الفصل الرابع
المنصوبات

ويشتمل على عشرة مباحث :

المبحث الأول : عمل (إنّ) و(أنّ) المخففتين .

المبحث الثانى : حكم تقديم المفعول على الفاعل .

المبحث الثالث : تعليل المصدر أصل المشتقات.

المبحث الرابع : الخلاف فى وقوع المفعول له معرفة.

المبحث الخامس : ضمير النصب المنفصل.

ويشتمل على مسألتين :

المسألة الأولى : الخلاف فى تحديد الضمير فى إياك ولواحقه.

المسألة الثانية : حكم الملحق (إيا) .

المبحث السادس : المنادى .

ويشتمل على ثلاثة مسائل :

المسألة الأولى : تكرير المنادى فى حال الإضافة.

المسألة الثانية : الألف والهاء فى آخر المندوب وصلا ووقفا.

المسألة الثالثة : الترخيم (ترخيم المنادى) .

المبحث السابع : وقوع الفعل الماضى حالا.

المبحث الثامن : التمييز .

ويشتمل على مسألتين :

المسألة الأولى : الخلاف فى تقديم التمييز على عامله.

المسألة الثانية : وقوع التمييز معرفة.

المبحث التاسع : الاستثناء.

ويشتمل على ستة مسائل :

المسألة الأولى : العامل فى المستثنى.

المسألة الثانية : ترجيح النصب على الرفع فى الاستثناء المنقطع.

المسألة الثالثة : الخلاف فى حاشا.

المسألة الرابعة : الخلاف فى خلا.

المسألة الخامسة : الاستثناء بـ (غير) .

المسألة السادسة : الاستثناء بـ (ليس غير) و(لا يكون).

المبحث العاشر : التوابع .

ويشتمل على ستة مسائل:

المسألة الأولى : العامل فى البدل.

المسألة الثانية : إبدال النكرة من المعرفة.

المسألة الثالثة : العطف على الضمير المجرور بين النحاة والقراء.

المسألة الرابعة : هل يعرب عطف البيان حالاً .

المسألة الخامسة : التوكيد .

المسألة السادسة : العطف على محل (إنّ) واسمها قبل تمام الخبر.

المبحث الأول

عمل « إن » و « أن » المخففتين

إن المخففة من الثقيلة هي التي أصلها إنَّ المشددة وهي تعمل عند البصريين وهي مخففة ، ويجوز أن تهمل إن خففت فتليها الجملة الابتدائية والجملة الفعلية [١] .

يرى الزمخشري [٢] : أنَّ « إنَّ » و« أَنَّ » تخففان ، فيجوز إعمالهما وإهمالهما ، والإعمال أكثر ، وإذا أهملت المكسورة جاءت اللام الفارقة في خبرها تفريقًا بينها وبين « إنْ » النافية ، يقول : « وتخففان فيبطل عملهما ، ومن العرب من يعملهما ، والمكسورة أكثر إعمالًا » ، واختاره السخاوي ، واستدل على كثرة إعمالها بقول الله تعالى : ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس:٣٢] ، وقال بعد أن ذكر هذه الآية : « فقد قرأ أهل المدينة بالتخفيف ورفع « كلا » [٣] وهي مخففة لم يلزمها اللام وإن شئت أدخلت اللام مع الإعمال فقلت : إن زيدًا لقائم [٤] .

ويجوز أن تهمل إن خففت ، وهي حينئذٍ تليها الجملة الابتدائية والجملة الفعلية ، فالابتدائية إن كان الخبر منفيًا لم تدخل عليه اللام ، فهو كحاله قبل أن تدخل إنْ المخففة ، كان مثبتًا دخلت اللام في المبتدأ إن تأخر نحو : إنْ في الدار لزيدٌ ، أو الخبر

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٢٧٢ .

(٢) المفصل للزمخشري ، (ص٢٩٧، ٢٩٨) .

(٣) قرأ ابن عامر ، وعاصم ، وحمزة : « لما جميع » ، وكذا في الزخرف : ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ﴾ [الزخرف:٣٥] ، وقوله : ﴿لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ بالتشديد في الثلاثة ، خالفهم ابن ذكوان في آية الزخرف فقط فخفف ، وخفف الباقون في الثلاثة ، وأما من قرأ بالتشديد فهي بمعنى إلا وإنْ نافية ، وهي هنا مهملة ، ينظر : حاشية الجمل (١/ ٨٥) .

(٤) المفصل للسخاوي (٣/ ٢٦٨) .

إن تأخر ، نحو : إنْ زيدٌ لقائم ، فإن كان الخبر فعلًا ماضيًا ، فلا يجوز في إن إلا التثقيل فتقول : إنْ زيدٌ لقائم ، فإن كان الخبر فعلًا ماضيًا ، فلا يجوز في إنْ إلا التثقيل ، فتقول : إنَّ زيدًا ذهب ، ولا يجوز إنْ زيدٌ ذهب ، ولا إنْ زيد لذهب بالماضي ، وهذا مذهب البصريين [١] .

وجوز الكوفيون غيره ، وتلزم المكسورة اللام في خبرها .

تقول : إن زيد لمنطلق ، وقال تعالى : ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ ، وقرئ : « وإنْ كلا » .

واختلفت كلمة النحاة في هذه اللام ، فمذهب سيبويه [٢] والأخفشان [٣] وغيرهم [٤] ، أن هذه اللام لام الابتداء التي كانت مع المشددة لزمت للفرق بين التي هي لتأكيد النسبة ، وبين إن النافية ، وهذا اختيار السخاوي [٥] وبه قال ابن عصفور [٦] وابن مالك [٧] وخالف أبو علي الفارسي [٨] في ذلك حيث إنها ليست لام ابتداء بل هي لامٌ أخرى اجتلبت للفرق ، وهو اختيار ابن أبي الربيع في البسيط [٩] .

وثمرة الخلاف بين القولين : أنها إن كانت لام ابتداءٍ وجب كسر همزة إنّ في مثل :

---

(١) الارتشاف (٣/ ١٢٧٢) .

(٢) الكتاب (٢/ ١٣٩) .

(٣) المراد الأوسط والأصغر .

(٤) ينظر : المساعد ، الارتشاف (٣/ ١٢٧١) ، نتائج الأفكار للأطهوي (ص١٤٨) .

(٥) المفضل (٣/ ٢٦٨) .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٣٨) ، المقرب (ص١٢٣) .

(٧) التسهيل (ص٦٥) ، وشرحه (٢/ ٣٤) ، شفاء العليل (١/ ١٦٧) .

(٨) المسائل البغداديات (ص١٧٦) ، المسائل العسكرية (ص٢٥٢، ٢٥٣) ، الرضى على الكافية (٤/ ٣٦٦) .

(٩) البسيط (٢/ ٧٨٧) .

قد علمنا إن كنت لمؤمنًا ، وإن كانت غيرها جاءت للفرق ، وجب فتح « ليس » فلا تدخل على فعل غير ناسخ عند البصريين إلا الأخفش وأجازه الكوفيون [١] .

دليل المجيزين :

استدل الكوفيون على تخفيف « إنّ » وأنه يليها فعل ماض غير ناسخ بقول عاتكة بنت عمرو بن ثقيل [٢] :

شَلّتْ يمينُك إنْ قَتلتَ لمسلمًا حَلَّتْ عليك عُقوبةُ المعتمد [٣]

وعده السخاوي شاذًا لا يقاس [٤] عليه ، خلافًا للأخفش والكوفيين [٥] يقول السخاوي : « وأما قول عاتكة :

شلت يمينك إن قتلت لمسلمًا حلت عليك عقوبة المعتد [٦]

---

(١) الارتشاف (٣/ ١٢٧٢) .

(٢) هي : عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ، أخت سعيد بن زيد ، كانت من المهاجرات ، تزوجها عبد الله بن أبي بكر الصديق ، الاستيعاب (٤/ ٤٣١) ، الإصابة (٨/ ١١) .

(٣) من الكامل والشاهد فيه : إن قتلت لمسلمًا ، حيث ولي إن المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ ، وهذا شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش ، ورد في شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٦) ، شرح الكافية الشافية (١/ ٥٠٤) ، التبصرة والتذكرة (١/ ٤٥٨) ، النهاية لابن الخباز (ص٩٩٨) ، شرح الشواهد للسيوطي (١/ ٧١) ، التصريح (١/ ٢٣١) ، الخزانة (١٠/ ٣٧٣) ، وفيه وجبت عليك وذيل الآمالي وفيه : « ثكلتك أمك » ، بدلًا من « شلت يمينك » وبلا نسبة في سر الصناعة (٢/ ٥٤٨) ، الإنصاف (٢/ ٦٤١) ، شرح اللمع لابن برهان (١٠/ ٩٦) ، الارتشاف (ص٢٧٣) ، ابن يعيش (٨/ ٧١) ، أوضح المسالك (١/ ٣٦٨) ، الأزهية (١/ ٣٦٨) ، شرح الكافية (٣/ ٣٦٦) ، معاني الأخفش (٣/ ٤٥٥) ، التوطئة (ص٢٣٤) ، شفاء العليل (١/ ٣٦٨) ، شرح ابن عقيل (١/ ٣٨٢) ، الأشموني (١/ ٢٩٠) ، اللامات (ص٩٨) ، المغني (١/ ٢٤) ، الأضداد لابن الأنباري (ص١٩٠) ، شرح الجمل (١/ ٤٣٨) ، العمدة (ص١٣٨) ، المساعد (١/ ٣٢٧) .

(٤) المفصل (٣/ ٢٦٨) .

(٥) الارتشاف (٣/ ١٢٧٢) .

(٦) الارتشاف (٣/ ١٢٧٢) .

فشاذٌ ولا يقاس عليه ، وإن عملت لم يلزمها اللام وإن شئت أدخلت اللام مع الإهمال ، فقلت : إن زيدُ لقائم والكوفيون يعملونها مخففة ولكنهم يقولون : هي بمعنى النفي واللام بمعنى إلا [١] .

وإن المخففة جاءت في القرآن الكريم كثيرة ، وتعرض الزمخشري لكثير من هذه المواضع ومن ذلك قوله تعالى : ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران:١٦٤] ، وفي الآية تحققت الشروط التي وضعها الزمخشري في المفصل متابعًا في ذلك نحاة البصرة ، فقد ولي «إن» فعل من نواسخ المبتدأ ثم جاءت اللام في ثاني معموليها ، وقد تبع السخاوي شيخه الزمخشري في ذلك ، ومن ثَمَّ حكم السخاوي على بيت عاتكة بالشذوذ ؛ لأن الفعل بعد «إن» غير ناسخ ، نحو قوله : ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة:١٤٣] ، و﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ﴾ [الأعراف:١٠٢] ، و﴿وَإِن نَّظُنُّكَ﴾ [الشعراء:١٨٦] .

وكأن هذه اللام تأتي تعويضًا عن نقص لحق «إن» إذا حذفت نونها الثانية فجاءت اللام تعويضًا عن هذا المحذوف ، ويتضح هذا من قول الزمخشري : وتلزم المكسورة اللام في خبرها ، والمفتوحة يعوض عما ذهب منها .... إلخ ، فهو يشير إلى أن النقص الذي لحق إنَّ وأنَّ لابد له من عوض ، وهذا العوض هو اللام المكسورة ، وأحد الأحرف الأربعة مع المفتوحة ، «لم» ، أو «لن» أو «السين» ، أو «سوف» نحو قوله تعالى : ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد:٧] ، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد:٥] ، ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل:٢٠] [٢] ، قال مكي [٣] : « أن مخففة من الثقيلة

---

(١) المفصل (٣/ ٢٦٨) .

(٢) ينظر : هذه الآيات في حاشية الجمل على الجلالين (٣/ ٤٣٢، ٤٣٣ ـ ٥٣٨، ٥٣٩) ، إملاءُ ما من به الرحمن في إعراب القرآن للعكبري (ص٧٤، ٧٥) .

(٣) مشكل إعراب القرآن (ص٧٢٠) ، وينظر : المفضل للزمخشري (ص٢٩٨) ، الكشاف (١/ ٢٢٨) .

والهاء مضمرة ، وسيكون الخبر والسين عوض من التشديد في النون ، ومرضى اسم كان ، ومنكم الخبر .

وقد تعرض المفسرون ـ أيضًا ـ لذلك : يقول الآلوسي : في قوله : ﴿وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران:١٦٤] ، وإن هي المخففة ، واللام هي الفارقة والمعنى : إن الشأن كانوا من قبل .... إلخ ، وإلى هذا ذهب بعض المحققين ، وذكر مثله مكي إلا أنه قال : التقدير ، وأنهم كانوا من قبل فجعل اسمها ضميرًا عائدًا على المؤمنين ، قال أبو حيان : وكلا الوجهين لا نعرف نحويًّا ذهب إليه ، وإنما تقرر عندنا في كتب النحو ومن الشيوخ أنك إذا قلت : إن زيدًا قائم ثم خففت فمذهب البصريين فيها وجهان :

أحدهما : جواز الإعمال ويكون حالها وهي مخففة كحالها وهي مشددة ؛ إلا أنها لا تعمل في مضمر ، ومنع ذلك الكوفيون وهم محجوجون بالسماع الثابت من لسان العرب .

والوجه الثاني : وهو الأكثر عندهم ، أن تهمل فلا تعمل لا في ظاهر ولا مضمر ولا ملفوظ ولا مقدر البتة ، فإن وليها جملة اسمية ارتفعت بالابتداء والخبر ، ولزمت اللام في ثاني مصحوبيها إن لم ينف ، وفي أولهما إن تأخر فتقول : إن زيدٌ لقائم ، ومدلوله مدلول إن زيدًا قائم ، وإن وليها جملة فعلية فلا بد عند البصريين أن تكون من نواسخ الابتداء وإن جاء الفعل من غيرها فهو شاذ لا يقاس عليه عند جمهورهم [(١)] .

ويذكر السخاوي عن الكوفيين أنهم يعملونها مخففة ولكنهم يقولون : هي بمعنى النفي ، واللام بمعنى « إلا » [(٢)] ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى

---

(١) روح المعاني للآلوسي (٤/ ١١٤) ، وينظر : الكشاف (١/ ٢٢٨) .

(٢) ينظر : المفصل للسخاوي (٣/ ٢٦٨) .

ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾ [البقرة:١٤٣] .

يقول مكي : ﴿ لَكَبِيرَةً ﴾ خبر كان واسم كان مضمر فيها ـ بمعنى التولية ـ أي : وإن كانت التولية نحو المسجد الحرام ، و«إن» بمعنى «ما» واللام بمعنى «إلا» [(١)] فهذا على مذهب الكوفيين .

أما البصريون فيقولون : إنّ « إنْ » مخففة من الثقيلة ، دخلت على الجملة الناسخة ، واللام للفرق بين إن النافية والمهملة .

وما ذهب إليه الكوفيون ضعيف جدًا ، من جهة وقوع اللام بمعنى إلا ، لا يشهد له سماع ولا قياس [(٢)] ، وهذا ما أميل إليه ؛ لأن اسم كان مضمر دل عليه الكلام تقديره : وإن كانت الصلاة أو القبلة أو التولية [(٣)] .

(١) مشكل إعراب القرآن (ص٨٦) ، وينظر : حاشية الصبان (١/ ٢٨٦) .

(٢) ينظر : المفضل (٣/ ٢٦٨) وما بعدها ، وينظر أيضًا : إملاء ما من به الرحمن (ص٧٤) .

(٣) ينظر : إملاء ما من به الرحمن (ص٧٤) ، ارتشاف الضرب (٥/ ١٢٧) ، التصريح (٢/ ٨١) ، حاشية الصبان (١/ ٢٨٩) .

المبحث الثاني
حكم تقديم المفعول على الفاعل

المفعول : هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك : ضرب زيدٌ عمرًا وبلغتُ البلدَ وهو الفارق بين المتعدي واللازم [١] .

ويجوز تقديم المفعول على الفاعل والفعل إذا لم يجب تقديمه أو يمتنع كقوله تعالى : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾ [الأعراف:٣٠] ، وتقول في : أكرم زيدٌ عمرًا : أكرم عمرًا زيدٌ ، وتقول في أكرمت عليًا : عليًا أكرمتُ .

ويرى السخاوي جواز ذلك كله وأنه : « متى تقدم المفعول على الفاعل أو على فعله كان مؤخرًا في النية موضوعًا في مكانه ، وكذلك الفاعل مقدم في النية موضع في مكانه حكمًا ، وإنما اتسعت العرب في تقديم المفعول على الفاعل ؛ لأنهم إذا كان اهتمامهم بالمفعول أكثر وعنايتهم به أعظم قدموه » [٢] .

وهذا ما يراه سيبويه والزمخشري وجمهور النحويين .

قال سيبويه : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك : ضرب عبد الله زيدًا ، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب ، وشَغَلْتَ ضرب به كما شغلت به ذهب ، وانتصب « زيدًا » ؛ لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل ، فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل ، جرى اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك قولك : ضرب زيدًا عبدُ الله ؛ لأنك إنما أرجت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه ، وإن كان مؤخرًا في اللفظ .

---

(١) المفصل للزمخشري ، (ص٣٤) .

(٢) المفضل للسخاوي (١/ ٢٥٠) .

فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدمًا وهو عربي جيد كثير [١] .

وأورد السخاوي [٢] الأمور التي من أجلها : « يقدم المفعول كرعاية الفواصل وكذلك الخطب كقولك : الله أحمدُ ، وقال : « ولا ينال هذا إلا حيث يعلم الفاعل من المفعول إمَّا بإعراب ، كضرب موسى عمرُ ، أو بعلامة تدل كقولك : ما شغلت موسى الدنيا ، فإذا قلت : ضرب موسى يحيى لم يجز أن يكون موسى مفعولًا ، وقد يجب تقديم المفعول كقوله تعالى : ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة:١٢٤] ، وقوله : ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ [الأنعام:١٥٨] ، وقول الشاعر :

جـزى ربـه عنـي عـدي بـن حـاتم جزاءَ الكلاب العاويات وقد فعل [٣]

كما يجوز حذف المفعول إذا لم يضر الحذف [٤] .

ويجب تقديم المفعول على الفاعل ويمتنع تأخيره في المواضع الآتية :

الأول : إذا كان الفاعل محصورًا بـ«إلا» أو بـ«إنما» كقول الله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر:٢٨] ، ونحو : ما ينفع المرء إلا العملُ الصالحُ .

الثاني : إذا كان الفاعل مشتملًا على ضمير يعود على المفعول كقوله تعالى : ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة١٢٤] ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، وكقول الشاعر السابق :

جـزى ربـه عنـي عـدي بـن حـاتم [١] .....

---

(١) الكتاب (١/ ٣٤) .

(٢) المفضل (١/ ٢٥٠) .

(٣) البيت من الطويل للنابغة في مؤخرة ديوانه (ص١٦١) ، ويوجد في ابن يعيش (١/ ٧٦) ، شرح الكافية للرضي (١/ ٧٢) ، التصريح (١/ ٢٨٣) .

الشاهد : قوله : جزى ربه عني عدي .

(٤) المفضل للسخاوي (١/ ٢٥٠ـ ٢٥٢) .

ويجب تقديم المفعول على عامله في موضعين :

الأول : إذا كان المفعول من الأسماء التي لها الصدارة كأسماء الشرط والاستفهام ، نحو : من تكرمه يكرمك ، ومن رأيت ، وكقوله تعالى : ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ . [غافر:٨١]

الثاني : إذا كان المفعول ضميرًا منفصلًا ، فلو تأخر لوجب اتصاله كقوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٤] ، ويمتنع تقديم المفعول ويجب تقديم الفاعل ، وهو الترتيب الطبيعي للجملة ، وذلك في مواضع :

الأول : إذا خيف اللبس بسبب خفاء الإعراب ، وعدم وجود قرينة ، نحو : أكرم صديقي أخي ، فيمتنع تقديم المفعول إذ لو تقدم لخفيت حقيقة كل منهما ، فإذا وجدت قرينة جاز تقديم المفعول ، نحو : أكل الكمثرى موسى ، وأكرمتْ موسى ، ليلى هذا هو مذهب الجمهور .

وأجاز بعضهم تقديم المفعول وإن لم توجد قرينة بحجة أن العرب لها غرض في الالتباس كما أن لها غرضًا في التبيين [٢] .

الثاني : إذا كان كل من الفاعل والمفعول ضميرين متصلين ولا حصر في أحدهما ، نحو : أكرمتك فالتاء فاعل ، والكاف مفعول به ويمتنع ـ هنا ـ تقديم المفعول ؛ إذ لو قدم على الفاعل لتعذر الاتصال في الفاعل .

الثالث : إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا غير محصور فيه والمفعول اسمًا ظاهرًا ، نحو : أكرمتُ زيدًا ، فإن كان الفاعل ضميرًا محصورًا وجب تأخيره ، نحو : ما أكرم

---

(١) هو : عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي ، الجواد المشهور ، أسلم في سنة تسع ، وكان نصرانيًّا قبل ذلك ، وثبت على إسلامه في الردة ، وأحضر صدقة قومه إلى أبي بكر ، الإصابة (٤/ ٤٦٩) ، الاستيعاب (٣/ ١٦٨) ، سبق تخريجه ، وفي هذا خلاف بين النحويين ، أذكره فيما بعد .

(٢) ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٤٩) ، الممنوع في النحو (ص٩٢) ، د. عبد العزيز فاخر ط أولى .

زيدًا إلا أنا [١] .

ويمتنع تقديم المفعول على الفعل في موضعين :

الأول : إذا كان مفعولًا لفعل التعجب نحو : ما أحسن السماءَ ؛ لأن معمول فعل التعجب لا يتقدم عليه .

الثاني : إذا كان المفعول مصدرًا مؤولًا من أن ومعموليها نحو : علمت أنك ناجح ، والتقدير : علمت نجاحك ، فلا يقال : إنَّك ناجح علمت .

ويرى السخاوي : أنه يجوز حذف المفعول به إذا لم يضر الحذف ، كقولك في ضربت زيدًا : ضربت [٢] وهذا ما يراه جمهور النحويين ، وذلك كقول الله تعالى : ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾ [الليل:٥، ٦] .

ويمتنع حذفه إذا حدث خلل في الأسلوب ، أو ضرر في الجملة ، وذلك في موضعين :

الأول : أن يكون المفعول به هو المقصود لسؤال معين كقولك : من ضربت ؟ فتقول : ضربت زيدًا ، فلا يجوز حذف المفعول به ؛ لأنه هو المقصود بالجواب .

الثاني : أن يكون المفعول به محصورًا ، كقولك : إنما ضربت زيدًا ، وما ضربت إلا زيدًا ؛ لأن الحذف يفسد المعنى [٣] .

وقال الشيخ خالد الأزهري : « وقد يمتنع حذفه أي المفعول كأن يكون محصورًا فيه نحو : إنما ضربتُ زيدًا ، لأن الحذف ينافي الحصر ، أو يكون جوابًا لسؤال كضربت زيدًا ، جوابًا لمن قال : مَنْ ضربتَ ؟ لأن المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه » [٤] .

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد (٢/ ١٦ـ ١٩) ، تعليق الفرائد (٤/ ٢٧١) ، التصريح (١/ ٢٨٥) .

(٢) المفضل للسخاوي (١/ ٢٥٢) .

(٣) ينظر : الارتشاف (٣/ ١٣٤٨) ، وما بعدها ، التصريح (١/ ٣١٣ـ ٣١٥) ، الممنوع في النحو : د. عبد العزيز فاخر (ص٩٣) .

(٤) التصريح (١/ ٣١٤) .

وبيت النابغة [١] الذي أورده السخاوي [٢] حجة لما منعه الجمهور .

جزى ربه عني

وقع خلاف بين النحويين حوله والقضية فيه هنا هو حكم عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر .

وقد اختلفوا على مذهبين :

المذهب الأول :

مذهب المانعين ، وهم جمهور النحويين إلا الأخفش وابن جني حيث يرون أنه لا يجوز أن يعود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، ومن ثم شذ قولهم : زان نوُره الشجر .

قال المبرد : « ولو قلت : ضرب غلامُه زيدًا فمحال ؛ لأن الغلام في موضعه ، لا يجوز أن ينوي به غير ذلك الموضع » [٣] .

وقال ابن مالك : « ومنع أكثر النحويين تقديم المرفوع الملابس ضميرًا عائدًا على المنصوب نحو : ضرب غلامُه زيدًا » [٤] .

قال ابن عقيل : « وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين ، وما ورد من ذلك تأولوه » [٥] .

---

(١) النابغة الذبياني زياد بن معاوية بن خباب ، ت ١٨ ق.م ، شاعر جاهلي ، من أهل الحجاز ، كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها ، وكان خطيبًا عند النعمان بن المنضر ، من آثاره : ديوان شعر ، تاريخ دمشق لابن عساكر (١٩/ ٢٢١) ، الشعر والشعراء (١/ ٢٨٠) ، تحقيق / أحمد شاكر ، ط دار الحديث (١٤٢٧هـ ، ٢٠٠٦م) .

(٢) المفصل (١/ ٢٥١، ٢٥٢) .

(٣) المقتضب (٤/ ١٠٢) ، وينظر أيضًا : (٢/ ٦٩، ٣/ ١١٢ـ ١٢٠) .

(٤) شرح التسهيل (٢/ ١٣٥) ، الهمع (١/ ١٦٦) .

(٥) شرح ابن عقيل (٢/ ١٥٠) ، أوضح المسالك (٢/ ١٢٥) ، الأشموني (٢/ ٨٥) .

وقالوا : في قول النابغة السابق :

جـزى ربـه عنـي عـدي بـن حـاتم .....

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم ، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافًا إلى الفاعل فيكون مقدمًا عليه لفظًا ومعنى [(١)] .

وخرج المانعون أدلة وشواهد من أجازوا عود الضمير من الفاعل على المفعول المتأخر : بأن هذه الأبيات ضرورة .

قال ابن عصفور : « ولا يجوز تقديم الاسم عليه إلا في ضرورة الشعر ، ومنه تقديم المضمر على الظاهر لفظًا ورتبة » [(٢)] .

المذهب الثاني :

رأى المجيزين وهو الأخفش وابن جني [(٣)] .

أجاز الأخفش وابن جني ما منعه الجمهور واستدلا بالسماع الوارد عن العرب ، وكان عمدتهم في ذلك بيت النابغة :

جـزى ربـه عنـي عـدي بـن حـاتم .....

قال ابن هشام مبينًا المواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة [(٤)] .

والسابع : أن يكون متصلًا بفاعل متقدم ومفسر مؤخر « كضرب غلامُه زيدًا » ،

---

(١) الخصائص (١/ ٢٩٤) ، وينظر : الهمع (١/ ٦٦) .

(٢) ضرائر الشعر (ص٢٠٨، ٢٠٩) ، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١/ ١٦٠) ، ابن يعيش (١/ ٧٦) .

(٣) راجع : المفضل للسخاوي (١/ ٢٥٠) .

(٤) ينظر : مغني اللبيب (ص٤٩٢) ، شرح الكافية للرضي (١/ ٧٢) ، ارتشاف الضرب (ص١٣٤٨) ، والتصريح (١/ ٢٨٣) .

وأجازه الأخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطوال [١] من الكوفيين ومن شواهده قول حسان [٢] :

ولو أن مجدًا أخلد الدهر واحدًا ... من الناس أبقى مجْدُه الدهر مُطعمًا [٣]

وقوله :

كسا حِلمُهُ ذا الحلم أثواب سُؤْددٍ ... ورقَّى نداه ذا النَّدى في ذُرى المجد [٤]

وقال ابن جني [٥] مبينًا جواز اتصال الفاعل بضمير المفعول المتأخر : « بابٌ في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض من ذلك : امتناعهم من تقديم الفاعل على المعمول في نحو ، ضرب غلامُه زيدًا ، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول

---

(١) هو محمد بن قام أبو عبد الله الطوال شيخ أحمد بن يحيى ثعلب ، نشأ بالكوفة وسمع من الكسائي وغيره ، ت ٢٧٣هـ ، ينظر : البلغة (ص١٨٨) .

(٢) صحابي جليل وشاعر مخضرم عاش ١٢٠ سنة ، دافع عن الإسلام بشعره كثيرًا وكان النبي يقول له : « **قل وروح القدس يؤيدك** » ، وكان يضرب له قبة في المسجد يقول عليها الشعر ، الشعر والشعراء (١/ ٣١١) .

(٣) من الطويل لحسان بن ثابت .

والشاهد فيه قوله : « أبقى مجده الدهر مطعمًا » حيث أعاد الضمير المتصل بالفاعل على المتأخر لفظًا ورتبة ، وهذا ممنوع من جمهرة النحاة .

ينظر : ديوانه (ص٢٤٣) ، الاشتقاق (ص٨٨) ، تخليص الشواهد (ص٤٨٩) ، جمهرة اللغة (ص٧٣٨ ـ ٧٩٦) ، مغني اللبيب (٢/ ٤٩٢) .

(٤) من بحر الطويل ، بلا نسبة .

والشاهد فيه قوله : « حلمه » ، حيث اتصل ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول كاقتضائه للفاعل .

ينظر : تخليص الشواهد (ص٤٩٠) ، الدرر اللوامع (١/ ٢١٨) ، همع الهوامع (١/ ٦٦) ، مغني اللبيب (٢/ ٤٩٢) .

(٥) الخصائص (١/ ٢٩٤) ، الهمع (١/ ٦٦) .

وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظًا ومعنى ، وأجمعوا على أنه ليس بجائز ضرب غلامُه زيدًا ، لتقدم المضمر على مظهره لفظًا ومعنى .

وقالوا في قول النابغة :

جزى ربه عني عدي بن حاتم .....

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم ، كل ذلك ؛ لئلا تتقدم ضمير المفعول عليه مضافًا إلى الفاعل فيكون مقدمًا عليه لفظًا ومعنى ، وأما أنا ـ ابن جني ـ فأُجيز أن تكون الهاء في قوله :

جزى ربه عني عدي بن حاتم .....

عائدة على عدي خلافًا على الجماعة »[١] .

هذا وقد صحح الرضي[٢] وابن مالك[٣] ما ذهب إليه الأخفش وابن جني وهو اختيار شيخنا قال : وقد ورد السماع به في النظم دون النثر »[٤] .

وأرى أنه لا مانع من جواز عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، وهو ما ذهب إليه الأخفش وابن جني والسخاوي ومن تبعهما لورود السماع بجوازه لكن في الشعر دون النثر .

قال الشيخ خالد : « والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وهو الإنصاف ؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر فلا يقاس عليه »[٥] .

وقال الأشموني في معرض حديثه عن هذه القضية : « وقد أجاز بعض النحاة

---

(١) الخصائص (١/ ٢٩٤) ، الهمع (١/ ٦٦) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي (١/ ٧٢) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل (٢/ ١٣٥، ١٣٦) ، التصريح (١/ ٢٨٣) .

(٤) ينظر : المفضل للسخاوي (١/ ٢٥١، ٢٥٢) .

(٥) التصريح (١/ ٢٨٣) ، أوضح المسالك (٢/ ١٢٥) .

ذلك في الشعر دون النثر وهو الحق والإنصاف ؛ لأن ذلك ورد في الشعر »[١] .

لكن السخاوي[٢] أجازه في النثر إذا كان الكلام مسموعًا كرعاية الفواصل أو في الخطب كالله أحمدُ .

وقد جاء في القرآن نحو هذا ، قال الله تعالى : ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه:٦٧] .

وقال مكي بن أبي طالب[٣] في قوله تعالى : ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ : ﴿مُّوسَىٰ﴾ في موضع رفع بأوجس ، وخيفة مفعول لـ«أوجس» ، وأصل «خيفة» ، خوفة ثم أبدل من الواو ياءً وكسر ما قبلها ليصبح بناء فعلةٍ »[٤] .

(١) الأشموني (٢/ ٥٩، ٦٠) .

(٢) المفضل (١/ ٢٥٠) .

(٣) مكي بن أبي طالب واسمه حموش بن محمد بن مختار ، أبو محمد القيرواني القيسي المقرئ النحوي القيرواني الأصل ، القرطبي الدار سمع بمكة ، ورحل إلى المشرق مرات ، كان من أهل الإتقان لعلوم القرآن من تصانيفه ، مشكل إعراب القرآن ، ت ٤٣٧هـ ، يراجع : معجم الأدباء (٥/ ٥١٧) ، إنباه الرواة (٣/ ٣١٣) ، غاية البلغة (ص٢٦٣) ، طبقات القراء (٢/ ٣٠٩) ، البلغة (٢٢٥، ٢٢٦) .

(٤) مشكل إعراب القرآن الكريم لمكي (ص٤٤١) .

المبحث الثالث
تعليل كون المصدر أصلًا للمشتقات

اختلف النحاة في ذلك ، فذكر السخاوي خلاف البصريين والكوفيين في هذه القضية [١] .

يتفق كل من ابن يعيش [٢] وابن الحاجب [٣] والرضي [٤] وكثير من النحويين على أن المصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل [٥] .

ويقتصر ابن مالك في الألفية والتسهيل على الجزء الأول منه فقط ، كما يتفق الجميع على أن الحدث الذي يكون المصدر اسمه هو المعنى القائم بغيره ، سواءٌ صدر عنه ، كالضرب والمشي ، أو لم يصدر عنه كالطول والقصر .

قال ابن مالك :

المصدر اسمُ سوى الزمان من ... مدلولي الفعل كأَمْنٍ مِن أَمِن [٦]

ويقول في التسهيل : « المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه حقيقة أو مجازًا أو واقع على مفعول » [٧] .

ويعلل السخاوي لتسمية المصدر مصدرًا ثم يلمح إلى رأي الكوفيين بالضعف وكأني به يرجح رأي البصريين ، إذ يقول : وسمي مصدرًا لصدوره ، قالوا : هو

---

(١) المفضل للسخاوي (١/ ٣٨٢) .

(٢) ابن يعيش (٦/ ٤٤) .

(٣) الكافية لابن الحاجب (٢/ ١٧٨) .

(٤) شرح الرضي (١٢/ ١٧٦) .

(٥) راجع : أوضح المسالك (٤٢٣) ، حاشية الخضري (٣/ ١٧٢) .

(٦) ألفية ابن مالك (ص٢٩) .

(٧) التسهيل (ص٨٧) .

مأخوذ من الفعل ومشتق منه ، والمصدر في العربية : هو ما تصدر عنه الإبل ، فينبغي أن يسمى على قول الكوفيين صادرًا لا مصدرًا [١] .

قال ابن الأنباري : « هو مصدور بمعنى مفعول ، لأنه أصدر عن الفعل ، لا أنه صدر عنه كما قيل : مركب فاره ، بمعنى : مركوب » [٢] .

وقال الزجاجي : « هذه مغالطة لأن الفعل وإن جاء بمعنى المصدر المكان والمفعول فليس يجيء بمعنى الفعل » [٣] .

وقال السخاوي : « وقال المحتج للكوفيين كما سمى المكان الذي يصدر عنه مصدرًا كذلك يسمى المكان الذي يصدر إليه مصدرًا ، فكان صدورٍ الفعل وظهوره لما انتهى إلى هذا صار كأنه صادر إليه فسمى مصدرًا ؛ لأن الفعل كأنه صدر إليه » [٤] .

حجة الكوفيين : احتج الكوفيون على أن الفعل أصل المشتقات بأنه « إنما قيل لاسم الحدث : مصدرًا من باب الإضافة على معنى ذي مصدر ، أي : ذو صدور ؛ لأن الفعل يكون للمصدر ، وجعل السخاوي هذه الحجة من أقوى حججهم على مدعاهم فيكون بمنزلة رجل عدل ، وصوم ، وفطر ، أي ذو عدل .

وعلى هذا لا يلزمهم قول البصريين : كان ينبغي أن يسمى صادرًا لا مصدرًا » [٥] .

ومن حجتهم ـ أيضًا ـ على أن الفعل هو الأصل : أن الفعل يعمل في المصدر فدل على أنه الأصل له .

ومن حججهم ـ أيضًا ـ لو كان الفعل مأخوذًا من المصدر لوجب أن يكون كل فعل مصدر ، وقد وجدنا أفعالًا لا مصادر لها نحو : ليس ، وعسى ، ونعم ، وبئس ،

---

(١) المفضل (١/ ٣٨٢) .

(٢) الإنصاف (ص٢٣٦) ، وينظر : المفضل (١/ ٣٨٢) .

(٣) الإيضاح في علل النحو (ص٦٢، ٦٣) .

(٤) المفضل (١/ ٣٨٢) .

(٥) المفضل (١/ ٣٨٢) .

وحبذا ، وفعل التعجب .

وأجاب البصريون عن أدلة الكوفيين السابقة وقولهم بأن المصدر يتبع الفعل في الاعتلال فدل على أن الفعل أصل له ، بأن هذا لا يدل على أصالة الفعل كما لا يدل « أعد وتعدُ ونعد » ، حين حذفوا منه الواو حملًا على يعد كما حذفت منه ، ولوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ على أن « يعد » أصل لها .

وكذلك أعل المصدر كما أعل الفعل ليقع الاتفاق في تصاريف الكلمة ، وكذلك قالوا : نكرم وتكرم وبكرم ، فحذفوا الهمزة من هذا لأنهم حذفوها في أكرم ؛ لئلا يقولوا أُأَكرم فيجمعوا بين همزتين ، وكما فعلوا في يعد وأخواته طلبًا للتشاكل .

وأجابوا عن قول الكوفيين : إن الفعل يؤكد بالمصدر تابع ، بأن هذا لا يتم لهم ؛ لأنك إذا قلت : جاءني زيد زيد ، فليس الأول أصل الثاني ، ولا الثاني بفرع للأول ولو كان ـ الفعل ـ على ما عليه من التوكيد لم يجز أن يتقدم ، كما لا يجوز نفسه ضربت زيدًا ـ وأيضًا ـ ليس في كلام العرب تأكيد مشتق من لفظ المؤكد ومأخوذ منه ؛ إنما التوكيد بصريح اللفظ ، وبألفاظ معلومة ليس هذا منها وإنما المراد : قام زيد قام زيد ، على وجه التأكيد فأقاموا المصدر عوضًا من لفظ الفعل لكونه أحسن وأخصر [1] ، وهكذا يسوق السخاوي حجج الكوفيين ويرد عليها مما يؤكد أنه يميل لمذهب البصريين ، لكن ليس في كل الأحوال لم يفرق السخاوي بين المصدر واسم المصدر ، كما هو عادة القدماء من النحاة ، وكأن التفريق بينهما لا داعي له لأن الفعلين بمعنى واحد ، مثل نبت وأنبت .

وقال معلقًا على كلام الزمخشري في المصدر واسم المصدر ، وقد استدل بقول الله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح:١٧] .

قال السخاوي : « إنما جاز أن يقرن بالفعل غير مصدرة ؛ لأن المعنى واحد وذلك أن الفعلين بمعنى ، اتفقا في الاشتقاق ، أو اختلفا ؛ ولأن الكلمة التي تقام

(١) انظر : المفضل للسخاوي (١/ ٣٨٣) ، بتصرف .

مقام المصدر هي في معناه ، أو منه بسبيل » [١] .

وهو يقصد الاتفاق في الاشتقاق نحو جلس جلوسًا ، وهو ما يسمى بالمفعول المطلق ، ويقصد بالاختلاف في الاشتقاق نحو جلس قعودًا ، وإنما فعلت العرب ذلك وأتت بالفعل من غير مصدره اتساعًا في اللغة لئلا يضيق بحال الكلام على الناظم والناثر [٢] ، وذلك في ثماني مسائل ، منها :

قوله تعالى : ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل:٨] ، وحبسته منعًا وضربته أي : ضرب وأنواعًا من الضرب ، وأشد الضرب ، وقوله تعالى : ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور:٤] ، وضربته سوطًا ، وقعد القرفصاء [٣] ، [٤] .

قال سيبويه : « باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل ؛ لأن المعنى واحدٍ وذلك قوله : اجتوروا تجاورًا ، وتجاوروا اجتوارًا ، قال : ومثل ذلك انكسر كسرًا وكَسِرَ انكسارًا ، لأن معنى كسر وانكسر واحد ، قال الله تعالى : ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ ، لأنه إذا قال : أنبته فكأنه قال نبت ، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ ، وزعموا أن في قراءة ابن مسعود : ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان:٢٥] [٥] ، لأن نزل وأنزل معناهما واحد وقال القطامي [٦] :

---

(١) المفضل للسخاوي (١/ ٣٨٥) .

(٢) انظر : الكافي شرح الهادي (٢/ ٣٦٢) ، رسالة دكتوراه في لغة القاهرة .

(٣) انظر : الكافي شرح الهادي (٢/ ٣٦٢) .

(٤) القرفصاء : أن يجلس كما يجلس المجتبى ، وقيل : أن يجلس على ركبته ويلصق بطنه بفخذيه ، ويجعل كفيه تحت إبطيه ، تاج العروس شرح القاموس « ق ر ف ص » ، لسان العرب « ق ر ف ص » .

(٥) راجع : المحتسب (٢/ ٢٢١) ، ابن يعيش (١/ ١١) .

(٦) هو أبو سعيد عمير بن شبيح ، ت ١٣٠هـ ، كان من نصارى تغلب في العراق ، من آثاره : ديوان شعر الشعر والشعراء ، ٢/ ٧١٣ ، خزانة الأدب (١/ ٣٩١) .

وخـــير الأمـــر مـــا اســـتقبلت منـــه ولـــيس بـــأن تتبعـــه اتباعًـــا [١]

لأن معنى تتبعت واتبعت واحد » [٢] .

يريد أن يقول : إن القياس في المصدر أنبت إنباتًا ، ولكن عدل عنه إلى نباتًا ، والقياس في المصدر تبتل تبتلًا ، ولكن عدل عنه إلى تبتيلًا .

ذلك أن التبتيل ليس بمصدر تبتل ، وإنما مصدره بتل فهو فعّل مثل كسَّر ومصدره الجاري عليه التكسير ، فجرى التبتيل على تبتل وليس له في الحقيقة ؛ لأن معناهما يؤول إلى شيءٍ واحد ، ونباتًا مصدر نبت وقد جرى على أنبت ، واستدل بقراءة ابن مسعود على أن معنى نزل أنزل واحد [٣] .

(١) البيت من الوافر للقطامي .

والشاهد فيه : « أنه أكد قوله نتبعه بقوله : اتباعًا ، واتباعًا افتعال ، وهو في الحقيقة مصدر اتبع وقياسه أن يقول تتبعًا ولكن لما كان معنى تتبع واتبع واحدًا أكد كل واحدٍ منهما بمصدر صاحبه ، وهكذا كل مصدرين يرجعان إلى معنى واحد ، راجع : ابن يعيش (١/ ١١١) .

(٢) الكتاب (٢/ ٢٤٤) .

(٣) ينظر : ابن يعيش (١٠/ ١١١) .

المبحث الرابع
الخلاف في وجوب تعريف المفعول له إذا جر باللام

المفعول له مصدر ليس من لفظ الفعل ولا يكون إلا مصدرًا ، ويذكر علة وعذرًا لوقوع الفعل .

ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل لخلا الفعل عن علةٍ ، وذلك لا يجوز ؛ لأن العاقل لا يفعل فعلًا إلا لعلةٍ ، ما لم يكن ساهيًا أو ناسيًا [١] .

قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب من المصادر ؛ لأنه عذر لوقوع الأمر ، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك : عشرون درهمًا ؛ لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله : لم كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه ، وذلك أن قولك : فعلت ذاك حذر الشر ، فعلت ذاك مخافة فلان ، وادخار فلان قال الشاعر :

وأغفر عوراء الكريم ادَّخارَه ... أُعرِضُ عن شتم اللئيم تكرما [٢]

وفعلت ذاك أجل كذا وكذا فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له كأنه قيل : لم علت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله » [٣] .

شروطه :

يشترط في المفعول له كونه مصدرًا [٤] ، وأجاز يونس كونه غير مصدر ، نحو :

---

(١) ابن يعيش (٢/ ٥٢، ٥٣) .

(٢) من الطويل لحاتم الطائي ، والشاهد فيه : « نصب إدخاره » ، و« تكرما » على المفعول له ، ينظر : ديوانه (ص٢٢٤) ، الكتاب س(١/ ٣٦٨) ، المقتضب (٢/ ٣٨٤) ، شرح المفصل (٢/ ٥٤) ، خزانة الأدب (٣/ ١٢٢ ـ ١٢٤) .

(٣) الكتاب (١/ ٣٦٧، ٣٦٨) .

(٤) ابن يعيش (٢/ ٥٢) ، توضح المقاصد (٢/ ٨٨٢) ، شفاء العليل (١/ ٤٦١) .

أما العبيد فذو عبيدٍ بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد ، وقدره الزجاج مفعولًا له بتقدير مضاف أي مهما تذكره لأجل تملك العبيد ، وأنكر سيبويه القياس عليه [١] .

وأن يكون فعلًا لفاعل الفعل المعلل ، وأن يكون مقارنًا للفعل المعلل في الوجود ، نحو : ضربته تأديبًا له ؛ لأن التأديب مصدر ، وهو فعل الضارب ، ومقارن للضرب في الوجود ، أو بمعنى آخر أن يتحد فاعلهما ، خلافًا لابن خروف فإنه لم يشترط الاتحاد في الفاعل تمسكًا بقول الله تعالى : ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد:١٢] ، بحجة أن فاعل الرؤية غير فاعل الطمع والخوف .

ففاعل الرؤية هو الله ، وفاعل الخوف هو المخلوقون ، وأجيب بأنه لا حجة له في الآية إذ المعنى يجعلكم ترون البرق ، وعليه ففاعلهما واحد وهو المخلوقون [٢] .

نعم لا يجوز ، فلا تقول : جئتك زيدًا ولا إكرامك الزائر ، ولا خرجت اليوم مخاصمتك وإنما تقول : جئتك لزيد ولإكرامك الزائر ، ولمخاصمتك زيدًا أمس [٣] .

وكونه قلبيًّا ، فلا يجوز جئتك قراءة العلم ، وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد أي : لتضرب زيدًا [٤] .

ومتى فقدت هذه الشروط كلها أو بعضًا منها لم يحسن انتصابه [٥] ، واجتماع هذه الشروط ليس موجبًا للنصب بل مسموع له [٦] .

وإذا استُوفي شروطه جاز نصبه مباشرة ، وجاز بحرف من حروف الجر التي تفيد

---

(١) ينظر : الكتاب (١/ ٣٨٩) .

(٢) ينظر : حاشية الصبان (١/ ١٢٢) ، الكتاب (١/ ٣٦٩) .

(٣) ينظر : ابن يعيش (٢/ ٥٣) .

(٤) ينظر : حاشية الصبان (١/ ١٢٢) .

(٥) ينظر ابن يعيش (٢/ ٥٣) .

(٦) ينظر : المقتصد (١/ ٦٦٨) ، توضيح المقاصد (٢/ ٨٧) ، المساعد (١/ ٤٨٧) .

التعليل وأوضحها « اللام ثم في ، والباء ، ومن » ، ومن الممكن حذف اللام [١] .

ومذهب الجمهور أن جر المصدر بالحرف جائز [٢] وذهب الجزولي إلى أنه إذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال : جئتك لإعظامٍ لك .

قال الجزولي في المقدمة [٣] : « إذا كان المفعول له نكرة فلا يجوز جره » ، وخالفه أبو علي الفارسي [٤] والشلوبين [٥] والأندلسي [٦] .

قال الشلوبين : « إنه غير صحيح ولا أعرف له سلفًا » .

وقال الأندلسي : « هو جائز لا أرى منه مانعًا » [٧] .

وحكى عن أبي علي الفارسي جواز النصب فتقول : جئتك ضرب زيد ، أي : لتضرب زيدًا ، وإذا كان المصدر أجنبيًّا من مصدر العامل ، فالجمهور على أنه يجب جره باللام وأبو علي الفارسي أجاز نصبه [٨] .

(١) شفاء العليل (١/ ٣٦١) ، المساعد (١/ ٤٨٨) ، توضيح المقاصد (٢/ ٨٧) .

(٢) الارتشاف (٣/ ١٣٨٦) .

(٣) المقدمة للجزولي (ص٢٦٢) .

(٤) الارتشاف (٣/ ١٣٨٦) .

(٥) رأيه في الرضى على الكافية (١/ ٥١٣) ، المساعد (١/ ٤٨٨) .

(٦) هو : القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر أبو محمد اللورقي النحوي ، ت . ٦٦١هـ ، قال ياقوت : إمام في العربية ، عالم بالقراءات ، اشتغل في صباه بالأندلس ، وأتعب نفسه حتى بلغ من العلم مناه ، فصار عينًا للزمان ، من كتبه : شرح المفصل ، شرح الجزولية ، ينظر : بغية الوعاة (٢/ ٢٥٠) ، معجم الأدباء (٤/ ٥٧٩) .

(٧) الرضى على الكافية (١/ ٥١٣) .

(٨) ينظر : الارتشاف ٣/ ١٣٦٨ ، بتصرف ، حاشية الصبان (١/ ١٢٣) .

المبحث الخامس

ضمير النصب المنفصل

المسألة الأولى : الخلاف في تحديد الضمير في إياك ولواحقه :

اختلفت كلمة النحاة حول الضمير المنفصل « إياك » هل هو ضمير نصب منفصل أو هو اسم ظاهر أضيف إلى ما بعده ؟ وهل الضمير مع لواحقه أو هو وحده واللواحق حروف ؟ أو هو واللواحق أسماء أضيف هو إليها ، أو اللواحق وحدها وإيا زائدة لتفصل بها الضمائر .

يرى الزمخشري في المفصل أن « إيا » ضمير ، وما لحق بها من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على أحوال المرجوع إليه ، وكذلك التاء في « أنت » ونحوها من الضمائر المنفصلة ، ولا محل لها من الإعراب ، وإنما هي علامات وما ورد خلاف ذلك فشاذ لا يقاس عليه وفي المسألة مذهبان :

المذهب الأول : الضمير « إيا » .

رأي المجيزين :

اختار السخاوي [١] رأي الزمخشري [٢] وأبي الحسن الأخفش ، وهو أن الضمير نفس إيا فقط واللواحق حروف وهو مذهب سيبويه [٣] والبصريين [٤] واختاره

---

(١) المفصل (٣/ ٦٢) .

(٢) المفصل للزمخشري (ص١٢٧) ، الأنموذج (٣٩٣) .

(٣) الكتاب (٢/ ٣٥٦) ، شرح الرضى (٢/ ٤٢٥) ، الفريد (١/ ١٦٧) ، تحقيق أ.د فهمي النمر ، أ.د. فؤاد مخيمر .

(٤) شرح الرضى (٢/ ٤٢٥) ، ارتشاف الضرب (١/ ٩٣٠) .

أبو علي الفارسي [١] وعليه المحققون [٢] ورجحه المالقي وغيره [٣] .

قال السخاوي : « ذهب الأخفش إلى أن « إيا » وحده هو الاسم المضمر وما لحق به دلائل على من رجع إليه من مخبر أو مخاطب ، أو غائب على حالة الإفراد والتثنية والجمع أو التذكير والتأنيث ، هذا مذهب سيبويه في إيا .

فإن قيل : هو اسم ظاهر خص بالإضافة إلى الضمير ـ وهذا قول الزجاج ـ قيل : الاسم الظاهر لا يقتصر به على ضرب واحد من الإعراب إلا الظرف والمصدر ، وهذا ليس بواحد منها .

وقال الخليل : إيا مضمر إلى مضمر ، وإنما أضيف لأنه أشبه الظاهر بما فيه من كثرة الحروف ، فأعطى حكمه ، وحكى أنه سمع أعرابيًّا يقول : « إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب » ، فهذا دليل على جواز إضافته « إيا » وأن ما بعده في موضع جر بالإضافة كما أن الشواب في قولك كذلك ، وقال بذلك المازني .

وقال الفراء وأهل الكوفة : « إن هذه التي بعد إيا هي الأسماء وإنما جاءت إيا عمادًا لها ، فصح من هذه الأقوال قول أبي الحسن الأخفش » [٤] .

المذهب الثاني : أن « إيا » ضمير مضاف إلى ضمير .

ذهب الخليل والمازني وعزى إلى الأخفش ـ أيضًا ـ أنه اسم مضمر ، وما لحق به

---

(١) ارتشاف الضرب (١/ ٩٣٠) ، الجني الداني (ص٥٣٦) ، شرح الرضى (٢/ ٤٢٥) .

(٢) الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/ ١٦٧) ، رصف المباني (ص١٣٩) ، شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢١) ، التذكرة لأبي حيان (ص٥٤٥) ، التصريح (١/ ٣٢٦) ، البيان في غريب إعراب القرآن (ص٣٧) ، المحرر الوجيز لابن عطية (١/ ٧٥) ، فتح القدير للشوكاني (١/ ٢٤) ، الإنصاف (٢/ ٦٩٥) ، المسألة (٩٨) .

(٣) رصف المباني (ص١٣٩) ، التصريح (١/ ٣٢٦) ، ابن يعيش (٣/ ٩٨) .

(٤) المفضل شرح المفصل للسخاوي (٣/ ٦٢) ، وينظر : معاني القرآن للفراء (٣/ ٣٧١) .

مضمر أضيف إليه ، واختاره ابن مالك [١] .

وقد رد السخاوي هذا الرأي وعلل بأن إضافة المضمر لا تجوز ؛ لأن غرض الإضافة التخصيص والتعريف ، والمضمر في غاية الاختصاص والتعريف ، فلا يضاف ، وقد حكى ابن عصفور [٢] وغيره [٣] للخليل رأيًا آخر في « إيا » وهو أنه اسم ظاهر خص به المضمر ، ومن قال بهذا القول الزجاج [٤] وتبعه السيرافي [٥] .

ويستدل لمذهب الخليل والمازني والزجاج والسيرافي بما حكى عن بعض العرب قولهم : « إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب » [٦] .

وهنا قد لحق « إيا » الهاء ، وهو ضمير ، ولحق به الظاهر ـ أيضًا ـ وهو الشواب ، وهذا الرأي ضعيف لأن الضمائر لا تضاف [٧] .

نعم : لا ينكر اتصال « إيا » بالظاهر تكريرًا لها ، وهو يقوي أنها ليست اسمًا ولا ضميرًا ، ولكن إخراج الضمائر الاسمية إلى الحرفية لمجرد الخطاب ، والغيبة حيرة وتكلف بغير دليل قاطع لا خراج أصل إلى فرع وكثير إلى قليل [٨] .

---

(١) ارتشاف الضرب (١/ ٩٣) ، التصريح (١/ ٣٢٦) .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢١) .

(٣) الإنصاف المسألة (٩٨) ، ارتشاف الضرب (١/ ٩٣٠) ، التذكرة (ص٥٤٥) ، البيان في غريب إعراب القرآن (ص٣٧) .

(٤) المفضل للسخاوي (٣/ ٦٢) .

(٥) شرح الرضى (٢/ ٤٢٥) ، ارتشاف الضرب (١/ ٩٣٠) .

(٦) روى بالشين المعجمة وروي بالسين المهملة ، فالمعنى على الأول : الحث على الإعراض عن النساء مخافة الفتنة ، فإن الأمر باجتنابها عام إلا أنه في الشيخ الكبير أحق ؛ لأن صدورها منه أقبح والشواب : جمع شابة بالسين المهملة فهو حث على نزل القبائح ، ووجه الاستدلال أن الشواب اسم وقد حل محل الحروف المتنازع في اسميتها ولا حجة في ذلك ، التسهيل لابن مالك (١/ ١٦٠) .

(٧) شرح الرضى (٢/ ٤٢٥) .

(٨) رصف المباني (ص١٤٠) .

ولم يسمع منهم إياك وإيا الباطل ، وقد حكى عنهم تأكيد اللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء والياء فتركهم ما ذكر على شذوذ هذه الحكاية [١] .

ويرى المبرد [٢] أن « إيا » اسم مبهم وأضيف إلى ما بعده ، وقد أجازه ابن الأنباري [٣] والنحاس [٤] وابن عطية [٥] وذكره المرادي ولم ينسبه للمبرد ، وحكاه أبو حيان [٦] ، والرضى قال : « وليس هذا القول ببعيد عن الصواب » [٧] .

ويرى الفراء وبعض الكوفيين ورجحه أبو حيان [٨] : أن « إيا » دعامة واللواحق ضمائر جاءت زيادة يعتمد عليها اللواحق ، وهي حروف تميز المنفصل من المتصل ، وجاءت إيا عمادًا لها ؛ لكونها لا تستعمل بأنفسها [٩] ، ونسبه الرضى لابن كيسان [١٠] أيضًا .

وقد رد السخاوي رأي الفراء ـ أيضًا ـ بأن ضمير المنصوب المنفصل لابد أن يكون مستقلًا كضمير المرفوع المنفصل ، فكما أن الضمائر : أنا وأنت ، ونحن ، وهو ،

---

(١) الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/ ١٦٧) ، تحقيق د. فهمي حسن النمر ، د. فؤاد مخيمر .

(٢) المقتضب (٤/ ٢٧٩) .

(٣) الإنصاف المسألة (٩٨) ، البيان لابن الأنباري (ص٣٧) .

(٤) إعراب القرآن الكريم (١/ ١٧٣) .

(٥) المحرر الوجيز (١/ ٧٥) .

(٦) التذييل والتكميل (١/ ٤٧) ، ارتشاف الضرب (١/ ٩٣٠) ، البحر المحيط (١/ ٤٠، ٤١) .

(٧) شرح الرضى (٢/ ٤٢٥) .

(٨) التذييل والتكميل (١/ ٤٧٠) ، ارتشاف الضرب (١/ ٩٣٠) ، البحر المحيط (١/ ٤٠، ٤١) .

(٩) شرح الرضى (٢/ ٤٢٥) ، ابن يعيش (٣/ ١٠٠) ، رصف المباني (ص١٣٩، ١٤٠) ، الجني الداني (ص٥٣٧) ، التصريح (١/ ٣٢٦) ، شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢١) ، الفريد في إعراب القرآن (١/ ١٦٧) ، البيان لابن الأنباري (ص٣٧) .

(١٠) شرح الرضى (٢/ ٤٢٥) .

وهي مستقلة مخالفة للضمير المتصل ، نحو : التاء في قمتُ ، فكذلك ينبغي أن يكون الضمير المنفصل قائمًا بنفسه ، وهذه اللواحق لا تقوم بأنفسها [١] .

هذا ولم يصرح أصحاب هذا الرأي بأن هذه الدعامة اسم أو حرف [٢] .

ويرى ابن كيسان وبعض الكوفيين [٣] أن « إيا » وما بعده الكل اسم واحد [٤] حكاه السخاوي ولم ينسبه [٥] .

ويرى ابن درستويه أن « إيا » وسط بين الظاهر والمضمر ، ونسب هذا الرأي للكوفيين [٦] ولم يذكره السخاوي .

وهذا المذهب مردود بأن الاسم لا يتغير بعضه بتغير أحوال المراد من غيبة وحضور [٧] .

المسألة الثانية : الخلاف حول حقيقة الملحق بـ« إيا » :

مذهب الجمهور :

يرى جمهور النحويين أن ما بعد « إيا » حرف يدل على أحوال المرجوع إليه كما سبق ذكره .

ويرى السخاوي أن الكاف من « إياك » أو ملحقاته لا محل لها من الإعراب ،

---

(١) المفضل للسخاوي (٣/ ٦٣، ٦٤) .

(٢) الجني الداني (ص٥٣٧) ، التحصيل والتمثيل (١/ ٢٥٣) .

(٣) ابن يعيش (٣/ ١٠٠) ، الجني الداني (ص٥٣٧) ، شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٦٠) ، التذييل والتكميل (١/ ٤٧٠) ، ارتشاف الضرب (٢/ ٩٣١) .

(٤) رصف المباني (ص٥٣٧) ، المفضل للسخاوي (٣/ ٦٥) ، الجني الداني (ص٩٣٧) ، شرح الجمل (٢/ ٢١) .

(٥) المفضل (٣/ ٦٥) .

(٦) التحصيل والتمثيل شرح التسهيل لابن هانئ (١/ ٢٥٣) ، الإنصاف المسألة (٩٨) .

(٧) الإنصاف المسألة (٩٨) ، شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٦١) ، المساعد (١/ ١٠١) .

وقد تبع في ذلك مذهب سيبويه إمام ، النحاة ونقله ابن جني [١] ورجحه الزمخشري [٢] وابن الأنباري [٣] وابن يعيش [٤] والمرادي [٥] والمنتجب [٦] الهمذاني [٧] وغيره [٨] .

المذاهب الأخرى : فيها أربعة آراء :

الأول : يرى الخليل والأخفش والمازني أن اللواحق أسماء مضافة إلى « إيا » [٩] واختاره ابن مالك [١٠] .

ثانيًا : يرى الزجاج والسيرافي أن اللواحق مضمر أضيف إلى مضمر [١١] .

ثالثًا : ابن كيسان وبعض الكوفيين أن اللواحق ضمائر وأن « إيا » دعامة ـ ضمير

---

(١) المفضل للسخاوي (٢/ ٣٥٦) ، سر الصناعة (١/ ٣١١) .

(٢) الأنموذج (ص٣٩٣) ، المفصل للزمخشري (ص١٢٧) ، ارتشاف الضرب (٢/ ٩٣٠) .

(٣) ينظر : الإنصاف المسألة (٩٨) ، البيان (ص٣٧) .

(٤) شرح المفصل (٣/ ١٠٠) .

(٥) الجني الداني (ص٥٣٦) .

(٦) المنتجب الهمذاني بن أبي العز رشيد الإمام أبو يوسف ، نزيل دمشق ، صاحب إعراب القرآن ، قال الذهبي : كان صوفيًّا ، نحويًّا ، مقرئًا ، فاضلًا ، خبيرًا ، قرأ القراءات على غياث بن فارس ، وعليه الصائب الواسطي ، ولي مشيخة الأقراء بالزنجلية ، من كتبه : شرح المفصل ، شرح الشاطبية ، ت ٦٤٣هـ ، بغية الوعلاة (٢/ ٣٠٠) ، شذرات الذهب (٥/ ٢٢٧) ، سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢١٩) ، طبقات القراء (٢/ ٣١٠) .

(٧) الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/ ١٦٧) .

(٨) ينظر : التصريح (١/ ٣٢٦) .

(٩) شرح التسهيل (١/ ١٤٥) ، ارتشاف الضرب (٣/ ٩٣٠) ، التصريح (١/ ٣٢٦) .

(١٠) الأنموذج (١/ ٣٩٣) ، الجني الداني (ص٥٣٦) ، الإنصاف المسألة (٩٨) ، ابن يعيش (٣/ ١٠٠) ، المفضل (٣/ ٦٥) .

(١١) شرح الرضي (٢/ ٤٢٥) ، الجني الداني (ص٥٣٦) ، الإنصاف المسألة (٩٨) ، التصريح (١/ ٣٢٦) .

فصل ـ واختاره الرضي [١] .

رابعًا : بعض الكوفيين ـ غير الفراء ـ أن الكلمة بكمالها ـ إيا لحق بها ضمير مبني على كذا ، في محل كذا ، واختاره العكبري [٢] ، ورجحه الأستاذ عباس حسن [٣] .

رأي الباحث :

وبعد ، فأميل إلى المذهب الأول القائل : بأن « إيا » اسم مضمر وما لحق به حروف تبين أحوال الضمير من متكلم وخطاب وغيبة وهذا الرأي اختاره السخاوي ، ورجحه أبو علي الفارسي وابن جني وابن يعيش ، ويعلل لهذا الاختيار بما يلي :

أولًا : أن حد الاسم المضمر موجود في « إيا » ولذلك لا ينكر بحال ، والياء والكاف لو كانا اسمين لكان في موضع رفع أو نصب ، ولا عامل لهما هنا ، أو في موضع جر بالإضافة ، والاسم المضمر لا يضاف ، فصارت الكاف هنا كالكاف في ذلك وأولئك [٤] .

ثانيًا : لو صح كونها ضمائر لا حروفًا لوجب إعرابها ؛ لأن المبني إذا لزم الإضافة أُعرب [٥] ، قال أثير الدين : « والذي يقطع ببطلان ما ذهب إليه أن « إيا » ضمير مضاف إلى مضمر إجماعهم بناء المضمرات ، فلو كان كما زعم لزم إعراب « إيا » للزوم إضافتها بل يكون إعرابها أوضح منه في أي إذ قد تنفك عن الإضافة لفظًا ،

---

(١) شرح الرضي (٢/ ٤٢٥) ، الجني الداني (ص٥٣٦) ، الإنصاف المسألة (٩٨) .

(٢) إملاء ما من به الرحمن (١/ ٤) ، شرح الرضي (٢/ ٤٢٥) ، الجني الداني (ص٥٣٦) .

(٣) النحو الواقي (١/ ٢٣٧) ، قال : وهذا الرأي الحسن الواضح يناسبنا اليوم لما فيه من تيسير وتخفيف واختصار ، وليس فيه ما يسيءُ إلى سلامة اللغة وفصاحتها ، فنقول: إن الكلمة كلها من أنت ، وإياك وإياه وإياكم ، ضمير مبني على كذا في محل كذا .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٧٩) .

(٥) الصبان على الأشموني (١/ ١٥٥) .

ولم يذهب أحدٌ إلى أن « إيا » من إياك ونحوه معربة [١] .

ثالثًا : موافقة السخاوي لكثير من النحويين ، وأنه رأي الجمهور كما سبق ، وردهم مذهب الخليل وغيره ، تارة بالضعف ، وتارة بالفساد ، وأخرى بالبطلان [٢] ، قال ابن جني : « وتأملنا هذه الأقوال ـ أي في « إيا » على اختلافها فلم نجد فيها ما يصح غير قول أبي الحسن الأخفش ، أما قول الخليل أن « إيا » اسم مضمر مضاف فظاهر الفساد » [٣] .

وقال السخاوي : « فصح من هذه الأقوال قول أبي الحسن الأخفش [٤] » ، وبنحوه قال ابن الأنباري وابن يعيش [٥] ، وهو ما أميل إليه وأختاره .

والله أعلم .

(١) التذييل والتكميل (١/ ٤٧٧) ، نتائج التحصيل (٢/ ٩١) ، الإنصاف المسألة (٩٨) .

(٢) ابن يعيش (٣/ ١٠٠) ، شرح الكافية (٢/ ١٢) ، همع الهوامع (١/ ٢١١) .

(٣) سر الصناعة (١/ ٣١٤) بتصرف .

(٤) المفضل للسخاوي (٣/ ٦٤) .

(٥) الإنصاف المسألة (٩٨) ، شرح المفضل لابن يعيش (٣/ ١٠٠) .

المبحث السادس

المنادى

المسألة الأولى : تكرير المنادى في حال الإضافة :

اختلف النحاة في حكم الاسم المنادى إذا كرر في غير حال الإضافة ، فذهب سيبويه [١] والمبرد [٢] والزجاجي [٣] والزمخشري [٤] والرضى [٥] إلى أن الاسم الأول منادى مضاف لما بعد الاسم الثاني ، والثاني توكيد للأول وتكرير له ، ولا تأثير له في المضاف إليه ، فهو عند التحقيق منصوب بالفتحة ، وذلك نحو : يا زيدَ زيد عمرو ، ويا تيم تيم عدي [٦] .

وذهب الفراء [٧] إلى أن الاسمين المكررين مضافان لما عد الاسم الثاني ، فكل منهما منادى مضاف منصوب بالفتحة ، وهو ضعيف ، لما فيه من توارد المعمولين على معمول واحد [٨] .

وذهب الأعلم الشنتمري [٩] إلى أن الاسمين المكررين قد تركبا تركيب « أحد

---

(١) راجع : الكتاب (٢/ ٢٠٥، ٢٠٦) ، شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٤٠٣) .

(٢) المقتضب (٤/ ٢٣٠) .

(٣) الجمل (ص١٥٧) .

(٤) المفصل (ص٣٤) .

(٥) شرح الكافية (١/ ٣٨٥) .

(٦) راجع : المفصل للسخاوي (١/ ٤٨٣ـ ٤٨٦) .

(٧) معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢١، ٣٢٢) .

(٨) ارتشاف الضرب (ص٢٢٠٥) .

(٩) هو : يوسف بن سليمان بن عيسى ، ت ٤٧٦هـ ، أبو الحجاج ، أديب ، ولغوي ، أخذ عن جماعة ، أخذ عنه الحسين بن محمد النسائي ، من كتبه : شرح كتاب الجمل للزجاجي ، شرح الحماسة لأبي تمام ، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥٥٥) ، وفيان الأعيان (٧/ ٨١) ، مرآة الجنان (٣/ ١٥٩) .

عشر » فهما مبنيان على فتح الجزءين [١] ، وقد صارا كلمة واحدة ثم أضيف هذا المركب إلى الاسم الواقع بعده [٢] .

وذهب السير إلى أن الاسم الأول منصوب على الاتباع والتخفيف مثل : يا زيد ابن عمرو ؛ لأن الثاني صفته مثل « ابن » [٣] .

وفي هذه المسألة وأشابهها يجب نصب الثاني ويجوز في الأول وجهان :

الأول : الضم ، وهو الأجود .

الثاني : النصب .

قال سيبويه : « هذا بابُ يكرر فيه الاسم لا يلقيـــنكم في سَـــوْأَةٍ عُمـــر [٤]

---

(١) النكت في شرح الكتاب (١/ ٥٥٥) ، شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٤٠٣) .

(٢) الإيضاح لابن الحاجب (١/ ٢٦٨) .

(٣) حاشية الكتاب (١/ ٣١٥) ، النكت للأعلام (١/ ٥٥٥) .

(٤) من البسيط لجرير في ديوانه (ص٢١١) ، والبيت فيه شاهدان :

الأول : « يا تيمُ تيم عدي » ، على أن الأول يجوز فيه الضم والنصب ، والثاني : النصب لا غيره .

الشاهد الثاني : « لا أبا لكم » ، وأصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم شَتْمًا له واحتقارًا ، ثم استعمل في كل خطاب فيه غلظة .

راجع الكتاب (١/ ٥٣) ، (٢/ ٢٠٥) ، المقتضب (٤/ ٢٢٩) ، شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٤٠٣) ، النوادر لأبي زيد (ص٤١١) ، الأصول (١/ ٣٤٢) ، النكت للأعلم (١/ ٥٥٥) ، الجمل للزجاجي (ص١٥٧) ، التبصرة والتذكرة للصيمري (١/ ٣٤٢) ، شرح أبيات الجمل لابن سيد (ص١٦٤) ، الخلل لابن السيد البطليوسي (ص٢٠٩) ، الخصائص (١/ ٣٤٥) ، وابن يعيش (٢/ ١٠) ، الدرر (٢/ ١٥٤) ، الكامل للمبرد (٣/ ٢١٧) ، الكشاف (١/ ٩١) ، البحر المحيط (١/ ٩٥) ، نظم الفوائد (ص٩٨) ، الخزانة (٢/ ٢٩٨) ، (٤/ ٩٩ــ ١٠٧) ، (٨/ ٣١٧) ، (١٠/ ١٩١) ، المغني (٢/ ٤٥٧) ، الأشموني (٣/ ١٥٣) ، المسائل المنثورة (ص٩٠) ، المساعد (٢/ ٥١٩) ، جواهر الأدب (ص٢٩٨) ، شرح الكافية (١/ ٣٨٥، ٢/ ٢٥٩) ، شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٨٥٥) ، المستوفى لابن الفرخان (١/ ٣٣٩) .

وقال بعض ولد جرير :

يـا زيـد زيـد الـيعملات الـذُّبَّل تطـاول الليـل عليـكَ فـانزِلِ [١]

وذكر السخاوي هذا الخلاف فذكر مذهب سيبويه كما سبق بيانه ، وذكر للمبرد رأيين في المسألة ، فقال :

« اعلم أنك إذا قلت : يا تيمَ تيمَ عدي ، فمذهب سيبويه والخليل أن الأول هو المضاف إلى عدي ، وتيم الثاني تأكيد للأول ، وقال أبو العباس بما قال سيبويه ، وأجاز ـ أيضًا ـ أن يكونا مضافين ، وقال السيرافي : إنّ قولهم : يا زيد زيد عمرو بمنزلة قولهم يا زيد بن عمرو ، فالأول في الموضوعين مبني ومنادى ، فلما اجتمعا في هذا اجتمعا في الحكم » [٢] ، وأنشد البيتين السابقين .

وعلى هذا فقد أوجب سيبويه [٣] ومن تبعه في الاسم الأول النصب ، وفي الثاني الاتباع على أنه توكيد للأول فيأخذ حكمه ، أي منصوب مثل المنادى المضاف ، وهكذا كل منادى مضاف ، وممن قال بهذا القول المبرد والزجاجي والزمخشري والرضي وغيرهم .

---

(١) نسب البيت لعبد الله بن رواحة ﷺ ورد في ابن يعيش (٢/ ١٠) ، التبصرة والتذكرة (١/ ٣٤٣) ، الكامل (٣/ ٢١٧) ، الدرر اللوامع (٢/ ١٥٤) ، الخزانة (٢/ ٣٠٣) ، الروض الأنف (٢/ ٢٨٥) ، ونسب لبعض ولد جرير في الكتاب (٢/ ٢٠٥) ، وبلا نسبة في المنصف (٣/ ١٦) ، الأشموني (٣/ ١٥٣) ، شرح الكافية للرضي (١/ ٣٨٥) ، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٢٠) ، المقتضب (٤/ ٢٣٠) ، ابن عقيل (٢/ ٢٧٢) ، شرح أبيات سيبويه للنحاس (ص٢٤٣) ، الأشباه (١/ ٦٦) ، المغني (٢/ ٤٥٧، ٦٢١، ٦٢٢) ، المفصل للزمخشري (ص٤٣) ، النكت للأعلم (١/ ٥٥٧) ، التصريح (٤/ ٣٧) ، الإيضاح (١/ ٢٧٩) ، ارتشاف الضرب (ص٢٢٠٤) ، تحقيق / د . محمد رجب عثمان ، والشاهد « يا زيد زيد » ، حيث إنه يجوز في الاسم الأول النصب والرفع ، ولا يجوز في الثاني إلا النصب فقط .

(٢) السخاوي في المفضل (١/ ٤٨٣ ـ ٤٨٦) .

(٣) راجع : الكتاب (٢/ ٢٠٥) ، وما بعدها .

قال المبرد : « والوجه الآخر أن تقول : « يا تيمَ تيمَ عدي » ، و« يا زيدَ زيدَ عمرو » ، وذلك أنك أردت بالأول يا زيد عمرو ، فإما أقحمت الثاني تأكيدًا للأول وإمَّا حذفت من الأول المضاف استغناءً بإضافة الثاني فكأنه في التقدير : يا تيمَ عدّي يا تيم عدي » [(١)] .

وأشار الزجاجي إلى ذلك قائلًا : « وقد يجوز أن يقول يا زيدَ زيدَ عدي فتنصبهما جميعًا تجعل الثاني مقحمًا توكيدًا ، والأول مضاف كأنك قلت : يا تيمَ تيمَ عدي وعلى هذا أنشدوا :

يا تيمَ تيمَ عدي لا أبا لكم ..... [(٢)]

وقد ذكر الرضي تعليلًا آخر على إقحام تيم الثاني فقال : « لأنك كررت الأول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثاني هو الأول ، وكأنه لا فصل هناك » [(٣)] .

وأجاز المبرد الرفع في الأول ـ في قول آخر له ـ ورجحه على النصب ، وذلك لأنه اسم مفرد ، وينصب الثاني ؛ لأنه مضاف ، وأجاز ـ في الثاني ـ أن يكون بدلًا أو عطف بيان ، وأشار إلى ذلك بقوله في « باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر مضاف » ، وذلك قولك : يا زيدُ زيدَ عمر ، ويا تيمُ تيمَ عدي .

قال : فالأجود في هذا أن تقول : يا تيمُ تيمَ عدي ، فترفع الأول لأنه مفرد وتنصب الثاني ؛ لأنه مضاف ، وإن شئت كان بدلًا من الأول ، وإن شئت كان عطفًا عليه عطف بيان ، فهذا أحسن الوجهين » [(٤)] ، وذكر نحوه في الكامل [(٥)] .

---

(١) المقتضب (٤/ ٢٧٧) ، الكامل (١/ ٣٢٥) .

(٢) راجع : الإيضاح للزجاجي (١/ ٢٧٨) .

(٣) الرضي على الكافية(١/ ٣٨٦) ، ابن يعيش (٢/ ١٠) .

(٤) المقتضب (٤/ ٢٢٧) ، وراجع الكامل للمبرد (١/ ٣٢٥) .

(٥) ينظر : الكامل للمبرد (١/ ٣٢٥) .

فنجد أن المبرد استحسن الرفع في الأول والنصب في الثاني على أنه بدل أو عطف بيان ، وقال في موضع آخر : « والأجود يا تيمُ تيمَ عدي لأنه لا ضرورة فيه ولا حذف ولا إزالة شيءٍ من موضعه »[١] .

وهذا الوجه حكاه عنه السخاوي[٢] كما ذكره عنه كل من السيرافي والأعلم[٣] ، وابن يعيش[٤] ، والرضي[٥] ، وأبي حيان[٦] ، وابن هشام والشيخ خالد والسيوطي والأشموني[٧] .

وذهب الفراء إلى أن الاسمين مضافان معًا إلى المذكور وعلى هذا لا حذف ولا إقحام[٨] ، وهذا ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد .

وذهب الأعلم أن الاسمين مركبان في يا سعدُ سعدَ الأوس تركيب خمسة عشر ثم أضيفا ، كخمسة عشر زيد ، وفتح الأول والثاني إعرابًا لا بناء[٩] وفيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء ولا وجه له إذ المركب شيئان فقط[١٠] .

وعليه فالمنادى إذا كان مضافًا وكرر دون المضاف إليه نحو : يا زيدُ زيدَ عمر ، أو يا تيمُ تيمَ عدي ، وجب في الثاني النصب ، وجاز في الأول الضم والنصب ولكن

---

(١) المقتضب (٤/ ٢٢٩) .

(٢) المفضل (١/ ٤٨٧) .

(٣) النكت في شرح الكتاب للأعلم (١/ ٥٥٧) .

(٤) شرح المفصل (٢/ ١٠) .

(٥) شرح الكافية (١/ ٢٨٧) .

(٦) التذييل والتكميل (٥/ ٥٥٠) .

(٧) التصريح بمضمون التوضيح (٤/ ٢٤، ٢٥) ، الهمع (٢/ ٤٣) ، الأشموني (٣/ ١٥٤) .

(٨) معاني القرآن (٢/ ٣٢١، ٣٢٢) ، التصريح (٤/ ٣٨) ، شرح التسهيل (٣/ ٤٠٥) ، شرح أبيات الجمل لأبي حيان (٢/ ١٤٧) ، المساعد (٢/ ٥٨١) .

(٩) شرح التسهيل (٣/ ٥٠٤) ، المساعد (٢/ ٥٨١) ، شرح أبيات الجمل (٢/ ١٤٧) .

(١٠) التصريح (٤/ ٣٦) .

الضم أجود وأقيس ، وهذا هو مذهب سيبويه ، والمبرد ـ في قول ـ والزمخشري ، وهو اختيار شيخنا وهو ما أميل إليه .

قال السخاوي بعد أن حكي الوجهان :

وهو أقيس لأنه لا ضرورة فيه ولا حذف ولا إزالة شيءٍ من موضعه [١] ، يريد يا تيمُ تيمَ هو الأقيس [٢] ، وإن كان يرى الخليل ويونس كلًا من الضم والنصب لغة جيدة ، ولا يُرَجَّحُ أحدهما على الآخر [٣] .

وكأنها عندهم وقفة حقيقة ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

ألا يـــا عمـــرو عمـــراه وعمـــرو بـــن الـــزبيراه [٤]

وهذا إن صح فيكون من إجراء الوصل مجرى الوقف الذي لا يجوز إلا في الضرورة ، وهم يجيزونه في الكلام وليس بشيءٍ [٥] .

واستدلوا ـ أيضًا ـ بقول الشاعر :

تقـــول ابنتـــي لمـــا رأتنـــي شـــاحبًا كأنـــك فينـــا يـــا أبـــاه غريـــب [٦]

وحمل البصريون البيت على الضرورة .

الحركة ، فإن وصل حذفها [٧] .

---

(١) السخاوي في النفضل (١/ ٤٨٦) .

(٢) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب (١/ ٢٧٦) ، المقتضب (٤/ ٢٩٩) ، الهمع (٢/ ٤٣) .

(٣) ينظر : الكتاب (٢/ ٢٠٥، ٢٠٦) .

(٤) البيت غير معروف قائله وهو من مجزوء الوافر وهو من شواهد المقرب (١/ ١٣٠) ، الأشموني (٣/ ١٧١) .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٣٠، ١٣١) .

(٦) من الطويل بلا نسبة ، الشاهد فيه قوله : « يا أباه غريب » ، حيث ألحق هاء الندبة في الوصل وهذا جائز عند الكوفيين ، وحمل البصريون البيت على الضرورة ، راجع : الخصائص (١/ ٣٣٩) ، الهمع (٢/ ١٥٧) ، المقاصد النحوية (٤/ ٢٥٣) ، الدرر (١/ ٢٣٣) ، لسان العرب « ش . ح . ب » .

(٧) المقتضب (٤/ ٢٦٨) .

قال ابن عصفور : « وألف الندبة عندنا إذا وقف عليها لحقتها الهاء ، فإن وصلت حذفت الهاء وثبت الألف ، ولم يجز حذفها أصلًا إلا أن يلقاها ساكن فتحذف إذ ذاك »[١] .

ويرى الكوفيون أنها ـ أي الهاء ـ تثبت وصلًا فقط فتقول : وازيداه ، وا عمراه .

المسألة الثانية : الألف والهاء في آخر المندوب وصلا ووقفا :

اختلف النحويون في إلحاق الألف والهاء في آخر الاسم المندوب أيضًا .

فذهب الخليل ومن نهج نهجه إلى أن الزيادة وعدمها كلاهما عربي فصيح ، في نحو قولك : وا زيداه لكن الأفصح الأكثر أن يؤتى بالألف ؛ لأن الاهتمام بالمندوب أكثر من الاهتمام بالمنادى ، وبذلك تظهر قوة التفجع ، ويجوز أن تحذف الألف .

قال السخاوي : « الندبة تفجع ونوحُ من حزن وغم ، يلحق النادب على المندوب عند فقده فبدعوه ـ وإن كان يعلم أنه لا يجاب ـ لإزالة الشدة لفقد كما يدعو المستغاث به لإزالة الشدة عنه ، ولما كان المندوب بحيث لا يسمع احتيج على غتية بُعْدِ الصوت فالزموا أوله « يا » ، أو « وا » وآخره الألف في الأكثر ؛ لأن الألف أبعد للصوت وأمكن للمد فوجب بدخول الألف فتح كل ضمة وكسرة ، إذ لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا[٢] ، وفيه ـ أي المندوب ـ لغتان : « يا زيدُ » ، و« يا زيداه » ، وزعم الأخفش أن لحاق هذه العلامة ليست من كلام الرجال وإنما تتكلم بها النساء[٣] ولا تندب النكرة ؛ لأن المقصود بالندبة ذكر المندوب بأشهر أسمائه ليكون عذرًا للمتفجع عليه فإذا قلت : يا رجلاه كأنك قلت : يا من لا يعنيني أمره ، وأجاز

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٢٨) .

(٢) النكت في شرح الكتاب للأعلم (١/ ٢٨٦) ، تحقيق د. يحيى مراد ، منشورات بيصون ، بيروت ، لبنان ، ط أولى ٢٠٠٥م .

(٣) شرح ابن عصفور (١/ ٢٩٩) ، تحقيق ، د. إميل بديع يعقوب ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت .

الكوفيون ندبة النكرة ، والاسم الموصول ، فتقول يا من حفر بئر زمزماه [١] .

واختلفوا في إلحاق الهاء ، فعن الخليل إلحاق الهاء في الوقف أحسن وأما في الوصل فتحذف ، وقال الكوفيون : يجوز إلحاقها في الوصل » [٢] .

آراء المجيزين :

ذهب الخليل وسيبويه وأكثر النحويين ، كالمبرد وابن عصفور وغيرهم إلى جواز إلحاق الألف في آخر الاسم المندب وصلًا ووقفًا ، وأنه لا يجوز أن تلحق هذه العلامة الاسم المنادى غير المندوب إلا إذا فهم السياق أنه متفجع عليه ، أو مندوب إليه ؛ لأن الحال تدل على أنه نادب .

قال سيبويه : « اعلم أن المندوب مدعو ، لكنه متفجع عليه ، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف ؛ لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها ، وإن شئت لم تلحق في النداء » [٣] .

ويرى المبرد ما يراه سيبويه وأشار إلى ذلك قائلًا : هذا باب الندبة وهو يجري في الكلام على ضربين : أما من أراد أن يفصلها من النداء ، وألحق في آخرها ألفًا ، وألحق الألف في الوقف هاءً لخفاء الألف ، فتبينها بالهاء ، كما تبين بها .

وأجاز الفراء في هذه الهاء هاء الندبة ، ضمها وكسرها في نحو عصاه وقفاه ، ووجه الشبه وقوعها جميعًا بعد ألف [٤] .

وزعم الكوفيون أن من علامات الندبة التنوين في الكلام فيقول : وازيدًا ،

---

(١) ينظر : المسألة (٥١) ، في الإنصاف (ص٣٦٢) ، ابن عصفور (١/ ٢٣٠) .

(٢) راجع المفضل للسخاوي (٢/ ٥٠١) .

(٣) الكتاب (٢/ ٢٠٢) .

(٤) السخاوي (٢/ ٥٠٠) ، شرح التسهيل (٣/ ٤١٦) ، التذييل (٥/ ٥٨٩) ، ارتشاف الضرب (٣/ ٢٢١٦) .

واعمرًا ، وإذا وصلوا قالوا : وازيداه وسبب ذلك أنه يشبه المنصوب الموقوف عليه ، نحو : رأيت زيدًا ففي المندوب إذن ثلاث لغات هي : وازيدُ ، وازايده ، وازيدًا [1] .

المسألة الثالثة : الترخيم « ترخيم المنادى » :

الترخيم في اللغة : لين الصوت وسهولته .

واصطلاحًا : هو حذف آخر الاسم المنادى .

وهو على ثلاثة أنواع :

الأول : ترخيم نداء .

الثاني : ترخيم ضرورة .

الثالث : ترخيم تصغير .

وفي النوع الأول يقول ابن مالك :

ترخيمًا احذف آخر المنادى كيا سعا فيمن دعا سعادًا

النوع الأول : ترخيم النداء :

ترخيم النداء وهو من خواض النداء ، والمنادى إما أن يكون معربًا أو مبنيًّا ، فالمبني لا ترخيم فيه ، وقد وضع النحويون لترخيم المنادى شروطًا هي :

١ـ ألا يكون الاسم المراد ترخيمه مختصًا بالنداء فلا يرخم نحو فُلْ وفُلة .

٢ـ ألا يكون مبنيًّا قبل النداء فلا يرخم نحو : حذام .

٣ـ أن يكون الاسم علمًا في الأغلب الأشهر ، فلا يجوز ترخيم نحو قائمة

---

(١) يراجع : شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٣١) ، التذييل والتكميل (٥/ ٥٨٩) ، الارتشاف (٣/ ٢٢١٦) .

ومسلمة ؛ لأنهُ ليس علمًا لئلا يلتبس بمذكر لا ترخيم فيه ، فإن لم يخف لبس جاز نحو همزة .

٤ـ كونه مفردًا .

٥ـ كونه رباعيًا إلا إذا كان الحرف الثالث تاء تأنيث .

٦ـ ألا يكون مستغاثًا ، ولا مندوبًا ، وأجاز ابن خروف ، وقال ابن الضائع : هو ضرورة .

٧ـ ألا يكون مضمرًا ولا مبهمًا فلا يجوز يا هذا ؛ لأن المضمر والمبهم ليسا مما يغيره النداء [(١)] وذهب سيبويه إلى أنه يجوز الترخيم من غير نداء ، وأجاز المبرد في الشعر حار بالضم [(٢)] ومنه قول الشاعر :

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أَماما [(٣)]

يريد أمامة ، فحذف التاء .

ويذكر السخاوي الخلاف في ترخيم النكرة [(٤)] فيقول : « وأَمَّا ما كان شائعًا نحو نخلة ، وثبة وشجرة ، فإن سيبويه يجوز ترخيم مثل هذا ، وهي نكرة ؛ لأن هذه الهاء زائدة داخلة على اسم تريد تأنيثه إذا كان جاريًا على « فِعْلَةٍ » فالتغيير لها ألزم إذا

---

(١) راجع : تلك الشروط سفي : أمالي ابن الشجري (٢/ ٣٠٠) ، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ص٥٧١) ، ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧) ، الكافية للرضي (١/ ١٥٠) ، الهمع (٢/ ٥٩) .

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٧٠) ، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ص٥٧٠) ، الانتصار لابن ولاد (ص١٥١) .

(٣) من الوافر لجرير في ديوانه (ص٢٢١) ، ط ٣ ، دار المعارف ، الكتاب (٢/ ٢٧٠) ، الإنصاف (١/ ٣٥٣) ، شرح أبيات سيبويه (١/ ٥٩٤) ، شرح التصريح (٢/ ١٩٠) ، الخزانة (٣/ ٣٦٥) ، وبلا نسبة في أسرار العربية (ص٢١٧) ، شرح عمدة الحافظ (٣١٣) ، حاشية الصبان (٣/ ٢٧٣) .

(٤) المفضل للسخاوي (٢/ ٥٣٤) .

كانت كاسم ضم إلى اسم ، ولذلك رخم الاسم الذي على ثلاثة أحرف .

قال المبرد :

وليس عندنا على ما قال ؛ لأنها إذا كانت نكرة لزمها النصب والتنوين ، والترخيم لا يلحق مع التنوين كما لا يلحق مع الإضافة ، قال : وهذا قول المازني ولا يجوز غيره ، قلت : أي السخاوي ـ وهذا الذي قاله وأورده دليلًا على امتناع ترخيم النكرة هو قول سيبويه بعينه ، وما كان سيبويه ليقول ذلك ثم ينقضه » [(١)] .

وما ذهب إليه السخاوي من عدم جواز ترخيم النكرة هو ما عليه الجمهور ومنهم سيبويه ، والمازني ، وغيرهم ، فلا يجوز ترخيم نحو : يا رجلًا خذ بيدي ، ولا يا امرأة قومي .

وذهب البعض إلى جواز ترخيم النكرة المقصودة ؛ لأنها في معنى المعرفة ، خلافًا للمبرد من أجاز ترخيم النكرة المقصودة قاس على قولهم : أطرق كر ، ويا صاح ، أي : أطرق يا كروان ويا صاحبي ، ولكنه قياس شاذ [(٢)] .

وأجاز ترخيم المركب قال : « وإن كان المرخم مركبًا حذف منه آخر الاسمين بكماله فقيل في بختنصر : يا بخت وفي عمرويه : يا عَمْرَ ، وفي سيبويه : يا سيب ، وفي خمسة عشر : يا خمسة ؛ لأن الاسم الثاني شبة بهاء التأنيث فاستوى الحكم فيها فكما تحذف هاء التأنيث فكذلك تحذف ثاني المركبتين لأنه بمنزلتها ، ووجه الشبه بينهما أنهما زيادتان داخلتان الاسم لا للإلحاق » [(٣)] .

---

(١) السابق (٢/ ٥٣٥) .

(٢) راجع شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٠) ، الهمع (٢/ ٦٠، ٦١) ، حاشية الصبان (٣٠/ ٢٥٦ـ ٢٦٠) ، حاشية الخضري (٢/ ٨٤) ، حاشية ياسين (٢/ ١٠٩) ، وراجع أيضًا : الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد (ص١٥١) .

(٣) المفصل للسخاوي (٢/ ٥٧٦) .

ويمنع السيرافي ترخيم نحو هذا التركيب معللًا ذلك ، بأن الهاء لا تلحق بنات الثلاثة بالأربعة ، فكذلك الثاني من المركبين لم يدخل ليلحق الأول بشيءٍ من الأبنية .

قال السيرافي : وقول النحويين إن التاء لا تلحق بناءً ببناءٍ يبطل بأُختٍ وبنتٍ ، فإن التاء ههنا قد ألحقت ما دخلت عليه ببناءٍ لأنها قد ألحقت ما نقص آخره من الثلاثي ، وذلك قولك بنت وأخت قال : واحترسنا بقولنا : لا تلحق بنات الثلاثة بالأربعة .

ويعقب السخاوي على كلام السيرافي بأن التاء هنا ليست بتاء التأنيث ـ أي في أخت وبنت ـ والنحاة إنما قالوا : إن التاء الزائدة لا تلحق بناءً ببناءٍ والتاء ؛ لأن هذه جمل قد عمل بعضها في بعض ، وهي تُحكى على ما هي عليه ، والترخيم يبطل الحكاية .

قال سيبويه : « ولو رخمت هذا لرخمت رجلًا » [(١)] ، وأما قول الشاعر :

فاجزُوا تأبط قرضًا لا أبا لكم صاعًا بصاع فإن الذل معيوب [(٢)]

فشاذ ؛ لأن ترخيم نحو تأبط شرًا في غير النداء شاذ ، وتقول في نحو : « محمَّر » يا مُحَمَّرْ » براءٍ ساكنةٍ خفيفة عند البصريين ، وذلك على لغة من قال : يا حار بالكسر ، وقال الفراء : « أرُد إليها حركتها قبل الإدغام » [(٣)] .

عرض السخاوي للخلاف في ترخيم العلم الثلاثي الذي تحرك وسطه ، فيجيزه الكوفيون إلا الكسائي فيقال في حكم : يا حك ، وهذا لم يرد به سماع ولا يقبله قياس [(٤)] .

---

(١) الكتاب (٢/ ٢٣٠، ٢٣١) .

(٢) المفضل للسخاوي (٢/ ٥٤٩) .

(٣) المفضل للسخاوي (٢/ ٥٥١) ، راجع : ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٧) ، ابن الحاجب (ص٥٧٠) .

(٤) يراجع : المفضل للسخاوي (٢/ ٥٤٧) .

ونقل ابن بابشاذ أن الأخفش وافق الكوفيين على ذلك وقال ابن عصفور : فإن كان الثلاثي ساكن الوسط كعمرو لم يجز قولًا واحدًا [١] .

والعلة في ذلك عن البصريين ؛ أن أقل ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف .

وعند الكوفيين لئلا يبقى على حرفين ثانيهما ساكن فيشبه الحروف « من » و« عن » .

ونقل أبو حيان عن أبي البقاء العكبري أن بعض الكوفيين أجازوا ترخيم ساكن الوسط [٢] ولكن البصريين لا يجيزونه [٣] .

النوع الثاني :

ترخيم الضرورة [٤] : وهو ما يجوز حذفه لضرورة الشعر في غير النداء ، وبين النحويين في هذا خلاف ، فمنهم من أجاز الترخيم على اللغتين جميعًا ـ أي على لغة من ينتظر ، ولغة من لا ينتظر ، وهذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين :

ومنهم من لم يجز إلا إحدى اللغتين وهو أن يحذف آخر الاسم على لغة من لا ينتظر وهو مذهب أبي العباس المبرد [٥] .

طريف بن مال ليلة الجوع والخصر [٦]

لنعم الفتى تعشوا إلى ضوء ناره

(١) تذكرة النحاة (ص٤٩٢ ـ ٥٧٧) .

(٢) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٣٠) ، التذكرة (ص٤٩٢ ـ ٥٧٨) ، شرح الكافية للرضي (١٠/ ١٤٩) ، شرح التصريح (٢/ ١٨٩) ، الهمع (٢/ ٦١، ٦٢) ، حاشية الخضري (٢/ ٨٤) ، حاشية ياسين (٢/ ١٠٩) .

(٣) شرح الكافية للرضي (١/ ١٤٩) ، شرح التصريح (٢/ ١٨٩) ، الهمع (٢/ ٦٢، ٦٢) .

(٤) النوع الثالث من الترخيم : هو ترخيم التصغير تقول في تصغير إبراهيم تصغير ترخيم يا بريهم ، ويجوز يا بريهيم .

(٥) النكت في شرح كتاب سيبويه (١/ ١٤١) ، حاشية الصبان (٣/ ٢٧٣) .

(٦) من الطويل لامرئ القيس في ديوانه (ص١٤٢) ، يقال : عشا إلى النار ، واعتشى بها : رآها ليلًا على بعد فقصدها ليصل إلى الضيافة ، والخصر : شدة البرد والشاهد فيه : ترخيم مالك في غير النداء

أراد « ابن مالك » فحذف الكاف ، وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم له ، لم يحذف منه شيءٌ ، ولهذا نونه .

ضرورة وجعله بمنزلة اسم لم يحذف منه شيءٌ ، والبيت في الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٥٤) ، المقاصد النحوية (٤/ ٢٨٠) ، تذكرة النجاة (ص٤٢٠) ، شرح أبيات سيبويه (١/ ٤٥١) ، شرح التصريح (٢/ ١٩٠) ، وبلا نسبة في همع الهوامع (٢/ ٥٨) ، شرح ابن عقيل (ص٥٣٧) ، حاشية الصبان على الأشموني (٣/ ٢٧٣) ، رصف المباني (ص٢٣٩) ، أوضح المسالك (٤/ ١٦٩) .

المبحث السابع
وقوع الفعل الماضي حالا

الحال مثل الخبر والنعت في أنه يأتي مفردًا وجملة ، وشبه جملة ، وحينما يأتي الحال أو الخبر أو النعت جملة فلابد من رابط يربط الحال بصاحبها والخبر بالمبتدأ ، والنعت بالمنعوت ولولا هذا الرابط لكانت الجملة أجنبية عما ارتبطت به ، والرابط في جملة الحال هو الضمير ، والواو ، ويتحد نوع الرابط تبعًا لنوع الجملة من حيث الاسمية والفعلية المصدرة بمضارع ، والفعلية المصدرة بماضٍ ، ومن حيث الإثبات والنفي وموضوع هذه المسألة هو مجيءُ الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ حالًا ، وهذا ما تحدث عنه علم الدين السخاوي فقال : « أما الفعل الماضي فلا يصح أن يكون حالًا لأن الحال مفعول فيها وما مضى لا يصح أن يقع فيه شيءٌ فإذا صحبه « قد » وقع حالًا ، إذا كان المعنى أن يكون مترقبًا كتابة زيد فيقال لك : هذا زيد قد كتب فقد أفادت « قد » أن زيدًا قد شرع في الكتابة ، وأنه قد مضى جزءُ منها ، فلمعنى ذلك الجزء جيء بلفظ « قد » والتبس زيد بالكتابة ودوامه عليها صح أن تكون لفظ الماضي حالًا ، ولا يقع الماضي حالًا إلا على هذا المعنى .

وقد قال الأخفش في قوله تعالى : ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء:٩٠] ، قال : هو حال من الضمير المرفوع في جاءوكم « وقد » مقدرة .

وقال المبرد : هو دعاءٌ عليهم ولا يحتاج إلى تقدير « قد » وهو كقوله تعالى : ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة:٦٤] ، وقد رُدَّ قول المبرد بأن الدعاء بتضييق صدورهم عن قتال قومهم لا يصح ، وقيل : هو في موضع نصب على الصفة ، والتقدير : أو جاءوكم قومًا حصرت صدورهم ، وقيل : هو موضع خفض صفة للقوم

المذكورين قبله »[١] .

أقول : الجملة الفعلية المصدرة بفعل ماضٍ لفظًا حينما تقع حالًا ، فإما أن يكون الفعل الماضي مثبتًا أو منفيًّا ، وإما أن يكون قبله « إلا » ، أو بعده « أو » ، أو غير ذلك ، وإما أن يتضمن ضمير صاحب الحال أو لا يتضمنه ، وكل حالة من هذه الحالات لها حكمها من حيث الرابط ، وفيما يأتي تلك الحالات :

الحالة الأولى : أن يكون الفعل الماضي مثبتًا ، وخاليًا من ضمير صاحب الحال وليس قبله « إلا » ولا بعده « أو » ففي هذه الحالة يجب الربط « بالواو وقد » فلفظ «قد» يقرب الماضي من حال المتكلم ، وصح وقوع هذه الجملة حالًا مع عدم وجود ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قبل أن الواو أغنت عن ذلك بربطها ما بعدها بما قبلها ، فلم تحتج إلى ضمير مع وجودها ، ولذلك لزمت ، وهذه الحالة لا أعلم فيها خلافًا بين العلماء[٢] .

ومما ورد شاهدًا على هذه الحالة قول : امرئ القيس[٣] :

---

(١) المفضل للسخاوي (٢/ ٧٠٩) ، وهذه المسألة من المسائل التي انفرج بها السخاوي عن شراح المفصل كابن يعيش وصاحبي والمكمل والإيضاح .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٧٤) ، ارتشاف الضرب (٢/ ٣٩٦) ، التذييل والتكميل (٣/ ٨٥٣) ، الهمع (١/ ٢٤٧) .

(٣) هو : إمرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي ، شاعر يمني الأصل ، ولد بنجد ، واشتهر بلقبه ، واختلف في اسمه ، قيل : حندج ، أو مليكة ، أو عدي ، أخذ الشعر عن خاله المهلهل ، وقاله وهو صغير تنقل في أحياء العرب شاربًا ، طربًا ، لاهيًا ، إلى أن أثار بنو أسد على أبيه وقتلوه أجاه السموال ، مات بأنقرة سنة ٨٠ ق.هـ ، في طريق عودته من عند قيصر الروم ، وكان يكنَّى أبو مالك ، من آثاره : ديوان شعر تعددت طبعاته وشروحاتها ، تاريخ دمشق لابن عساكر (٩/ ٢٢٢) ، الشعر والشعراء (١/ ١٠٧) ، الأغاني (٩/ ٩٣) .

فَجِئْتُ وقد نَضَّتْ لنومٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إلا لُبْسَةَ المُتَفَضِّلِ [١]

الحالة الثانية : أن يكون الفعل الماضي منفيًّا ، وخاليًا من ضمير يعود على صاحب الحال وليس قبله إلا ولا بعده « أو » ففي هذه الحالة يجب الربط بالواو فقط ، وتمتنع «قد» مثل جاء زيد وما طلعت الشمس ، وإنما امتنعت «قد» هنا لأنها لتحقيق وقوع الفعل و«ما» لنفيه فلا يجتمعان [٢] .

الحالة الثالثة : أن يكون الفعل الماضي منفيًا ، وفيه ضمير يعود على صاحب الحال ، وليس قبله «إلا» ولا بعده «أو» ففي هذه الحالة يجوز الربط بالواو [٣] .

وتمنع «قد» لأنها لا تجتمع مع النفي ، نحو : جاء زيد وما دري كيف جاء ، ويجوز أن يقال : « جاء زيد ما دري كيف جاء » ، وإنما جاز الإتيان بالواو وتركها لوجود رابط آخر وهو الضمير .

وأجاز الأندلسي ـ على ضعف ـ دخول «قد» في الماضي المنفي بـ«ما» نحو : ما قد ضرب أبوه ، فقال : وأما إذا كان الفعل منفيًا ، نحو : مررت بزيد ما ضرب أبوه غلامه ، فلا تدخل قد هنا إلا على ضعف ؛ لأن «قد» المقدرة تبين الحال [٤] .

ورده الرضي بقوله : وليس بوجه لعدم السماع والقياس ـ أيضًا ـ لكون «قد» لتحقيق وقوع الفعل ، و«ما» لنفيه [٥] .

الحالة الرابعة : أن يكون الفعل الماضي نفسيه أداة نفي بأن يكون «ليس» ففي هذه

---

(١) من الطويل ، وهو لإمرئ القيس في ديوانه (ص١٤) ، الدرر (٣/ ٧٨) ، شرح شذور الذهب (ص٩٧) ، شرح عمدة الحافظ (ص٤٥٣) ، لسان العرب (١٥/ ٣٢٩) .

(٢) ارتشاف الضرب (٢/ ٣٦٨) .

(٣) التذييل والتكميل (٣/ ٨٥٥) ، الهمع (١/ ٢٤٧) .

(٤) راجع : المباحث الكاملية للقاسم الأندلسي (١/ ٤٥٦) ، تحقيق د. حمدي عبد الحميد ، كلية اللغة العربية بالقاهرة ، برقم (١٠١٤) .

(٥) الرضي على الكافية (١/ ٢١٣) .

الحالة تمتنع «قد» [١] ؛ لأنها لا تجتمع مع النفي ، ويجوز الربط «بالواو» والضمير معًا ، ويجوز انفراد الواو ويجوز انفرد الضمير .

قال الرضي : وحكم الجملة المصدرة بـ«ليس» وإن كانت فعلية حكم الاسمية في أن اجتماع الواو والضمير أو انفراد الواو أكثر من الضمير ؛ وذلك لأن «ليس» لمجرد النفي على الأصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية ، فالاسمية معها كأنها باقية على اسميتها بخلاف «لا يكون وما يكون» ونحوهما » [٢] .

ومثال اجتماع الواو والضمير في المصدرة بـ«ليس» قوله تعالى :

﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ ۚ ﴾ [البقرة:٢٦٧] .

وقول امرئ القيس :

وقد علمت سلمى وإن كان بعلها ... بأن الفتى يهذي وليس بفعَّال [٣]

ومثال انفراد الضمير قول الراجز :

إذا جرى في كفه الرشاءُ ... جرى القليبُ ليس فيه ماء [٤]

ومثال انفراد الواو قول الشاعر :

---

(١) ارتشاف الضرب (٢/ ٢٦٩) .

(٢) الرضي على الكافية (١/ ٢١٢) .

(٣) من الطويل لإمرئ القيس في ديوانه (ص٣٤) ، شرح العمدة (ص٤٥٩) ، الشاهد فيه قوله : وليس بفعال ، حيث جاءت الجملة الحالية المصدرة بـ«ليس» مقترنة بالواو مع تضمنها الضمير وهذا هو الأكثر .

(٤) رجز لأعرابي وليس لجرير كما زعم صاحب التسهيل ، راجع : التذييل (٣/ ٨٣٥) ، شرح التسهيل (٢/ ٣٦٧) ، دلائل الإعجاز (ص٢١٠) ، المساعد (٢/ ٤٦) ، عمدة الحافظ (ص٤٦٠) .
والرشاء : حبل الدلو ، والقليب : البئر غير المبنية ، ينظر : القاموس المحيط (١/ ١٦ـ ١٢٢) .

دهـــم الـــشتاءُ ولـــستُ أملـــكُ عُـــدةً والـصبر في الـسبرات غـير مطيـع [١]

الحالة الخامسة : أن يكون الفعل الماضي في المعنى شرطًا أي سواءُ كان مع «إن» لفظًا أو تقديرًا وسواءُ تحمل ضمير صاحب الحال أم لا ففي هذه الحالة تمتنع «الواو» و«قد» ؛ لأنهما لا يدخلان على إن الشرطية ، لا يقال : وقد إن ضرب ، ولا تدخل «إن» على «قد» لأن «قد» للتحقيق و«إن» للشك وهما متنافيان وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذلك ما كان في تقديره [٢] وقال ابن عصفور : ومن ذلك قول العرب : لأضربنه ذاهب أو مكث أي : لأضربنه على كل حال ، والأصل فيه لأضربنه إن ذهب أو مكث ، ولذلك لا يجوز لأضربنه يذهب أو يمكث [٣] .

ومما ورد شاهدًا على امتناع «الواو» و«قد» من الجملة الفعلية المصدرية بماضٍ متلو بـ«أو» قول الشاعر :

كُـنَّ للخليـل نـصيرًا جـارَ أو عـدلًا ولا تـشحَّ عليـه جـادَ أو بخـلًا [٤]

ويرى الرضي أن جملة الماضي المتلو بـ«أو» ليست حالًا وإنما هي شرط فقال : إن الماضي في نحو قولهم : اضربه قام أو قعد ، حال ، ويجب تجرده عن «قد» ظاهرة

---

(١) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٠٣) ، بقوله

والصبر في الشتوات

وصدره في : همع الهوامع (١/ ٢٤٦) ، معجم الشواهد (ص٥٥٦) ، التصريح (١/ ٣٩٢) .

والشاهد فيه : «ولست أملك عدة» حيث جاءت الجملة الحالية المصدرة بـ«ليس» مقترنة بالواو من دون أن تتضمن الضمير العائد والسبرة : الغداة الباردة وجمعها سبرات .

(٢) الرضي (١/ ٢١٣) ، شرح التسهيل (٢/ ٣٦٧) ، المساعد (٢/ ٤٦) .

(٣) المقرب لابن عصفور (ص١٧١) .

(٤) من البسيط بلا عزو ، يراجع : ارتشاف الضرب (ص١٦٠٣) ، تحقيق رجب عثمان ، شفاء العليل (٢/ ٥٤١) ، شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٦١) ، المساعد لابن عقيل (٢/ ٤٤) ، شرح ابن الناظم (ص٣٤١) ، المطالع السعيدة (ص٣٦١) ، الدرر (١/ ٢٠٣) .

أو مقدرة ، والأولى أنه شرط لا حال ، وإن قام أو قعد [١] .

ويمكن أن يوفق بين كلام الرضي وبين غيره بأن الرضي نظر إلى اللفظ فقال هو شرط لا حال ، وغيره من العلماء نظروا إلى المعنى فقالوا : هو حال والشرطية غير مقصودة .

الحالة السادسة : أن سكون الفعل الماضي واقعًا بعد «إلا» الإيجابية ، وقد اختلف العلماء في هذه الحالة فقال الرضي : وإذا كان الماضي بعد إلا فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو ، أكثر نحو : ما لقيته إلا أكرمني ، وقد يجيءُ مع الواو «قد» نحو : ما لقيته إلا وقد أكرمني ؛ لأن الواو مع «إلا» تدخل في المبتدأ فكيف الحال ؟ ومثاله : ما رحل إلا وله نفس أمارة ، ولم يسع فيه «قد» من دون الواو نحو ما لقيته إلا قد أكرمني [٢] .

وقد ورد اقتران الجملة الماضية الواقعة بعد إلا بالواو في قول الشاعر :

نعم امرءًا هرم تعر ناتبة إلا وكان لمرتاعٍ بها وزرا [٣]

هذا واختيار النحاة كابن مالك وأبي حيان وابن هشام وغيرهم أن الفعل الماضي الواقع بعد « إلا » رابطة الضمير فقط ، وتمتنع منه الواو لأن ما بعد إلا مفرد حكمًا ، والمفرد لا يقترن بالواو ، وكذلك تمتنع منه «قد» .

وهذا ما أميل إليه ، وذلك لأن الاتصال بين الجملة الحالية وما قبلها يحصل بـ «إلا» ومما ورد مقترنًا «بالواو أو قد» قول الشاعر :

---

(١) الرضى على الكافية (١/ ٢١٣، ١١١١) .

(٢) الرضى على الكافية (١/ ٢١٣) .

(٣) من البسيط ، راجع البيت : التصريح (١/ ٣٩٢ ، ٢/ ٩٥) ، الأشموني (٣/ ٣٢) ، حاشية الصبان (٢/ ١٨٨) ، التسهيل (ص١١٧) ، شرحه لابن مالك ، (٢/ ٣٥٩) ، الارتشاف (ص١٦٠٤) ، التذييل (٣/ ٨٥١) ، وقد حكم الأشموني عليه بالشذوذ .

متى يأت هذا الموت لم يلف حاجة لنفسي إلا قد قضيت قضاءها [١]

وقد حكم أبو حيان والأشموني على البيت بأنه نادر .

واختار شارح اللباب [٢] أنه يجوز اقتران الفعل الماضي الواقع حالًا بعد إلا بالواو ويجوز عدم اقترانه بها قياسًا على الجملة الاسمية الواقعة بعد إلا فقد وردت مقرونة بـ«الواو» [٣] في نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ﴾ .

[الحجر:٤]

الحالة السابعة : أن يكون الفعل غير ما سبق وهو الماضي المثبت المتحمل لضمير صاحب الحال ولم يكن في المعنى شرطًا ، ولم يقع بعده «إلا» .

وقد اختلف العلماء في وقوع هذا الفعل حالًا .

فذهب الأخفش والكوفيون إلا الفراء إلى جواز وقوع الماضي حالًا ، سواءٌ أكان معه قد أم لم يكن ، واستدلوا بقول الله تعالى : ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾ [النساء:٩٠] ، حصرت أي ضاقت فحصرت : فعل ماض في الحال وتقديره « حصرة صدورهم » والدليل على صحة هذا التقدير أنها قرئت كذلك ، بالنصب والتنوين [٤] قال الفراء : « وقد قرأ الحسن « حصرة صدورهم » والعرب تقول : أتاني ذهب

---

(١) من الطويل لقيس بن الخطيم ، راجع : الارتشاف (ص١٦٠٤) ، الأشموني (٢/ ١٩٢) .

(٢) العباب شرح اللباب لجمال الدين الشهير بنقره كار (٢/ ٩٤) ، رسالة دكتوراه ، إعداد د. سمير عبد الجواد ، وحاشية الجمل (١/ ٤١٠) .

(٣) التسهيل (ص١١٣) ، وشرحه (٢/ ٣٥٩) ، الارتشاف (ص١٦٠٤) ، التذييل (٣/ ٨٥١) ، شرح الأشموني (٢/ ١٨٨) .

(٤) بنصب التاء منونة على الحال ، وهي قراءة والحسن وقتادة ويعقوب والهروي ، بوزن تبعة وحفص ، راجع : الاتحاف (ص٢٤٤) ، الإعراب للنحاس (١/ ٤٣) ، مشكل إعراب القرآن لمكي (ص١٨٥) ، والإملاء للعكبري (١/ ١١٠) ، الكشاف (١/ ٢٨٨) ، معاني الفراء (١/ ٢٤٤) ، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٥١) ، إعراب القراءات الشواذ للعكبري (ص٣٩٩) ، معجم القراءات (١/ ٥٢٧) ، الارتشاف (ص١٦٠٢) ، حاشية الجمل (١/ ٤١٠) .

عقله ، أي : قد ذهب عقله فإذا رأيت فَعَل بعد كان ففيها «قد» مضمرة إلا أن يكون كان جحد فلا تضمر فيها قد لأنها توكيد ، والجحد لا يؤكد ؛ ألا ترى أنك تقول : ما ذهبت ، ولا يجوز أن تقول : ما قد ذهبت [١] .

وأجاز مكي بن أبي طالب أن تكون حصرت حالًا بشرط أن تضمر معه «قد» فإن لم تضمر «قد» فهو دعاء كما تقول : لعن الله الكافر ، وقيل : في موضع خفض نعت لقوم ، ومن قرأها بالتنوين منصوبة فهو حال من الضمير المرفوع ، ولو خفض على النعت لـ«قوم» جاز [٢] .

هذا وقد رد السخاوي القول بأنها دعاء عليهم بمنزلة «غلت أيديهم» أو لعن الله الكافر ، وأنه لا يحتاج إلى تقدير «قد» ورد السخاوي ذلك ، وهذا القول منسوب إلى المبرد قال : وقد رد قول المبرد بأن الدعاء عليهم بتضييق صدورهم عن قتال قومهم لا يصح ، واختار السخاوي أن تكون حالًا بتقدير «قد» أو في موضع نصب على الصفة [٣] .

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٢٨٢) .

(٢) راجع مشكل إعراب القرآن الكريم لمكي بن أبي طالب (١/ ٢٠١) ، وإعراب القراءات الشواذ (١/ ٣٩٩) .

(٣) راجع : المفضل للسخاوي (٢/ ٧٠٩) ، الارتشاف (ص١٦٠٢) ، حاشية الجمل (١/ ٤١٠) .

المبحث الثامن
التمييز

المسألة الأولى : الخلاف في تقديم التمييز على عامله :

الغرض بالتمييز رفع الإبهام ، والإبهام يكون بعد العدد ، والوزن والكيل والمساحة نحو : عشرين درهمًا ، وعشرين مدًا ، وثلاثين رطلًا ، وأربعين شبرًا ، ولا يجوز تقديم التمييز فيما سبق على عامله ، وهذا ما يسمى بتمييز المفرد ، ويسمى أيضًا بالتمييز غير المنقول ، وأما التمييز المنقول فوقع فيه الخلاف ، وهو ما يسمى بتمييز الجملة ، نحو : طاب زيدُ نفسًا : ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم:٤] ، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢] ، ويجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو طاب نفسًا زيد ، واختلفوا في تقديم التمييز على الفعل فمنعه علم الدين السخاوي تبعًا لسيبويه وأجازه آخرون وأشار إلى ذلك فقال : « وأما « طاب زيدٌ نفسًا » ونحوه : فلم يجز تقديم المنصوب فيه سيبويه ، ولا الكوفيون ؛ لأنه يقل الفعل فيه عن فاعله ، وقد أجاز ذلك المازني وأبو العباس ؛ لأن العامل متصرف ، كما أن الحال إذا كان الفعل متصرفًا جاز تقديمها كقولك : ضاحكًا جاء زيد ، ومن حجة هذا القول قول الشاعر :

أتهجرُ سَلْمَى بالفُراقِ حبيبها ... وما كان نَفسًا بالفُراقِ يطيبُ [1]

---

(١) البيت من الطويل ، وورد في شرح المفصل لابن الحاجب (١/ ٣٥٦) ، الخوازمي (١/ ٤٥١) ، ابن يعيش (٢/ ٧٤) ، الأندلسي (١/ ٢٧١) ، المقتضب (٣/ ٣٧) ، أصول ابن السراج (١/ ٢٧١) ، شرح السيرافي (١/ ٢٥) ، الخصائص (٢٠/ ٢٨) ، والإنصاف)٤٤٧) ، الغرة في شرح اللمع (٢/ ١٢٨) ، البديع في علم العربية لابن الأثير (ص٧٧) ، توجيه اللمع لابن الخباز (ص٦٠) ، الخزانة (٣/ ٢٣٥) ، الخصائص لابن جني (٢/ ٣٨٤) ، البيت شاهد لمن أجاز تقديم التمييز على العامل فيه وقد عدها ابن الأنباري من مسائل الخلاف بين أهل البصرة والكوفة ، راجع : الإنصاف (ص٨٢٨) ، التبيين عن مذاهب النحويين المسألة رقم (٦٥) ، ائتلاف النصرة المسألة (١٥) ، التصريح (ص٤٠٠) ، دار الفكر .

وقال الزجاج ـ الرواية : وما كان نفسي ، وقد تأول قوم : وما كان الحبيب نفسًا على أنه خبر كان [١] .

المقصود بالتمييز المنقول أي : المحمول ، وهو إما أن يكون محولًا عن فاعل نحو : طاب زيدُ نفسًا ، والأصل طابت نفسه ، ونحو : تصبب زيدٌ عرقًا ، والأصل : تصبب عرقه ، وإما محولًا عن مفعول [٢] ، نحو : وفجرنا الأرض عيونًا ، والأصل : وفجرنا عيون الأرض ، وإما محولًا عن غيرهما كقوله : ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا ﴾ [الكهف:٣٤] [٣] ، أو غير محول نحو : لله دره فارسًا .

وقد أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلًا متصرفًا فإن كان إياه نحو طاب زيدُ نفسًا ففيه الخلاف :

مذهب المانعين :

المنع مذهب سيبويه [٤] والفراء [٥] وأكثر البصريين والكوفيين ، وأكثر متأخري المغاربة [٦] واختاره ابن الحاجب في شرح المفصل ، قال في الإيضاح بعد أن حكى رأي المانعين والمجيزين ودليل كلٍ : إذا تعارض المعنيان في الإجازة والمنع كان الأصل [٧] المنع حتى يثبت الباب عندهم سماعًا [٨] .

---

(١) المفضل شرح المفصل لعلم الدين السخاوي (٢/ ٧٢٦) .

(٢) يرى أبو علي الشلوبي أن التمييز لا يأتي من المفعول وفسر «عيونًا» في الآية حالًا مقدرة لا تمييزًا وفسرها ابن أبي الربيع على أنها بدل من الأرض ، وحذف الضمير ، أي : عيونها ، الهمع (٢/ ٢٦٦) ، تحقيق / أحمد شمس الدين .

(٣) التمييز هنا محول عن مبتدأ ، والأصل مالي أكثر من مالك .

(٤) الكتاب (١/ ٢٠٤) .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٩١) .

(٦) المساعد (٢/ ٦٦) .

(٧) الإيضاح شرح المفصل (١/ ٢٥٨) .

(٨) السابق .

دليل المانعين :

استدل سيبويه ومن وافقه بأن مميز هذا النوع فاعل في الأصل ، فكما لا يجوز تأخير العامل فيه فكذلك لا يجوز تأخير العامل في التمييز ، وحملوا البيت على الضرورة [١] .

وقال الزجاج : الرواية :

..... **وما كان نفسي بالفراق يطيب**

وتأوله بعضهم : « وما كان الحبيب نفسًا بالفراق فيكون منصوبًا على أنه خبر كان » [٢] .

وهذا الاحتجاج مردود بوجوده :

الأول : أنه دَفْعُ رواياتٍ برأيٍ لا دليل عليه ، فلا يلتفت إليه .

الثاني : أنه جعل التمييز كبعض الفضلات وحصل لضرب من المبالغة ففيه تعدية لا تقوية فإذا حكم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقوية .

الثالث : أن أصالة فاعليه التمييز المذكور كأصالة فاعليه الحال ، في نحو : جاء راكبًا رجل ، فإن أصلهُ جاء راكب ، على الاستغناء بالصفة ، وجاء رجل راكب ، على عدم الاستغناء بها ، والصفة والموصوف شيءٌ واحد في المعنى ، فقدم راكب ، ونصب بمقتضى الحالية ، ولم يمنع ذلك تقديمه [٣] ، وهذا ما أميل إليه .

الرابع : أن اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل متروك ، في نحو : أعطيت زيدًا درهمًا ، فإن زيدًا في الأصل فاعل ، وبعد جعله مفعولًا لم يعتبر ما كان له من منع التقديم ، بل أجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل ، فكذلك ينبغي أن يفعل بالتمييز المذكور ، فثبت بما تقدم أن تقديمه على عامله إذا كان فعلًا متصرفًا

---

(١) التسهيل (ص١١٥) ، توضيح المقاصد (٢/ ١٨٤) .

(٢) المفضل للسخاوي (٢/ ٧٢٦) .

(٣) شرح التسهيل (٢/ ٣٨٩) .

جائز ، وإن كان سيبويه لم يجزه [١] .

هذا ما اختاره السخاوي وهو ما أميل إليه [٢] .

وبعد فإن التمييز إذا كان اسمًا جامدًا فإنه لا يتقدم على عامله وأما إذا كان عامله فعلًا متصرفًا فإنه جائز .

مذهب المجيزين :

الجواز مذهب الكسائي [٣] والجرمي [٤] والمازني [٥] والمبرد [٦] ووافقهم علي ذلك السخاوي [٧] واختاره ابن مالك [٨] ودافع عنه ، وتابعه المرادي [٩] وابن عقيل [١٠] واستدلوا على ذلك بالقياس والسماع :

أما الأول : فقياس على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف [١١] وقد أشار السخاوي إلى ذلك بقوله : وقد أجاز ذلك المازني وأبو العباس ؛ لأن العامل متصرف كما أن الحال إذا كان الفعل متصرفًا جاز تقديمها كقولك : ضاحكًا جاء زيدُ ، ولم يجز تقديمه في نحو : هذا زيد قائمًا .

---

(١) شرح التسهيل (٢/ ٣٩٠) .

(٢) راجع المفضل (٢/ ٧٢٠ـ ٧٢٦) .

(٣) التسهيل (ص١١٥) ، وشرحه (٢/ ٣٨٩) ، شفاء العليل (٢/ ٥٥٦) .

(٤) توضيح المقاصد للمرادي (٢/ ١٨٦) .

(٥) كافية الشافية (٢/ ٧٧٦) ، التسهيل (ص١١٥) ، شرحه (٢/ ٣٨٩) ، المساعد (٢/ ٦٦) ، توضيح المقاصد (٢/ ١٧٥) .

(٦) المقتضب (٣/ ٣٢) .

(٧) المفضل للسخاوي (٢/ ٧٢٦) .

(٨) شرح التسهيل (٢/ ٣٨٩) .

(٩) توضيح المقاصد(٢/ ١٨٦) .

(١٠) المساعد (٢/ ٦٦) .

(١١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٨٩) .

أما الثاني : وهو السماع فلورود النقل الصحيح الفصيح من ذلك قال الشاعر :

..... **وما كان نفسًا بالفراق تطيب**

المسألة الثانية : وقوع التمييز معرفة :

واختلفوا في وقوعه معرفة ، منعه السخاوي تبعًا لجمهور النحويين ، وأجازه الزمخشري تبعًا لجمهور الكوفيين ، واستدلوا على الجواز بقول الكسائي : « وهو أحسن الناس هاتين ، فـ«هاتين» إشارة وهو معرفة » ، ويقول الله تعالى : ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠] .

ويقول الشاعر :

رأيتك لما عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا زيد عن عمرو (١)

حيث قال الزمخشري إن «نفسه» في الآية تمييز (٢) واستدل ـ أيضًا بقول الشاعر :

..... **ولا بفزارة الشعر الرقابا** (٣)

---

(١) من الطويل لرشيد بن شهاب اليشكري .

والشاهد : «طبت النفس» ، حيث جاء التمييز «النفس» معرفًا بأل التعريف ، والمفروض أن يكون نكرة ، وحمل البصريون البيت على الضرورة و«أل» زائدة ، أي : طب نفسًا ، يراجع البيت في : أوضح المسالك رقم (٦٣) ، شرح التصريح (٢/ ٦٨٧) ، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري ، وابن القواس على ألفية ابن معط (١/ ٥٨١) ، الأشموني (١/ ١٨٢) ، ابن عقيل (١/ ١٥٨) ، الهمع (١/ ٨٠/ ٢٥٢) ، شرح المفضليات (ص٦١٥) ، العيني (١/ ٥٠٢، ٢/ ٢٢٥) .

(٢) راجع : الكشاف (١/ ١٨٨) ، وانظر أيضًا أنوار التنزيل (١/ ٢٧) ، ط دار الجيل ، الدر المصون (٢/ ١٢١) .

(٣) من الوافر للحارث بن ظالم المري ، وهو في الكتاب (١/ ٢٠١) ، الحماسة البصرية (١/ ٢٤٧) ، شواهد الكشاف (٤/ ٣٢٨) ، وصدره :

..... أجــبَّ الظهــر لــيس لــه ســنام [١]

فجعل « الرقابا » و« الظهر » تمييزين ، والصواب أنهما ليسا كذلك ، بل هما مشبهان بالمفعول به ، حيث يشترط في التمييز أن يكون منكرًا ، فإذا جاء ما يوهم غير ذلك كان مؤولًا ، وقد سار السخاوي في هذه المسألة على مذهب جمهور النحويين من البصريين ، حيث إنه أول الآية على غير التمييز فقال : « إنما معناه سفه في نفسه ، فحذف الجار وتعدى الفعل فنصب ، وقيل : ضيع نفسه ، وحكم على قول الكسائي الذي أورده ، استدلالًا لمذهب الكوفيين بالشذوذ ، وقد أوَّل ابن القواس قولهم : « الحسان الأعبدا » ، أن الأعبد منصوب على أنه مشبه بالمفعول به ، لا على أنه تمييز ، أو الجر على الإضافة ، وإنما كان مشبهًا بالمفعول به لأن الصفة التي هي الحسان فعلها لازم لا يتعدى إلى المفعول ، وامتنع كونه تمييزًا لأنه معرفة [٢] .

وقال ابن أبي الربيع : « وذهب الكوفيون إلى تعريف التمييز ، والصحيح أنه لا يكون إلا نكرة » [٣] .

وحكى السمين الحلبي [٤] في توجيه قوله :

---

(١) من الوافر ونسبه البيضاوي في أنوار التنزيل لجرير وهو خطأ بل هو للنابغة في دوانه (ص٢٣٢) ، الكتاب (١/ ١٠٠) ، أمالي ابن الشجري (٢/ ٣٩٨) ، صدره :

ونأخذ بعده بذناب عيش .....

والشاهد فيهما : الرقابا ، في البيت الأول و«الظهر» في البيت الثاني حيث وقعا تمييزًا معرفًا بأل ، لأنهما معمولان صفة مشبهة ، وهي الشعر ، جمع أشعر .

(٢) الدر المصون (٢/ ١٢١، ١٢٢) ، حاشية الجمل (١/ ٢١١) .

(٣) وعلل ابن أبي الربيع المتوفى (٦٨٨هـ) ، بأن المقصود منه بيان ما انبهم من الذوات ، وهذا يحصل من لفظ التنكير فلا فائدة في التعريف ، راجع : البسيط شرح الجمل لابن أبي الربيع (٣/ ١٠٨٣) .

(٤) هو أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي المعروف بالسمين ، ت ٧٥٦هـ ، نزيل القاهرة ، إمام كبير ، قرأ على أبي حيان وسمع كثيرًا منه ، وقرأ من كتبه : الدر المصون ، شرح الشافية في القراءات ، ينظر : طبقات القراء (١/ ١٥٢) .

« نفسه » في الآية سبعة ، أوجه [١] أجاب عن كلها ورجح كونها مفعولًا به ؛ لأن سفه يتعدى كما يتعدى سفَّه بالتشديد .

قال السخاوي : « وحكى الكسائي أنه سمع هو أحسن الناس هاتين فنصب بـ«هاتين» على التمييز ، وهو معرفة بالإشارة وهذا شاذ » [٢] .

(١) الوجه الأول : أنه مفعول به وهو المختار ، الثاني : أنه بإسقاط حرف الجر ، الثالث : أنه تمييز ، **الرابع** : أنه مشبه بالمفعول به ، **الخامس** : أنه توكيد لمن سفه لأنه في محل نصب على الاستثناء ، **السادس** : توكيد لمؤكد محذوف تقديره : سفه قوله نفسه ، فحذف المؤكد قياسًا على النعت والمنعوت ، **السابع** : أنه مفعول به ، ولكن على تضمين «سفه» معنى فعل يتعدى ، فقدره الزجاج وابن جني بمعنى «جهل» ، وقدره أبو عبيدة بمعنى «أهلك» ، والمختار من هذه الوجوه هو الأول ؛ لأن حذف المؤكد وإبقاءه التوكيد الصحيح أنه لا يجوز ، وأما التمييز فلا يقع معرفة ، وأما التضمين فلا يقاس وكذلك حرف الجر ، ينظر : الدر المصون (٢/ ١٢١) ، الخزانة (٩/ ٣٦٤، ٣٦٥) ، ابن القواس على ألفية ابن معيط (١/ ٥٧٢) .

(٢) المفضل للسخاوي (٢/ ٧٢٠) .

المبحث التاسع
الاستثناء

المسألة الأولى : العامل في المستثنى :

اختلف النحويون في العامل في المستثنى على خمسة أقوال : اختار السخاوي المذهب القائل بأن العامل هو الفعل المذكور بتوسط إلا ، وقاس على ذلك توسط الواو في المفعول معه ، وكما تتوسط الحروف في تعدية الأفعال [١] هذا هو المذهب الأول ، وقد اختاره ابن يعيش [٢] والمالقي [٣] أيضًا ، ويرون أن هذا مذهب سيبويه [٤] وأن عامل النصب عنده هو ما قبل « إلا » من فعل ونحوه بواسطتها ، وقد استدلا على صحة قولهما بأن ما قبل «إلا» من فعل ونحوه هو الطالب المتضمن للاسم بعدها ، والعمل إنما هو في كلام العرب للطالب المتضمن ، وهذا التضمن لا يتم إلا بواسطة «إلا» ، لأنها بينت أن مدلول الأول وعمومه ليس مرادًا .

قال سيبويه : « اعلم أن « إلا » يكون الاسم بعدها على وجهين : فأحد الوجهين : ألَّا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق كما أن «لا» حين قلت : لا مرحبًا ، ولا سلام ، لم تغير الاسم عن حالة قبل أن تلحق .

فكذلك «إلا» ولكنها تجيءُ لمعنى ، كما تجيءُ «لا» لمعنى .

والوجه الآخر : أن يكون الاسم بعدها خارجًا مما دخل فيه ما قبله عاملًا فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها ، إذا قلت عشرون درهمًا » [٥] .

---

(١) المفصل للسخاوي (٢/ ٧٣٣) .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٧٦) .

(٣) صف المباني للمالقي (ص٩٠، ٩١) .

(٤) ينظر : الكتاب (٢/ ٣١٠، ٣٣٠، ٣٣١) .

(٥) الكتاب (٢/ ٣٣٠، ٣٣١) .

والوجه الآخر : المذكور في كلام سيبويه السابق حدث فيه خلاف حول عامل النصب في المستثنى ، وذلك لإجمال قول سيبويه : « عاملًا فيه ما قبله متن الكلام » ، دون تحديد لعامل معين ، ومن ثم اختلف النحاة في فهم كلامه .

ولقد أعاد سيبويه الحديث عن هذا الوجه ، فقال : « هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبًا ، لأنه مُخْرَجٌ مما أدخلت فيه غيره ، فعمل ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت له عشرون درهمًا ، وهذا قول الخليل ~ .

وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك ، وانتصب الأب إذ لك يكن داخلًا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها »[(١)] .

وتعبير سيبويه : « وكان العامل فيه ما قبله من الكلام » فيه غموض ، فهل نفهم منه أن العامل هو الفعل المتقدم أو ما يعمل عمله بواسطة «إلا» أو بغير واسطتها .

أو أن العامل هو تمام الكلام السابق ؟ أو أنه «إلا» نفسها ؟ هذا ما وقع فيه الخلاف النحوي .

المذهب الثاني :

يرى المبرد والزجاج وابن خروف أن الناصب هو ما قبل إلا من فعل وغيره بغير واسطتها[(٢)] وبهذا فهموا كلام سيبويه ، وقد علق السخاوي على هذا المذهب دون ذكر صاحبه ، وأن هذا الفهم بعيد عن مفهوم كلام سيبويه ، فسيبويه قد جعل ناصب المستثنى كعشرين الناصبة للتمييز بعدها ، وواضح من ذكر هذا المثال

---

(١) الكتاب (٢/ ٣٣٠، ٣٣١) .

(٢) المقتضب (٢/ ٣٩٠) ، الإنصاف مسألة (٣٤) ، همع الهوامع (١/ ٢٢٤) ، شرح التسهيل (٢/ ٢٢٧) ، التصريح على التوضيح (٢/ ٥٤٩) ، تحقيق البحيري ، الغرة لابن برهان (٢/ ١٤٤) ، ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٠٥، ١٥٠٦) .

والحمل عليه أن مدار العلة عنده التعليق والاقتضاء بين العامل والمعمول ، وليس ثمة تعليق أو اقتضاء بين ما قبل «إلا» والمستثنى بعدها على هذا الرأي فكيف يقال : إن ما قبل «إلا» هو العامل بغير واسطتها [١][٢] .

وإلى هذا الرأي ذهب الشيخ محمد عبد الخالق عظيمة ، ولكنه لم يبين الأدلة التي اعتمد عليها في تكوين هذا الرأي ، واكتفى بالإشارة إلى مجمل كلام سيبويه ، وهو يفيد أن ناصب المستثنى هو ما قبل «إلا» [٣] .

المذهب الثالث :

أن الناصب له تمام الكلام كما انتصب درهمًا بعد عشرين ، وإليه ذهب المرادي وابن عصفور وبعض المتأخرين ، قال ابن عصفور : وهو الصحيح [٤] .

المذهب الرابع :

الناصب الفعل المتقدم بواسطة «إلا» وإليه ذهب السيرافي ، والفارسي ، وابن الباذش ، وابن بابشاذ ، والرندي ، وعزاه الشلوبين للمحققين [٥] ، قال السخاوي وحجة هذا الرأي قياسهم على المفعول معه [٦] .

المذهب الخامس :

أن الناصب «أن» بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها ، والتقدير في

---

(١) المفضل للسخاوي (٢/ ٧٣٣هـ) ، وينظر : ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٠٦) ، الهمع (١/ ٢٢٤) .

(٢) الرضى على الكافية (٢/ ٨٠) ، المرتجل (ص١٨٦) ، شح التسهيل (٢/ ٢٧٨) ، الهمع (٢/ ١٨٨) .

(٣) هامش المقتضب (٤/ ٣٩٠) .

(٤) ينظر : الرضي على الكافية (٢/ ٨٢) ، شرح الجمل لابن عصفور (٣/ ٢٥٢) ، الإنصاف (٤/ ٣٩٠) ، الهمع (٢/ ١٨٨) .

(٥) ينظر : التصريح (٢/ ٥٤٩) ، الهمع (٢/ ١٨٨) ، شرح التسهيل (٢/ ٢٧٧) ، شرح الجمل (٢/ ٢٥٣) .

(٦) المفضل للسخاوي (٢/ ٧٣٣) .

قولك : قام القوم إلا زيدًا ، أي : إلا أن زيدًا لم يقم وهذا الرأي حكاه السيرافي عن الكسائي [١] وقد رده السخاوي بقوله : « وهذه دعوى لا برهان عليها » [٢] وزاد ابن عصفور [٣] .

فإن انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم «إن» وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم «لا» لأنها عاطفة ، ويفهم مما سبق أن للكوفيين ثلاثة آراء :

الأول : يقول بأن العامل إلا .

الثاني : يرى أن العامل إلا أن .

الثالث : يرى أن «إن» مقدرة بعد إلا [٤] .

ويرى الفراء أن أصل «إلا» إن لا ثم أدغمت النون في اللام وخففت فلأجل «إن» نصبت في الإيجاب ولأجل «لا» رفعت في النفي [٥] .

ومع ترجيح السخاوي للمذهب القائل أن العامل في الاستثناء هو «إلا» فقد عقب على المذاهب الأخرى معترضًا عليها بعدة اعتراضات لاسيما مذهب المبرد والزجاج من عدة أوجه ، وأجاب عن بعضها :

الأول : لو كان الأمر كما ذكر لم يجز في الاستثناء إلا النصب وقد جاز فيه الرفع والجر على البدل ، وهذا لا يلزم ؛ لأنه إنما يقدر الناصب إذا وجد النصب .

الثاني : إعمال معاني الحروف لا يجوز لو قلت : ما زيدًا قائمًا ، وأنت تريد نفي

---

(١) شرح التسهيل (٢/ ٢٧٩) ، شرح الجمل (٢/ ٢٥٣) ، التصريح (٢/ ٥٥٠) .

(٢) المفصل (٢/ ٧٣٤) ، وينظر : الارتشاف (٣/ ١٥٠٥، ١٥٠٦) .

(٣) شرح الجمل (٢/ ٢٥٣) ، وينظر أيضًا : الإنصاف (٤/ ٣٩٠) ، المسألة (٣٤) ، الارتشاف (٣/ ١٥٠٥) .

(٤) الإنصاف المسألة (٣٤) ، التصريح (٢/ ٥٥٠) ، شرح الجمل (٢/ ٢٥٣) ، ابن يعيش (٢/ ٧٦) .

(٥) المفصل (٢/ ٧٣٣) ، وينظر رأيه في : معاني القرآن للفراء (١/ ٩٨) ، الجنى الداني (ص٥١٣) ، المساعد (١/ ٥٤٩) .

زيدًا قائمًا ، لم يجز ، وقالوا : وفي إعمال معاني الحروف ، وهذا أيضًا غير صحيح ؛ لأنه لم يُعْمل معنى «إلا» ، ولا يقول أيضًا «أن» و«إلا» معناهما استثنى .

الثالث : قالوا : هذا يبطل بقولهم : قام القوم غير زيد ، فلا يكون «غير» منصوبًا بنفسه ، ولا بتقدير إلا فلم يبق إلا أن يكون منصوبًا بالفعل ، وهذا لا يلزمه ؛ لأن «غير» قد التحق بالظروف بما فيه من الإبهام ، فلما أشبهها عمل فيه ما لا يتعدى كما يعمل في الظروف وما أشبهها ، وأبو العباس «المبرد» لا يمنع تعدي ما كان لازمًا إلى الظروف وما شبهها ، فأما قولك : قام القوم إلا زيدًا فليس كذلك وهذه الردود الثلاثة على القائلين بأن الناصب هو «إلا» .

وأما الرد على من قال بأن الناصب الفعل «استثنى» فأمران :

الأول : قالوا : لم كان التقدير استثنى زيدًا ؟ وهلا كان التقدير : امتنع زيد ، وحكوا أن أبا علي الفارسي سأله سائل عن العامل في المستثنى فقال بما قال أبو العباس ، فأورد عليه هذا أبو عليّ هذا جواب ميداني فإذا رجعتُ ذكرتُ لك الجواب على الصحة فرجع عن هذا إلى ما تقدم من قولهم .

وهذا الذي ذكروه من السؤال واهٍ مؤيد بانقطاع أبي علي ، ولا يلزم من انقطاعه صحة السؤال ، والجواب أن قوله : هلا رفعت وقدرت امتنع زيدُ ؟ لا يرد ؛ لأن أبا علي ليس هو الذي يرفع ولا الرفع إليه ، فإن قال : هلا رفعت العرب وقدرت : امتنع زيدُ ، فهذا أيضًا لا يلزم ولا يرد ، ولو فعلت ذلك لقيل : هلا نصبت وقدرت استثنى وقد نقبت العرب فوظيفة من استنبط العلل إلى إظهار حكمة النصب يرد أن السؤال يرد أصلها إذ لو كان مجرورًا لطرح السؤال نفسه .

الثاني : قالوا : لو قلنا بذلك لكان في الكلام جملتان وعلى ما قدرنا فالكلام جملة واحدة ، وتقدير جملة واحدة أولى من تقدير جملتين »[1] .

وما ذهب إليه السخاوي اختاره ابن مالك حيث يرى أن ناصب المستثنى هو

---

(١) المفصل (٢/ ٧٣٣، ٧٣٤) ، باختصار .

«إلا» نفسها ويرى أنه مذهب سيبويه ، واستدل على ذلك بعدة أدلة أهمها :

الأول : جعل سيبويه العامل في المستثنى ما قبله من الكلام ، فإما أن يريد بما قبله «إلا» وحدها ، أو الفعل وحده ، أو كليهما ، ودخول «من» مانع من أن يريد كليهما ؛ لأنها للتبعيض لا لبيان الجنس ولو كانت «من» في قول سيبويه لبيان الجنس لم تدخل على الكلام معرفًا ، بل كانت تدخل عليه منكرًا ، وإذا لم تدخل عليه معرفًا فهي للتبعيض [(١)] .

الثاني : قول سيبويه : « كما تعمل عشرون فيما بعدها ، إذا قلت : عشرون درهمًا ، فجعل موقع المستثنى من عامله كموقع الدرهم من العشرين ، فعُلم أنه لم يرد الفعل ؛ لأنه منفصل مكتف بخلاف «إلا» فإنها مثل العشرين في الاتصال وعدم الاكتفاء [(٢)] .

الثالث : قول سيبويه : حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : « ما مررت بأحد إلا زيدًا ، وما أتاني أحد إلا زيدٌ ثم قال : وعلى هذا ما رأيت أحدًا إلا زيدًا ، فتنصب زيدًا على غير رأيت ، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلًا من الأول ، ولكنك جعلته منقطعًا مما عمل في الأول وعمل ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم ، فصرَّح بأن نصب زيد في المثال المذكور على لغة من لا يبدل إنما هو بغير رأيت فتعين نصبه بـ«إلا» ، ولم يكتف بذلك التصريح حتى قال : ولكنك جعلته منقطعًا عما عمل في الأول [(٣)] .

الرابع : قول سيبويه بعد أن مثل بـ«أتاني القوم إلا أباك» : « وانتصب الأب إذا لم يكن داخلًا فيما دخل فيه ما قبله ، ولم يكن صفة وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، يقول ابن مالك : فقد جعل علة نصب الأب عدم دخوله فيما دخل فيه ما قبله ، والذي دخل فيه ما قبله إسناد المعنى وتأثر اللفظ فلزم من ذلك ألَّا يكون لفظ الأب

---

(١) شرح التسهيل (٢/ ٢٧١، ٢٧٢) .

(٢) السابق (٢/ ٢٧٢) .

(٣) الكتاب (٢/ ٣١٩) .

منصوبًا بلفظ أتى »[(١)] .

المسألة الثانية : ترجيح النصب على الرفع في الاستثناء المنقطع :

نصب المستثنى حال التمام إيجابًا ليست قاعدة مطردة لا تمس ولا قانونًا محكمًا يتأبى على المناقشة بل ذلك لغة الجمهور ، فلا ينافي ذلك رفعه ، أو جعله تابعًا للاسم الذي قبله ، والاتباع عند البصريين يختلف عنه عند الكوفيين ، فهو عند البصريين تابع على أنه بدل بعض من كل ، وهو تابع على أنه عطف نسق عند الكوفيين .

والأصل في المستثنى النصب ، وقد اتفق النحاة على ذلك إذا كان تامًا مثبتًا ويصل إلى درجة الوجوب إذا كان منقطعًا نحو قولنا : قام القوم إلا حمارًا ؛ لأنه لا يمكن تسليط العامل عليه ، وكذلك الأصل نصبه إذا كان تامًا موجبًا ، ولكن الأساليب تواترت ، والشواهد تعددت على مجيئه مرفوعًا ، فكثرت التأويلات وتلاحقت التخريجات تبرر خروجه على تلك القاعدة[(٢)] .

وقد تعرض السخاوي ~ لبعض آيات من القرآن الكريم التي تدور حول هذا الخلاف ، منها قوله تعالى : ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود:٨١] .

قال السخاوي في توجيه هذه الآية : « قال النحاة : الأجود في قراءة النصب أن

---

(١) شرح التسهيل (٢/ ٦١٣) ، ومن عجيب أننا نرى الدكتور/ صبحي عبد الحميد بعد كل هذه الأدلة يعترض على صاحب الهمع في نسبته لابن مالك القول بأن العامل إلا نفسها ، وذكر أنه ذهب إلى الكافية الشافية ولم يجد ما نقله صاحب الهمع ، ينظر : ما فهم على غير وجهه (ص٧٦) .

(٢) يراجع شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٨٢) ، بتصرف ، المقتضب (٤/ ٤١٣) ، الفوائد الضيائية (١/ ٤١٥) ، ط١ ، التذييل والتكميل (٢/ ٥٥٢) ، الإقليد شرح المفصل لعلم الدين الجندي (١/ ٤١٤) ، التصريح (ص٥٥١) ، معاني الفراء (١/ ٢٤) ، منهج السالك (ص١٦١) ، النكت الحسان (ص٣٢٩، ٣٣٠) ، حاشية يس (١/ ٣٥٠) .

يكون مستثنى من قوله تعالى : فأسر بأهلك إلا امرأتك ، فيكون استثناءً من موجب ، ولا يجوز فيه إلا النصب لفساد البدل ، وقال المازني : أما الرفع فعلى البدل من أحد ، وأما النصب فعلى الاستثناء المنقطع »[١] .

اختلف النحاة في الاستثناء في آية سورة هود بناءً على توجيه كل من قراءة الرفع ، وقراءة النصب في قوله : ﴿ٱمۡرَأَتَكَ﴾ .

فالرفع قراءة ابن كثير وأبي عمرو البصري ، والباقون بالنصب[٢] .

أما قراءة الرفع ففيها وجهان ، أشهرهما عند المعربين أنه بدل من أحد ، وهو أحسن من النصب ؛ لأن الكلام غير موجب[٣] ، ويلزم منه أنهم نهو عن الالتفات إلا المرأة ، فإنها لم تنه ، وهذا لا يجوز ، ولو كان الكلام «ولا يلتفت » بالرفع ، يعني على أن يكون «لا» نافية ، فيكون الكلام خبرًا عنهم بأنهم لم يلتفتوا إلا امرأته فإنها تلتفت لكان بالبدلية واضحًا ، لكنه لم يقرأ برفع أحد[٤] وهذا ما يراه المبرد والنحاس[٥] .

التوجيه الثاني : أن الرفع في «امرأتك» على الاستثناء المنقطع ، والقائل بهذا جعل قراءة النصب أيضًا من الاستثناء المنقطع فالقراءتان على هذا الوجه على حدٍ سواءٍ[٦] .

أما النصب ففيه ثلاثة أوجه :

---

(١) المفضل شرح المفصل لعلم الدين السخاوي (٢/ ٧٣٢) .

(٢) راجع : السبعة (ص٣٣٨) ، الحجة (ص٣٤٧) ، إتحاف فضلاء البشر (ص٢٤٣) .

(٣) البحر المحيط (٥/ ٢٤٨) ، حاشية الجمل على الجلالين (٢/ ٤١٤) .

(٤) الدر المصون (٦/ ٣٦٥) ، تفسير القرطبي (٥/ ٥٧) ، أنكر قراءة الرفع جماعة منهم أبو عبيد ، وقال : لا يصح ذلك إلا برفع امرأتك ويكون نعتًا ، ولم يقرأ برفع يلتفت أحدُ ، ثم إنها رد لقراءة سيبويه أي رفع امرأتك ، راجع تفسير القرطبي (٥/ ٥٧) .

(٥) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٩٧) ، تفسير القرطبي (٥/ ٥٧) ، التصريح على التوضيح (٢/ ٥٥٢) ، المغني (١/ ٦٧٧) .

(٦) الدر المصون (٦/ ٣٦٥) ، المغني (١/ ٦٧٧) ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٦٩، ٧٠) .

أحدهما : أنه مستثنى من «بأهلك» وهذا ما يراه السخاوي ، واستشكلوا عليه إشكالًا من حيث المعنى ، وهو أنه يلزم ألا يكون سرى بها ، لكن الفرض أنه سرى بها ، يدل عليه أنها التفتت ، ولو لم تكن معهم لما حَسُنَ الإخبار عنها بالالتفات ، فالالتفات يدلُّ على كونها سرت معهم قطعًا .

الثاني : أنه مستثنى من «أحد» وإن كان الأحسن الرفع إلا أنه جاء كقراءة ابن عامر « ما فعلوه إلا قليلًا منهم » بالنصب .

الثالث : أنه مستثنى منقطع .

قال الزمخشري : « وفي إخراجها مع أهله روايتان ، روي أنه أخرجها معهم وأَمَر ألَّا يلتفت منهم أحد إلا هي ، فلما سمعت هدَّةَ العذاب التفتت ، وقالت : يا قوماه ، فأدركها حجر فقتلها ، وروى أنه أُمِرَ بأن يخلفها مع قومها فإن هواها إليهم ولم يسر بها »[1] .

والذي يظهر أن الاستثناء على كلتا القراءتين منقطع ، ولم يقصد به إخراجها من المأمور بالإسراء معهم ، ولا من المنهيين عن الالتفات ولكن استؤنف الإخبار عنها ، فالمعنى لكن امرأتك يجري لها كذا كذا ، ويؤيد هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ أَدْبَـٰرَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَٱمْضُوا۟ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾ [الحجر:٦٥] ، وليس في الآية استثناء البتة ، ولم تقع العناية في ذلك إلا بذكر مَنْ أنجاهم الله تعالى : فجاء شرح حال امرأته في سورة هود تبعًا ، لا مقصودًا بالإخراج مما تقدم ، وإذا اتضح هذا عُلِمَ أن القراءتين وردتا على ما تقضيه العربية في الاستثناء المنقطع ، وفيه النصب والرفع ، فالنصب لغة الحجاز وعليه الأكثر ، والرفع لغة تميم ، وعليه اثنان

---

(١) انظر : تفسير الزمخشري (٢/ ٤١٦) ، تفسير القرطبي (٥/ ٥٧) ، وحاشية الجمل على الجلالين (٢/ ٤١٤) ، تفسير ابن كثير (٢/ ٤٥٤) ، معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٨٧) ، معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٤) .

من القراء ، ولا عبرة بإنكار أبي عبيدة لقراءتهما [١] .

موضع من في قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود:٤٣] .

الاستثناء المتصل هو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه ، وغير متراخ عنه ولا متقدم عليه ، الأرجح في هذا هو اتباع المستثنى للمستثنى منه في إعرابه بدل بعض من كل عند البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين ، لأن إلا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة [٢] نحو قام القوم إلا زيدًا .

والاستثناء المنقطع هو ألا يكون المستثنى بعض المستثنى منه ، بشرط أن يكون ما قبل «إلا» دالًا على ما يستثنى ، نحو قام القوم إلا حمارًا [٣] ويمتنع أن تقول : قام القوم إلا ثعبانًا ، وإن أمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقًا من الحجازيين والتميمين ، نحو : ما زاد المال إلا ما نقص [٤] .

وذكر السخاوي ~ اختلاف النحاة في محل المستثنى من قوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود:٤٣] ، وهل الاستثناء فيها متصل أو منقطع [٥]

---

(١) الدر المصون (٦/ ٣٦٥) ، إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٩٦، ٢٩٧) ، الفوائد الضيائية (١/ ٤١٥) ، التصريح (٢/ ٥٥٢) ، الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب (٢/ ٤١٦) ، إملاء ما من به الرحمن بهامش حاشية الجمل (٣/ ٢٩٩) .

(٢) منهج السالك (ص١٦١) ، النكت الحسان (ص٣٢٩، ٣٣٠) ، التصريح (ص٥٥١) ، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري .

(٣) المراجع السابقة ، والتبصرة والتذكرة للصيمري (١/ ٢٧٩) .

(٤) ما مصدرية و«نقص» صلتها وموضعها النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل إذ لا يقال زاد النقص ، ومثله : ما نفع إلا ما ضر ، إذ لا يقال نفع الضرر وزعم السيرافي أن المصدر المنسبك من «ما» والفعل في موضع رفع على الابتداء ، وخبره محذوف تقديره : ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه ، وما نفع زيد لكن الضر شأنه ، راجع السيرافي على الكتاب (٣/ ١١٤) ، التبصرة والتذكرة (١/ ٢٧٩) ، ارتشاف الضرب (٢/ ٣٠٤) .

(٥) المفضل شرح المفصل للسخاوي (٢/ ٧٣٣) .

وإليك البيان في المسألة :

اختلف أهل العربية في «من» من قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ فذهب سيبويه [١] والمبرد [٢] والكسائي والفراء [٣] والأخفش [٤] والزجاج [٥] ومن المفسرين : الطبري [٦] والقرطبي [٧] ، ورجحه الزخشري [٨] ، واختاره السخاوي [٩] يرون أن «من» في الآية في موضع نصب وعليه فيكون الاستثناء منقطعًا .

وذهب النحاس [١٠] والسيرافي [١١] والزمخشري في قول [١٢] ، إلى أن «مَنْ» في الآية في موضع رفع وأن «إلا» بمعنى لكن .

---

(١) الكتاب (٢/ ٣٢٥) .

(٢) المقتضب (٤/ ٤١٢) .

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٥، ١٦) .

(٤) معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٨٣) .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٥٤) .

(٦) هو محمد بن جرير الطبري أبو جعفر ، ت ٣١٠هـ ، مؤرخ وفقيه ، أصولي ، طوف الأقاليم ، واستوطن بغداد ، واختار لنفسه مذهبًا في الفقه ، من كتبه : جامع البيان في تأويل القرآن ، تاريخ الأمم والملوك . سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧) ، طبقات الفراء (٢/ ١٠٦) ، تفسير الطبري (٧/ ٤٦) ، ط دار الفكر .

(٧) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح أبو عبد الله ، ت ٦٧١هـ ، توفي بمنية بني خصيب بمصر ، من تصانيفه : الجامع لأحكام القرآن ، الأسنى شرح أسماء الله الحسنى ، طبقات المفسرين للسيوطي (ص٩٢) ، رقم (٨٨) ، شذرات الذهب (٥/ ٣٣٥) ، تفسير القرطبي (٩/ ٤٣) ، ط دار إحياء التراث العربي (١٩٦٦م) .

(٨) الكشاف (٢/ ٣٩٦، ٣٩٧) .

(٩) المفضل للسخاوي (٢/ ٧٣٣) .

(١٠) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٨٥) .

(١١) رأي السيرافي في شرح الكافية للرضي (١/ ٢٢٩) ، وينظر : تفسير الطبري (٧/ ٤٦) ، الفوائد الضيائية (١/ ٤١٦) ، المحرر الوجيز لابن عطية (٩/ ١٥٧) .

(١٢) الكشاف (٢/ ٣٩٦، ٣٩٧) .

وعلة الخلاف في المسألة : هو اختلافهم حول الاستثناء المنقطع هل يشترط ألا يكون من جنس المستثنى منه أو يشترط أن يكون من جنسه ، إلى الأول ذهب جمهور البصريين والأخفش ، وإلى الثاني ذهب جمهور الكوفيين ، فمن أجاز أن يكون المستثنى من جنسه ومن غير جنسه ، رفع ما بعد «إلا» على أن «إلا» بمعنى «لكن» ، و«مَنْ» في موضع رفع ومن أوجب أن يكون المستثنى من غير جنسه منع الرفع وأوجب النصب وسمى هذا بالاستثناء المنقطع .

لأن الاستثناء واجب النصب في لغة أهل الحجاز وعلى هذا نص السخاوي وقال : وبلغتهم نزل القرآن الكريم ، وعليه أوجب البصريون النصب ، ومن ثم منعوا الرفع في نحو قولك : ما قام القوم إلا حمارًا ، وأوجبوا النصب لأنه ليس من جنس المستثنى منه ، بينما أجاز الكوفيون الرفع [(١)] كما أجازوا الرفع في قول الشاعر :

..... إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ [(٢)]

والرفع لغة تميم ، وبلغتهم أخذ الكوفيون .

وقد وجه النحويون «مَنْ» عدة ، توجيهات :

التوجيه الأول : أن المراد «بمن رحم» الباري ـ سبحانه وتعالى ـ وهو اختيار السيرافي ، كما حكاه عنه الرضي [(٣)] ورجحه النحاس [(١)] ، كأنه قال : لا عاصم اليوم

---

(١) التصريح (٢/ ٥٥٨) ، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري .

(٢) الرجز لجران العود في ديوانه (ص٩٧) ، خزانة الأدب (١٠/ ١٥ـ ١٨) ، الدرر (٣/ ١٦٢) ، شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٤٠) ، شرح التصريح (ص٥٥٨) ، شرح المفصل (٧/ ١١٧ـ ٣/ ٢٧ـ ٧/ ٢١) ، المقاصد النحوية (٣/ ١٠٧) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٩١) ، الإنصاف (١/ ٢٧١) ، أوضح المسالك (٢/ ٢٦١) ، الجني الداني (ص١٦٤) ، جواهر الأدب (ص١٦٥) ، رصف المباني (ص٤١٧) ، شرح الأشموني (١/ ٢٢٩) ، الشذور (ص٢٤٤) ، الكتاب (١/ ٢٦٣) ، الصاحبي في فقه اللغة (ص١٣٦) ، مجالس ثعلب (ص٤٥٢) ، المقتضب (٢/ ٣١٩، ٣٤٧، ٤١٤) ، لسان العرب (كنس) .

(٣) الرضي على الكافية (١/ ١٢٩) ، الفوائد الضيائية (١/ ٤١٦) .

إلا الراحم أي إلا الله .

التوجيه الثاني : رأي الفراء [٢] حيث يرى أن عاصمًا بمعنى معصوم ؛ لأن «فاعل» يجيء بمعنى مفعول كقوله تعالى : ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق:٦] ، أي مدفوق .

والتقدير : لا معصوم اليوم مِنْ أمر الله إلا من رحمه الله فإنه يعصم ، ومنه قول الحطيئة [٣] :

دَعْ الْمَكَارِمَ لاَ تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا ... واقْعُدْ فإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي [٤]

التوجيه الثالث : أن عاصم هنا بمعنى النسب ، أي ذا عصمةٍ نحو لابن وتامر وذو العصمة ينطبق على العاصم ، وعلى المعصوم وهذا مذهب الأخفش [٥] .

التوجيه الرابع : أن المعصوم ليس من جنس العاصم ، كأنه قيل : ولكن من رحمه فهو معصوم ، وعليه فتكون «من» في موضع رفع وإلا بمعنى لكن العاطفة .

وهو رأي صاحب المفصَّل [٦] .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٨٥) .

(٢) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٥، ١٦) .

(٣) هو : جرول بن أوس بن مالك العبسي أبو مليكة ، ت ٤٥هـ ، ٦٦٥م ، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام كان هجاءً عنيفًا لم يسلم من لسانه أحد ، حتى أمه ونفسه هجا الزبرقان بن بدر فشكاه إلى عمر فسجنه ثم أطلقه بشرط ألا يعود الشعر والشعراء (ص٣٢٨) ، الأغاني (٢/ ١٤٩) .

(٤) البيت من البسيط ، للحطيئة في ديوانه (ص٥٤) ، الشعر والشعراء (ص٣٣٤) ، شرح التسهيل المفصل (٦/ ١٥) ، شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٨٨) ، المقتضب (٣/ ١٦٣) ، المخصص (١٥/ ٧٠) ، إصلاح المنطق (ص٣٦٢) ، لسان العرب « كسى » ، والشاهد فيه قوله : « الطاعم الكاسي » حيث جاء بالنسبة أي ذو كسوة ، وأيضًا جاء اسم الفاعل بمعنى المفعول أي المطعوم المكسو .

(٥) يراجع : معاني القرآن وإعرابه للأخفش (١/ ٣٨٣) ، الدر المصون (٦/ ٣٣٢) .

(٦) الكشاف (٢/ ٣٩٦، ٣٩٧) .

وقد أجاز الزمخشري جعله متصلًا لتقدير آخر ، وهو حذف مضافٍ تقديره : لا يعصمك اليوم معتصم قطُّ مِنْ جبلٍ ونحوه سوى معتصمٍ واحدٍ ، وهو مَنْ رحمهم الله ونجاهم في السفينة [١] .

وعليه فيكون للزمخشري في الآية رأيان : والآية تحتملهما أي يُحتمل أن يكون منقطعًا ويُحتمل أن يكون متصلًا .

وتعقيبًا على ما سبق نذكر كلام سيبويه ، قال : « هذا باب ما لا يكون إلا على معاني لكنْ فمن ذلك قول الله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود:٤٣] ، أي : لكن من رحم » [٢] .

وقال في موضع آخر [٣] : « هذا بابُ يختار فيه النصبُ ؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول ، وهو لغة أهل الحجاز وذلك قولك : ما فيها أحدٌ إلا حمارًا جاؤوا على معنى : ولكنَّ حمارًا ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول .

وأما بنوم تميم فيقولون : لا أحد فيها إلا حمارُ بالرفع ، أرادوا ليس فيها إلا حماره ، ولكنه ذكر أحدًا توكيدًا ؛ لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ثم أبدل فكأنه قال : ليس فيها إلا حمارٌ » [٤] .

وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبياني :

---

(١) الكشاف (٢/ ٣٩٧) .

(٢) الكتاب (٢/ ٣٢٥) .

(٣) الكتاب (٢/ ٣١٩، ٣٢١) .

(٤) البيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه (ص٣٠) ، وفي الكتاب (١/ ٣٢١) ، المجالس لثعلب (٢/ ٤٣٦) ، معاني الفراء (١/ ٣٨٨) ، الأزهية (ص٧٧) ، التبصرة والتذكرة (١/ ٣٨١) ، الأزمنة لقطرب (ص٥٨) ، أوضح المسالك ، الشاهد رقم (٥٦٣) ، المستوفى لابن الفرخان (١/ ٣١٦) ، اللامات للهروي (ص١٩٣) ، الاستغناء للقرافي (ص٥١٣) ، نظم الفرائد وحصر الشرائد (ص٢٥٩) .

وقفت فيها أصيلًا أسائلها عَيَّتْ جوابًا وما بالربع من أحد
إلا أواري لأيامًا أبيتها والنوي كالحوض بالمظلومة الجلد [١]

وأهل الحجاز ينصبون » .

والرفع على جعل «إلا» بمعنى «لكن» والخبر محذوف وعليه يوجه الرفع في آية سورة هود ، والتقدير : لا عاصم اليوم من أمر الله لكن من رحمه الله هو المعصوم .

المسألة الثالثة : الخلاف في حاشا :

يرى السخاوي [٢] أن حاشا حرف جر وقع موقع إلا المفيدة للاستثناء ، ويرى الجرمي وأبو العباس المبرد أنها مثل خلا ، فتارة تكون حرفًا ، وتارة تكون فعلًا ، فإن كانت فعلًا كان فيه ضمير الفاعل كما يكون في خلا إذا كان فعلًا ، واستدل من ذهب أنها فعل تصرفه قولهم : حاشا يحاشي .

وقول النابغة :

ولا أرى فاعلًا في الناس يشبهه ولا أحاشي من القوم من أحد [٣]

ولأنه حذف منه والحروف لا يحذف منها ، بل الأفعال ، وقول النبي ﷺ : « **أسامة أحب إليَّ ما حاشا فاطمة** » [٤] ، فـ«ما» نافية والمعنى أنه ﷺ لم يستثن فاطمة ، فحاشا هنا فعل وهي أيضًا في آية سورة يوسف : ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف:٣١] ، عند

---

(١) حاشية الجمل (٣/ ٣٩٩) .

(٢) المفصل (١/ ٧٥١) .

(٣) من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه (ص٢٠) ، أسرار العربية (ص٢٠٨) ، الإنصاف (١/ ٢٧٨) ، الجنى الداني (ص٥٥٩ــ ٥٦٣) ، خزانة الأدب (٣/ ٤٠٣، ٤٠٥) ، الدرر (٣/ ١٨١) ، شرح شواهد المغني (١/ ٣٦٨) ، ابن يعيش (٢/ ٨٥ــ ٨/ ٤٨) ، لسان العرب (١٤/ ١٨١، ١٨٢) ، «حاشا» وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص٤٢٧) ، شرح الأشموني (١/ ٢٤٠) ، المغني (١/ ١٢١) ، الهمع (٢/ ٢١٣) ، الانتصار لابن ولاد (ص١٦٩) .

(٤) الحديث أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٩٦) برقم (٥٦٧٤) .

المبرد وابن جني والكوفيين فعلٌ ، لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ، وهذان دليلان ـ كما يقول ابن هشام ـ لا يثبتان الحرفية والمعنى : جانب المعصية لأجل الله ، وتستعمل حاشا للاستثناء وتكون بمعنى «إلا» وسيبويه لم يذكر فيها إلا الجر [١] .

قال في الكتاب : « وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر «حتى» ما بعدها وفيه معنى الاستثناء » [٢] .

فإذا قلت : ما أتوني حاشا زيدٍ ، ففي حاشا معنى الاستثناء وزيد مخرج مما دخل فيه ما قبله .

وذهب إلى قول سيبويه كثير من النحويين منهم : أبو علي الفارسي [٣] والرماني [٤] والزمخشري [٥] وأبو البركات الأنباري [٦] والعكبري [٧] والسخاوي [٨] والرضي [٩] ونسب أبو البركات الأنباري هذا إلى عامة البصريين [١٠] .

وذهب آخرون إلى أن حاشا من الأدوات المترددة بين الحرفية والفعلية ، فتارة تستعمل حرفًا ، ويجر بها المستثنى حكاه السخاوي عن سيبويه [١١] وتستعمل حرفًا

---

(١) ينظر : الكتاب (١/ ٣٥٩) .

(٢) الكتاب (٢/ ٣٤٩) ، (١/ ٣٥٩) ، المقتضب (٤/ ٤٩١) .

(٣) ينظر : الإيضاح العضدي (ص٢١٠) .

(٤) ينظر : معاني الحروف (ص١١٨) .

(٥) ينظر : المفصل (ص٦٨) .

(٦) ينظر : الإنصاف المسألة (٣٧) ، (١/ ٧٣) .

(٧) ينظر : اللباب (٢/ ٣١٠) .

(٨) ينظر : المفضل للسخاوي (٢/ ٧٥١) .

(٩) ينظر : شرح الكافية (١/ ٢٤٤) .

(١٠) ينظر : الإنصاف مسألة (٣٧) .

(١١) المفضل للسخاوي (٢/ ٧٥١) .

وفعلًا ونسبه السخاوي إلى الجرمي والمبرد [١] .

لكنها تستعمل فعلًا عند كل من الزجاجي [٢] وابن جني [٣] وابن فارس [٤] والجرجاني [٥] وابن الخشاب [٦] وابن يعيش [٧] .

وممن تبع سيبويه في القول بأنها حرف جر ابن الحاجب [٨] وابن عصفور [٩] وابن مالك [١٠] .

والبغداديون يجيزون النصب والجر بها [١١] .

وقال السيوطي : وبحاشا وخلا وعدا بالنصب أفعالًا جامدة قيل بلا فاعل ، ونقل الفراء [١٢] حرفية حاشا ، ونقل الشيخ خالد الأزهري : أن جملة من النحاة نقل فيها الحرفية كثيرًا والفعلية ـ فعلًا متعديًا جامدًا ـ قليلًا .

قال : « إن الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفاش وأبا زيد [١٣] الأنصاري

---

(١) ينظر : المفضل للسخاوي (٢/ ٧٥١) ، المقتضب (٤/ ٣٩١) .

(٢) ينظر : الجمل للزجاجي (ص٢٣٣) .

(٣) ينظر : اللمع (ص٦٦) .

(٤) ينظر الصباحي (ص١٥١، ١٥٢) .

(٥) المقتصد شرح الإيضاح (١/ ٣٦٤) .

(٦) ينظر : المرتجل (ص١٨٩) .

(٧) ينظر : ابن يعيش (٢/ ٧٨) .

(٨) شرح الوافية نظم الكافية (ص٢٥١) .

(٩) المقرب (١/ ١٦٦، ٣٧٢، ٣٧٣) .

(١٠) التسهيل (١٥٩) .

(١١) أصول النحو لابن السراج (١/ ٢٨٩) .

(١٢) همع الهوامع (٢/ ٢٠٩) ، تحقيق/ أحمد شمس الدين .

(١٣) هو : أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري ، ت ٢١٥هـ ، إمام مشهور ، كان إمامًا نحويًا ، صاحب تصانيف أدبية ولغوية ، وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب ، من كتبه : لغات=

والفراء وأبا عمرو الشيباني [١] ذهبوا إلى أنها تستعمل كثيرًا حرفًا جارًا ، وقليلًا فعلًا متعديًا جامدًا لتضمنه معنى إلا » [٢] .

ومثال الجر بها قوله :

مـــن رامهـــا حاشـــا النبـــيّ وأهلـــه في الفجـر غطمطـة الخليـجُ المزيـدُ [٣]

ومثال النصب بها قوله :

حاشـــا قريـــشًا فـــإن الله فـــضلهم عـــلى البريـــة بالإســـلام والخـــير [٤]

وحكى : « اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع » .

ويقول السيوطي عنها أثناء كلامه عن الاستثناء بها : « ومن أدوات الاستثناء : حاشا وخلا ، وعدا ، وينصب الاستثناء بها ويجر ، فإذا نصب كن أفعالًا ، وإذا جُرَّ كن حروف جر ، لأنها لا تباشر العوامل كـ«غير» فليست أسماءً ، ولو كانت أفعالًا لم تباشر الجر بغير واسطة حرفه ، وهي على هذا متعلقة بما قبلها من فعل أو شبهه كسائر حروف الجر فمحلها مع المجرور نصب ، واختار ابن هشام أنها لا تتعلق

= القرآن ، النوادر والنبات والشجر ، بغية الوعاة (١/ ٥٨٢) ، إنباه الرواة (٢/ ٣٠) ، وفيات الأعيان (٢/ ٣٧٨) .

(١) هو : أبو عمرو الشيباني إسحاق بن مرار ، ت ٢١٢هـ ، أصله من رمادة الكوفة ، نزل بغداد ، فكان واسع العلم باللغة والشعر ثقة في الحديث ، كثير السماع ، كان يؤدب ولد هارون الرشيد ، من كتبه : كتاب أشعار القبائل ، غريب الحديث ، معجم الأدباء (٢/ ١٦٦) ، تاريخ بغداد (٦/ ٣٢٩) ، الفوست للنديح (ص٦٨) .

(٢) ينظر : التصريح (٢/ ٥٩٤) ، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري .

(٣) البيت من الكامل لعمرو بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه (ص٤٩١) ، لسان العرب (٤/ ١٨٢) «حاشا» وبلا نسبة في الدرر (٣/ ١٧٦) ، الهمع (٢/ ٢١٠) .

(٤) البيت من البسيط للفرزدق في ديوانه (١/ ٢١٥) ، ويروى : إلا قريشًا ، الدرر (٣/ ١٧٥) ، وبلا نسبة شرح ابن عقيل (ص٣٢٠) ، شرح الأشموني (١/ ٢٣٩) ، المقاصد النحوية (٣/ ١٧٣) ، الهمع (٢/ ٢١٠) .

كالحروف الزائدة ؛ لأنها لا توصل معنى الفعل إلى الاسم ، بل تزيله عنه ولأنها بمنزلة «إلا» وهي غير متعلقة .

وأنكر الكوفيون والفراء حرفية حاشا وقالوا : إنها فعل لقولهم حاشى يحاشي ، وإن الجر بها بعدها بلام مقدرة والأصل حاشا لزيد ، لكن كثر الكلام بها فأسقطوا اللام ، وخفضوا بها ، وقالوا هي : فعل لا فاعل له وهذا منسوب للفراء »[1] .

قال السخاوي ردًا على من قال بفعلية «حاشا» وأنها متصرفة : « أما التصرف فإن حاشا لله ، كما تقول سوفت وهو من قول سوف ، وأما الحذف فقد حذفوا من الحرف فقد قالوا : «رُبَّ» ، وقد خففوا «إنَّ» ، وأما دخول حرف الجر في حاشا لله فقد يجتمع الحرفان فيكون أحدهما للمعنى الذي وضع له ، والآخر لفائدة أخرى كقوله :

..... ولا للما بهم أبدًا دواءُ[2]

فأحد اللامين للجر والآخر للتوكيد وتقول : ما جاءني زيدٌ ولكن عمرو جاءني ، فتكون الواو للعطف ولكن للاستدراك[3] .

---

(١) ينظر : الهمع (٢/ ٢١١) بتصرف واختصار .

(٢) البيت من الوافر لمسلم بن معبد الوالبي ، صدره : « فلا والله لا يلفي لما بي » ، ورد في الخزانة (٢/ ٣٠٨ ــ ٣١٢، ٥/ ١٥٧، ٥٣٤، ١٠/ ١٩١) ، وبلا نسبة في الإنصاف (ص٥٧١) ، أوضح المسالك (٣/ ٣٤٣) ، الخصائص (٢/ ٢٨٢) ، رصف المباني (ص٢٠٢، ٢٤٨) ، سر الصناعة (ص٢٨٢) ، شرح الأشموني (٢/ ٤١٠) ، المحتسب (٢/ ٢٥٦) ، المقرب (١/ ٣٣٨) ، همع الهوامع (٢/ ١٢٥ـ ١٥٨) ، الشاهد فيه : « للما بهم » حيث أكد اللام الجارة وهي حرف غير جوابي ، توكيدًا لفظًا ، وتوكيد الحروف غير الجوابية من غير فصل شاذ ، ويستشهد به ـ أيضًا ـ على أن اللام حرف والثانية اسم ، ويرى ابن جني في سر صناعة أن اللام الثانية ليست باسم ، وإن كانت دخلت عليها اللام الأولى ؛ لأنه لم يثبت في موضع غير هذا أن اللام اسم كما أن الكاف اسم ، وإذا كان ذلك كذلك فإن إحدى اللامين زائدة مؤكدة ، وينبغي أن تكون الزائدة هي الثانية دون الأولى ، لأن حكم الزائد ألا يبتدأ به .

ويروي جزه : « وما بهم من البلوى دواء » ، وعليه فلا شاهد فيه .

(٣) ينظر : المفصل للسخاوي (٢/ ٧٥١، ٧٥٢) ، شرح الصناعة (ص٢٨٢) .

ويفهم من كلامه أنه يرجح مذهب سيبويه من أن «حاشا» حرف ويحتج له ويرد على من زعم أنها فعل .

واتفق بقية الكوفيين والبصريين الذي قالوا بفعليتها على أن فاعلها ضميرٌ ، مستكينٌ فيها لازم الإضمار .

لكن اختلفوا في العائد فعند الكوفيين عائد على المصدر ، وعند البصريين على البعض المفهوم من الكلام [١] .

نحو : قام القوم حاشا زيدًا ، أي : حاشا هو أي بعضهم ، أو حاشا قيامهم زيدًا .

وينتصر ابن ولاد [٢] لسيبويه على المبرد ، ويردُ على من زعم أنها فعل استثناء ، قائلًا : ولا يجري هذا مجرى الاستثناء ، وليس يجوز أن ينصب بـ«حاشا» ، في الاستثناء قياسًا على خلا ، فإن جعل «ولا أحاشي من الأقوام» ، استثناء فليجعل قول القائل : ولا يخلو من كيت وكيت فلان استثناء ، وليس يجعل أحدٌ من النحويين هذه الكلمة على تصرفها استثناء ، أما احتجاجه بدخول حرف الجر عليها في حاش لله .

فلن يدخلوا معها حرف الجر في الاستثناء ، ألا تراهم يقولون : حاشا لله من كذا وكذا ، فليس هذا باستثناءٍ من شيء تقدم .

وفي قوله تعالى : ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ أنها اسم مصدر مرادف للتنزيه بدليل القراءة « حاشًا لله » بالتنوين [٣] ، كما يقال تنزيهًا لله وبراءة .

وقراءة ابن مسعود «حاشًا لله » [٤] بالإضافة ، كمعاذ الله وإنما ترك التنوين في قراءة الجمهور ؛ لأنها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظًا .

---

(١) الهمع (٢/ ٢١٢) ، شرح الأشموني (٢/ ٤١٠) .

(٢) الانتصار (ص١٧٠، ١٧١) .

(٣) وهي قراءة أبي السمّال ، البحر المحيط (٥/ ٣٠٣) .

(٤) وهي أيضًا قراءة أبي بن كعب ، البحر المحيط (٥/ ٣٠٣) .

وزعم بعضهم : أنها اسم فعل بمعنى : أتبرأ ، أو تبرأت ، وحامله على ذلك بناؤها [١] .

« والذي يظهر أن سيبويه لا ينكر أن ينطلق بها فعلًا في غير الاستثناء ، ففي الاستثناء حرف ، وفي غيره فعل ، تقول : حاشا له أن يفعل كذا ، ومعناه جانب له السوءَ ، ويتعدى بنفسه ، وباللام ، حكى الجوهري [٢] حاشاك السوءَ ، وحاشاه السوء ، وحكى ابن سيده أن معنى حاشيت استثنيت ، وحاشا بمعنى استثنى .

وقال ابن حبيب [٣] وحاشا فلان ، الأكثر فيها النصب ، وهو الفاعل من الحشى الذي هو الناحية ، وزعم الفراء أن الجر بعد «حاشا» بلام مضمرة [٤] .

المسألة الرابعة : الخلاف في خلا :

تأتي «خلا» ناصبة وجارة في أسلوب الاستثناء ، حكموا بكونها فعلًا إذا نصبت ، وحرفًا إذا جرت [٥] حكى السخاوي ذلك عن الجرمي والمبرد [٦] تقول : أتاني القوم خلا زيدًا ، أو ما أتوني خلا زيدًا ـ فهنا استثنى «زيد» في الحالتين ، وخرج مما دخل فيه المستثنى منه ـ سواء أكان هذا الإخراج من الموجب أم من المنفي ومثال الجر بها : أتاني القوم خلا زيد ، فزيد مخرج مما دخل فيه المستثنى منه .

---

(١) الهمع (٢/ ٢١٤) .

(٢) الصحاح (حشا) (٦/ ٢٣١٤) .

(٣) هو : أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وحكى عنه سيبويه كثيرًا وأخذ عنه الكسائي والفراء لم يتزوج ، ولم يتسر ، ت ١٨٢هـ ، راجع : البلغة (ص١٤٧) ، ونشأة النحو (ص٤٧) .

(٤) الارتشاف (٣/ ١٥٣٣) ، وينظر : المقتضب (٤/ ٣٩١) ، الجني الداني (ص٥٦٠ـ ٥٦٤) ، جواهر الأدب (ص٥٢٤) ، ابن يعيش (٢/ ٨٥) ، رصف المباني (ص١٧٩) ، المغني (ص١٧٩) .

(٥) ينظر : الأصول لابن السراج (١/ ٢٨٨) .

(٦) المفضل للسخاوي (٢/ ٧٥١) ، ورأى الجرمي والمبرد في المقتضب (٢/ ٤٢٦) .

وممن تبع المبرد [١] في أنها فعل أبو علي الفارسي [٢] والزمخشري [٣] وابن فارس [٤] وابن الخشاب [٥] والعكبري [٦] والشلوبين [٧] وابن الحاجب [٨] وابن هشام [٩] .

وعكس بعضهم ذلك : فذهب إلى أنها تستعمل حرفًا كثيرًا وفعلًا قليلًا ومن هؤلاء الزجاجي [١٠] والمالقي [١١][١٢] .

وذهب فريق آخر إلى أن «خلا» حرف ولا تستعمل فعلًا فالمستثنى بها يكون مجرورًا أبدًا .

قال المرادي : « وقال الأخفش في الأوسط : كل العرب يجرون بـ«خلا» وقد زعموا أنه ينصب بها ، وذلك لا يعرف » [١٣] ، وأجاز الجرمي وآخرون الخفض بها مقترنة بما .

---

(١) ينظر : المقتضب (٢/ ٤٢٦) .

(٢) الإيضاح (ص٢١٠) .

(٣) ينظر : المفصل (ص٦٧) .

(٤) ينظر : الصاحبي (ص١٥٢) .

(٥) ينظر : المرتجل (ص١٨٩) .

(٦) اللباب في علل الإعراب والبناء (٢/ ٣٠٩) .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (٣١/ ٣٦٤) .

(٨) الإيضاح (١/ ٣٦٤) .

(٩) أوضح المسالك (٢/ ٢٨٥) .

(١٠) الجمل (ص٢٣٣) .

(١١) رصف المباني (ص١٨٥) .

(١٢) هو : أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد أبو جعفر المالقي النحوي ، ت ٧٠٢هـ ، كان قيمًا على العربية ، إذ كانت جل بضاعته يشارك في المنطق والعروض وقرض الشعر ، من كتبه : شرح الجزولية ، شرح المقرب ابن هشام ، بغية الوعاة (١/ ٣٣١) ، الدرر الكامنة (١/ ٢٠٧) .

(١٣) توضيح المقاصد (٢/ ١١٤) .

قال المالقي : « وأبو عمر الجرمي يخفض بها ويجعل ما زائدة دخولها كخروجها » [١] .

وقال ابن هشام : « وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أنه يجوز الجر بها على تقدير «ما» زائدة » [٢] .

وقال الزمخشري : « وبعضهم يجر بـ«خلا» ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد » [٣] .

وفي قوله احتمالان :

الأول : أنه لم يقف على قول سيبويه : « وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبدِ الله بالجر ، فيجعل «خلا» بمنزلة حاشا » [٤] .

الثاني : أنه اعتمد في قوله على نسخة من الكتاب ليس فيها قوله : وبعض العرب يقول : ما أتاني إضافة من الأخفش ، فأسقطت في بعض النسخ ، وإن التمسنا العذر للزمخشري عما نسبهُ لسيبويه فكيف بما نسبه للمبرد ، وهو القائل : وقد تكون «خلا» حرف خفض [٥] .

وفي شرح الكافية للرضي : « قال السيرافي : ما أعلم خلافًا في جواز الجر بـ«خلا» إلا أن النصب بها أكثر كما ذكر سيبويه » [٦] .

المسألة الخامسة : الاستثناء بـ«غير» :

أصل «غير» أن تكون صفة ، وأصل «إلا» أن تكون استثناءً ثم قد تحمل إحداهما

---

(١) رصف المباني (ص١٨٦) .

(٢) المغني (ص١٧٩) .

(٣) المفصل (ص٦٧) .

(٤) الكتاب (٢/ ٣٤٩) .

(٥) راجع : المقتضب (٤/ ٤٢٦) ، الانتصار لابن ولاد (ص١٩٦) ، وما بعدها ، ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٣٤) ، الهمع (٢/ ٢٠٩ـ ٢١٢) .

(٦) شرح الكافية للرضي (١/ ٢٢٩، ٢٣٠) ، ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٣٤) ، الكتاب (٣/ ٣٤٩) .

على الأخرى فيما هو أصل فيها [١] .

وتعرب «غير» بإعراب الاسم الذي يقع بعد «إلا» وأن يُجرَّ ما بعدها بإضافتها إليه ؛ لأنها اسم وحق الأسماء أن تسلط عليها العوامل وأن تضاف إلى ما يخصصها إن كانت مبهمة ، فخالفت «إلا» من هذا الوجه ، وإن كانت موافقة لها في المعنى من وجه آخر ، وهو إخراج ما بعدها مما دخل فيه ما قبلها ؛ ولهذا دخلت في باب الاستثناء ، وإلا فالأصل أن تكون وصفًا ، نحو : عندي درهم غيرُ جيدة ، وكما شبهت «غير» بـ«إلا» في الاستثناء شبهت «إلا» بغير فوصف بها في قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢] [٢] ، فإلا ههنا ـ صفة ـ يعني آلهة غيرُ الله ، وإنما صاروا إلى أنه صفة ؛ لأن اسم الله لا وجه لرفعه إلا على ذلك ، ولو قلت : لو كان فيهما إلا الله لم يجز [٣] فَجَعْلُ إلا للاستثناء هذا مفسد للمعنى ومفسد للفظ ، أما فساد المعنى فلأن التقدير حينئذٍ يكون : لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا ، وليس ذلك هو المراد ، وأما فساد اللفظ ؛ فلأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له ، فلا يصح الاستثناء منه فلو قلت : قام الرجل إلا زيدًا ، لم يصح اتفاقًا ، وزعم المبرد أن «إلا» هنا للاستثناء وأن ما بعدها بدل [٤] .

واختلفوا في الناصب لها في نحو : قاموا غير زيدٍ .

---

(١) ينظر : الارتشاف (٣/ ١٥٢٦ـ ١٥٤١) .

(٢) شرح عيون الإعراب للمجاشعي (ص١٦٨) ، الارتشاف (ص٣/ ١٥٤١) .

(٣) المفصل للسخاوي (٢/ ٧٦٠) .

(٤) المقتضب (٤/ ٤٢٣) ، شرح عيون الإعراب للمجاشعي (ص١٦٨) ، ينظر : الجنى الداني (ص٤٧٨) ، المغني (ص٩٩ـ ١٠١) ، الارتشاف (٣/ ١٥٤١) .

وذهب السيرافي [١] وابن الباذش [٢] إلى أنها منصوبة بالفعل السابق وهي عند ابن الباذش مشبهة بالظرف المبهم ، كذلك يصل إلى غير .

وذهب الفارسي إلى أنها منصوبة على الحال ، وفيها معنى الاستثناء [٣] ويرى أبو حيان أن الناصب لها كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام ، قال في الارتشاف :

« وإذا انتصب «غيرُ» على الاستثناء نحو : قاموا غيرَ زيدٍ ، فالناصب لها عند أصحابنا كونه جاءَ فضله بعد تمام الكلام ، كقولهم في المنصوب بعد «إلا» [٤] .

وأجاز الفراء فتح «غير» مطلقًا لتضمنها معنى «إلا» فتقول ما جاءني غير زيد ، وما جاءني غيرك بالنصب [٥] .

قال الفراء : « وبعض بني قُضاعةَ إذا كان «غير» في معنى «إلا» نصبوها ، تم الكلام قبلها أو لم يتم ، فيقولون : ما جاءني غيرك ، وما أتاني أحد غيرك بالنصب ، كقول الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن هتفت حمامةٌ في سَحُوقٍ ذاتِ أوقالِ [٦]

---

(١) ينظر : رأي السيرافي في شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٧٧) ، الارتشاف (٣/ ١٥٤٤) .

(٢) هو ابن الباذش أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الغرناطي أبو جعفر النحوي ، ت ٥١٤هـ ، إمام نحوي مقرئ نقاد ، عارف ، الآداب والإعراب ، رواية مكثر ، من كتبه : الإقناع في القراءات ، بغية الوعاة (١/ ٣٣٨) ، البلغة (ص٦٠) .

ينظر : رأي ابن الباذش في شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٥٣) ، المغني (١/ ١٥١) .

(٣) ينظر : الارتشاف (٣/ ١٥٤١) ، التصريح (١/ ٣٦١) .

(٤) الارتشاف (٣/ ١٥٤١) .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء (١/ ٣٨٢ـ ٢/ ٢٥٠) ، شفاء العليل (٢/ ٥١٥) ، التسهيل (ص١٠٦) ، شرح الكافية (٢/ ١٢٧) ، إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٣٥) ، الارتشاف (٣/ ١٥٤٢) ، هامش المقتضب (٤/ ٤٢٣) .

(٦) لبيت من البسيط ، وهو لأبي الأسلت في ديوانه (ص٨٥) ، وجمهرة اللغة (ص١٣١٦) ، خزانة الأدب (٣/ ٤٠٦) ، الدرر (٣/ ١٥٠) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ٦٥ـ ٢١٤) ، الإيضاح (١/ ٢٨٧) ، شرح المفصل (٣/ ٨١) ، الكتاب (٢/ ٣٢٩) ، همع الهوامع (١/ ٢١٩) .

فهذا نصب وله الفعل والكلام ناقص ، قال الآخر :

ولا عيب فيها يغر شُهلة عينها كذاك عتاق الطير شهلًا عيونها [١]

فهذا نصب والكلام تامُ قبله » [٢] .

وعلى هذا اختلفوا في توجيه قراءة «غير» رفعًا ونصبًا وجرًّا من قوله تعالى : ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء:٩٥] ، وقد رجح السخاوي [٣] توجيه قراءة النصب قال ~ : « ومنه قراءة النصب «غير» أولي الضرر » ، ويجوز أن يكون منصوبًا على الحال وهو أحسن ؛ لأن النحاة يقولون : البدل أولى من النصب على الاستثناء وليس في الحال كلام .

ويجوز أن نكون «غير» معرفة صفة للقاعدين ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢] ، فإلا ههنا صفة وإنما كانت صفة لأن اسم الله لا وجه رفعه إلا على ذلك .

وشبهها سيبويه بأجمعون في أنه لابد أن يكون مسبوقًا بشيءٍ فيكون تابعًا له ، ولابد أيضًا ـ أن يكون ذلك الموصوف مما يجوز أن يكون غير صفة له » [٤] .

ذكر السخاوي أن في «غير» ثلاث قراءات في الآية الرفع على أنه صفة للقاعدين ، والخفض على أنه بدل من قوله «المؤمنين» وهذه قراءة غير مشهورة ، ولم يرتض هذا التوجيه ، وأن الأولى أن يكون بدلًا من «القاعدون» لأن «القاعدون» معرفة و«غير» نكرة ، وذكر أن من جعله نعتًا فلأن «القاعدون» لم يقصد بهم قوم بأعيانهم فلذلك وصف بغير .

---

(١) البيت من الطويل وهو للفراء ، لسان العرب (٨/ ١٥٦) ، تاج العروس مادة (شهل) .

(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ٣٨٢) .

(٣) المفضل (٢/ ٧٦٠) .

(٤) المفضل (٢/ ٧٦٠، ٧٦١) بتصرف .

ثم ذكر قراءة النصب ووجهها ورجح هذا التوجيه [١] .

واختلف في ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم [٢] وحمزة ويعقوب برفع الراء على البدل من «القاعدون» أو الصفة له ، ووافقهم اليزيدي والحسن والأعمش ، والباقون بنصبها على الاستثناء أو الحال من «القاعدون» [٣] .

فالرفع على وجهين :

الأول : أنه على البدل من «القاعدون» وهذا أظهر من الوجهين لأن الكلام نفي والبدل مع أرجح .

الثاني : أنه رفع على الصفة «القاعدون» ولابد من تأويل ذلك ؛ لأن «غير» لا تتعرف بالإضافة ، ولا يجوز اختلاف النعت والمنعوت تعريفًا وتنكيرًا ، وتأويله ، إما بأن القاعدين لما لم يكونوا ناسًا بأعيانهم ، بل أريد بهم الجنس أشبهوا النكرة فوصفوا بها كما توصف النكرة وإما بأن «غير» قد تتعرف إذا وقعت بين ضدين .

والنصب على أحد أوجه ثلاثة :

الأول : النصب على الاستثناء من «القاعدون» وهو الأظهر ؛ لأنه المحدث عنه .

الثاني : استثناء من المؤمنين .

---

(١) ينظر : المفضل (٢/ ٧٦١) وما بعدها .

(٢) هو الإمام أبو بكر القارئ عاصم بن أبي النحو الأسدي ، ت ١٢٧هـ ، أحد القراء السبعة ، واسم أبيه بهدلة على الصحيح ، قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي ، وقال أبو عبيد : كان من أقرأ أهل الكوفة ، ينظر : معرفة القراء الكبار (١/ ٨٨) ، سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٥٦) ، طبقات القراء (١/ ٣٤٦) .

(٣) إتحاف فضلاء البشر (ص٢٤٥) ، الحجة لابن خالوية (ص٦٤) ، التبيان للعكبري (ص١٩٨) ، معاني القرآن للفراء (١/ ٢٨٣) ، معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦٥) .

الثالث : منصوب على الحال من «القاعدون» والجر على الصفة للمؤمنين [١] واستحسن السخاوي توجيه النصب على الحال ، قال : ويجوز أن يكون منصوبًا على الحال وهو أحسن ؛ لأن النجاة يقولون : البدل أولى أو كان النصب على الاستثناء وليس في الحال كلام [٢] .

وأما الجر فعلى أنه صفة للمؤمنين وقد قرأ بذلك الأعمش وأبو حيوة [٣] .

واختار الفراء والأخفش كونه منصوبًا على الاستثناء [٤] .

قال الفراء : « وقوله : لا يستوي القاعدون من المؤمنين ، يرفع «غير» لتكون كالنعت للقاعدين كما قال تعالى : ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ ﴾ [الفاتحة:٧] ، وكما قال : ﴿أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيرِ أُوْلِي ٱلإِربَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ ﴾ [النور:٣١] ، وقد ذكر أن غير نزلت بعد أن ذكر فضل المجاهد على القاعد ، فكان الوجه فيه الاستثناء والنصب ، إلا أن اقتران «غير» بالقاعدين يكاد يوجب الرفع ؛ لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد تمام الكلام فتقول في الكلام : لا يستوي المحسنون والمسيئون إلا فلانًا وفلانًا ، وقد يكون نصبًا على أنه حال كما قال الله تعالى : ﴿أُحِلَّت لَكُم بَهِيمَةُ ٱلأَنعَٰمِ إِلَّا مَا يُتلَىٰ عَلَيكُم غَيرَ مُحِلِّي ٱلصَّيدِ وَأَنتُم حُرُمٌ ﴾ [المائدة:١] ، ولو قرئت خفضًا لكان وجهًا صفة

---

(١) ينظر : حاشية الجمل (١/ ٤١٥) ، المفضل للسخاوي (١/ ٧٦١) ، المغني (١/ ٣١٨) ، تحقيق د. إميل بديع (١/ ١٩٨) ، معاني الأخفش (١/ ٢٦٥) .

(٢) المفضل للسخاوي (٢/ ٧٦٠) ، المغني (١/ ٣١٨) .

(٣) هو أبو حيوة شريح بن يزيد الحضرمي ، ت ٢٠٣هـ ، صاحب القراءة الشاذة ومقرئ الشام ، وهو أحد الثلاثة الذين سمو لأبي عبيد ونسي اسمه ، طبقات القراء (١/ ٣٢٥) ، معاني القرآن للفراء (١/ ٢٨٤) ، معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦٥) ، البحر المحيط (٣/ ٣٣٠) .

(٤) راجع معاني القرآن للفراء (١/ ٢٨٤) ، معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦٥) ، إعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٤٧) .

للمؤمنين [١] .

المسألة السادسة : الاستثناء بـ«ليس غير» و« لا يكون » :

الحذف من ظواهر التخفيف في اللغة العربية .

ظاهرة التخفيف من الظواهر اللغوية المتسقة مع الذوق اللغوي ، وتدل على عقلية العربي الفذة التي راعت الخفة في القواعد اللغوية نطقًا وتعقيدًا .

من ذلك ما جاء عن العرب في حذف المستثنى فيحذف إن دل عليه دليل ، وكان المحذوف معلومًا ، لما في ذلك من الخفة ، نحو قبضت عشرة ليس غيرُ ، أي : ليس غيرها ، وقد ذكر السخاوي هذه القضية فقال : « فإذا قلت : عندي دينار ليس غير ، علم أنك أردت ليس غيره ، وكذلك ليس إلا ، ولا يكون هذا الحذف إلا مع ليس ، لو قلت : لا يكون إلا ، ولا يكون غيرُ ـ لم يجز ، لأنهم إنما استعملوا ذلك مع ليس خاصة » [٢] .

وشبه بعضهم غير من «ليس غير» بقبل وبعد ، فيحذف المضاف إليه كثيرًا نحو : ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم:٤] ، والتقدير : من قبل ذلك ومن بعده .

وقد اتفق النحويون على أن الاسم مع ليس المفيدة للاستثناء ضمير محذوف واجب الحذف ، واختلفوا في هذا المحذوف على مَنْ يعود ؟ إلى ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب الكوفيين ، أنه عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، فإذا قلت : قام القوم ليس زيدًا ، فالمعنى ليس هو زيدًا أي : ليس فعلهم فعل زيدٍ .

الثاني : ذهب البصريون إلى أنه ضمير عائد على البعض المفهوم .

---

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٢٨٣، ٢٨٤) ، معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦٥) ، إعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٤٧) ، البحر المحيط (٣/ ٣٣٠) .

(٢) المفصل للسخاوي (٢/ ٧٧٧) ، وانظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، د/ أحمد عفيفي (٨١) .

والمعنى ليس هو ؛ أي ليس بعضهم زيدًا [١] ورجحه الرضي ونسبه لسيبويه وقال سيبويه : « هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما إضمارًا ، على هذا وقع فيها معنى الاستثناء ، كما أنه لا يقع معنى النهي في حسبك إلا أن يكون مبتدأ وذلك قولك : ما أتاني القوم ليس زيدًا ، وأتوني لا يكون زيدًا ، وما أتاني أحدٌ لا يكون زيدًا ، كأنه حين قال : أتوني ، صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيد حتى كأنه قال بعضهم زيد فكأنه قال : « ليس بعضهم زيدًا » [٢] .

الثالث : يذهب إلى أن الضمير عائد إلى اسم فاعل الفعل العامل في المستثنى منه ، قال أبو حيان : وقدَّره بعض النحاة باسم الفاعل الدال عليه الجملة فإذا قال : قام القوم ليس زيدًا ، قدّرهُ : ليس القائم زيدًا [٣] .

وقال ابن هشام : فتقدير : قاموا ليس زيدًا ، ليس القائم ، ونسب الشيخ محيي الدين هذا إلى سيبويه [٤] ونسبه صاحب اللسان إلى ابن سيده ، قال : وليس من حروف الاستثناء كـ«إلا» نحو : قام القوم ليس أخاك أي ليس بقائم » [٥] .

وهذا المضمر لا يثني ولا يجمع ولا يؤنث كقولك : جاءَني النسوة ليس فلانة ، وتقدير المضمر ليس بعضهم فلانة ، وكذلك لا يكون بعضهم فلانة ، وإنما قدَّر الضمير بتقدير البعض ؛ لأن البعض ينتظم الواحد فما فوقه وهو مذكر في اللفظ

---

(١) الارتشاف (٣/ ١٥٣٨) ، وانظر أيضًا : شفاء العليل (١/ ٥٢١) ، التسهيل (ص١٠٦) ، شرحه (٢/ ٣١١) ، المساعد (١/ ٥٨٧) ، التصريح (١/ ٣٦٢) ، ابن يعيش (٢/ ٧٨) ، النكت الحسان لأبي حيان (ص١٠٤، ١٠٥) ، الأشموني (١/ ٤٠٥) .

(٢) الكتاب (٢/ ٣٤٧) ، وانظر أيضًا : المقتضب (٤/ ٤٢٨) ، المساعد (١/ ٥٨٧، ٥٨٨) ، الارتشاف (٣/ ١٥٣٨) ، شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢٦١) ، التصريح (١/ ٣٦٢) ، ابن يعيش (٢/ ٧٨) .

(٣) الارتشاف (٣/ ١٥٣٨) ، ينظر : التصريح (١/ ٣٦٢) ، شفاء العليل (١/ ٥١٢) .

(٤) ينظر : هامش أوضح المسالك (ص ٢٨٣) .

(٥) ينظر لسان العرب لابن منظور (ليس) (١٣/ ٢٦٥) ، بتصرف واختصار .

وإن كان مضافًا إلى مؤنث فلذلك لزما وجهًا واحدًا وإنما وجب ذلك ؛ لأنهما قاما مقام الحروف أعني «إلا» وكانت «إلا» لا يختلف لفظها في جميع الوجوه أن يكون ما قام مقامها على لفظ واحد ، أما إذا جعلتهما «ليس» و«لا يكون» صفات لما قبلهما ولم تجعلهما استثناءً فإنه يثنى الضمير ويجمع ويؤنث فتقول : أتتني امرأة ليست فلانة [١] .

وهذه القضية «ليس إلا» كانت سبب قراءة سيبويه للنحو وتخصصه فيه حيث إنه كان يجلس إلى حماد بن سلمة [٢] لطلب الحديث ، فقرأ عليه قول النبي ﷺ : « **ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء** [٣] » [٤] .

فقال سيبويه : « ليس أبو الدرداء » ، بالرفع ، فصاح حماد بن سلمة لحنتَ يا سيبويه إنما هذا استثناء ، فقال سيبويه : « والله لأطلبن علمًا لا يلحني معه أحد ، ثم مضى ولزم الخليل وغيره حتى بز في النحو ، وبرع في العربية » [٥] .

وتختص «ليس» بدخول «إلا» و«غير» عليها ، فيقال : أتاني زيد ليس غير أو ليس إلا ، ولا يقال : «لا غير» ، لأنه لحن في الكلام [٦] ويحذف المضاف إليه والتقدير

---

(١) ينظر : العلل للوراق (ص٢٥١) ، التسهيل (ص١٠٦) ، وشرحه (٢/ ٣١١) ، ابن يعيش (٢/ ٧٨) .

(٢) هو حماد بن سلمة بن دينار البصري ، ت ١٦٧هـ ، روى عن ثمامة بن عبد الله ، وروى له سلم قال أحمد بن حنبل أثبت الناس ، وقال ابن حجر : ثقة ، سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٤٤) ، تهذيب الكمال (٧/ ٢٥٣) ، ط مؤسسة الرسالة (١٩٨٥م) .

(٣) هو عويمر بن عامر بن مالك بن زيد ، ت ٣٣هـ ، روى عن النبي ﷺ وروى عنه مكحول الشامي ، كان آخر أهل داره إسلامًا ، وحسن إسلامه ، وكان فقيهًا عاقلًا حكيمًا ، الاستيعاب (٤/ ٢١١) ، أسد الغابة (٦/ ٩٧) ، الإصابة (٧/ ١٢١) .

(٤) والحديث لم أجده بهذا اللفظ في كتب السنة .

(٥) ينظر : المغني لابن هشام (١/ ٥٦٤) ، تحقيق د. إميل بديع يعقوب ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط الثانية (١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م) .

(٦) ينظر : المغني (١/ ٥١٧) .

ليس غير والغرض من ذلك الخفة كما قال السخاوي [١] .

واختلف كلمة النحاة في حركة بناء كحركة قبل وبعد ، فإذا قلت : قبضت عشرة ليس غيرُها ، فيحتمل أن يكون اسمًا ويحتمل أن يكون ضميرًا .

ويرى الأخفش أن حركتها حركة إعراب وأن الضمة ضمة إعراب ، لأنه ليس باسم زمان كـ«قبل وبعد» ، ولا مكان كـ«فوق وتحت» ، وإنما هو بمنزلة كل وبعض ، وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر [٢] .

وفي المقرب : وأما الاسم الواقع بعد «ليس» و«لا يكون» فينصبُ على أنه خبرُ لهما ، ويكون اسمهما ضميرًا عائدًا على البعض المفهوم من الكلام والجملة في موضع الحال ، فإذا قلت : قام القوم ليس زيدًا ، أي : ليس بعضهم زيدًا ولا يكون بعضهم زيدًا ، وكذلك كان الضمير مفردًا مذكرًا في جميع الأحوال .

ومن العرب من يجعل الضمير الذي فيهما على حسب الاسم المتقدم ، فتقول : ما أتتني امرأة ليست فلانة ، ولا تكون فلانة ، فتكون الجملة على هذه اللغة صفة المتقدم [٣] .

وجاء في التصريح للشيخ خالد : « وحكم ما بعد المستثنى بـ«ليس» و«لا يكون» واجب النصب لأنه خبرهما .

قال رسول الله ﷺ : « **ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر** » [٤] بالنصب لأنهما مستثنيان من فاعلِ أنهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض

---

(١) ينظر : المفضل للسخاوي (٢/ ٧٧٥) .

(٢) ينظر : السخاوي (٢/ ٧٧٧) ، المغني (١/ ٣١٧، ٣٦٣، ٣٦٤) .

(٣) المقرب لابن عصفور (ص٢٤٠) .

(٤) الحديث أخرجه البخاري «كتاب الذبائح ، باب ما أنهر الدم » ، (٥/ ٢٠٩٦، ح٥١٨٤، مسلم ، كتاب الأضاحي ، باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم ، ٣/ ١٥٥٨ ، ح١٩٦٨ .

والسن خبر «ليس» ، وتقول : آتوني لا يكون زيدًا ، بالنصب خبر «لا يكون» [١] .

أما «غيرُ» فاختلفوا فيها أهي معربة أو مبنية فيرى المبرد أنها مبنية ويرى الأخفش أنها معربة ، وهي تدخل على «ليس» بخلاف «لا يكون» فلا يدخل عليها إلا «إلا» ويحذف المضاف إليه تخفيفًا ، حكى السخاوي خلاف النحاة ، فقال : « قال أبو العباس : وإذا قلت : ليس غير مبنية لأنه كان مضافًا فقطعته عن الإضافة .

وقال الأخفش وابن كسان والزجاج والجرمي : هي معربةٌ غير مبنية .

وقال الزجاج : وإنما حذف المضاف لعلم السامع به والتقدير في قولك : عندي دينار ليس غيرُ ، أي : ليس غير ذلك عندي ، فإذا جئنا بالمضاف كانت مرفوعة فبقيت على ذلك .

وقال ابن كيسان : « غير مبنية وإنما حذف المضاف منهما كما حذف في لم يك » [٢] .

وأجاز الأخفش الرفع والنصب : ليس غيرُ وليس غيرَ ، لأنه إذا كان مضافًا جاز فيه الوجهان ، فالرفع على أنه اسم ليس ، والخبر مضمر ، والنصب على إضمار اسم ليس ، والتقدير : جاءني زيدٌ ليس غيرُه أو ليس الجائي غيره ، قال السخاوي : « فإذا لم تصف جاز نصب غير ورفعها على نية الإضافة كما قالوا : « يا تيم تيم عدي » ، وقال بعضهم : لا ينون «غير» ؛ لأنه مضاف .

وقد نسب أبو حيان في الارتشاف هذا إلى ابن خروف ، وحكاه السخاوي عن الأخفش [٣] .

(١) التصريح (١/ ٣٦٢) .

(٢) المفضل للسخاوي (١/ ٧٧٨) .

(٣) الارتشاف (٣/ ١٥٣٨، ١٥٣٩) ، المفضل للسخاوي (١/ ٧٧٨) .

المبحث العاشر

علة حذف التنوين من المنفي بـ«لا» النافية للجنس

لا النافية للجنس هي «لا» التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي الجنسي كله ، وتعمل عمل إنَّ فتنصب المبتدأ اسمًا لها ، وترفع الخبر خبرًا لها ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة .

واسمها إما أن يكون مفردًا أو مضافًا ، أو شبيهًا بالمضاف ، فإن كان مفردًا فإنه يبنى على ما كان ينصب به لتركبه مع «لا» وصيرورته معها كالشيء ولكن محله النصب ، ومثاله : لا رجل في الدار ، أما المضاف والشبيه بالمضاف فإنهما ينصبان ، والمراد بالشبيه بالمضاف ، كل اسم له تعلق بما بعده إما بعمل أو بعطف ، مثال الأول : لا غلامَ رجلٍ حاضر ، ومثال الشبيه بالمضاف : لا حافظًا للقرآن عندك ولا ثلاثة وثلاثين عندنا .

ولا خلاف في أن الحركة فيهما ـ المضاف والشبيه بالمضاف ـ حركة إعراب [1] وإنما الخلاف في المفرد لم بنى ولم حذف التنوين منه ؟ وأشار السخاوي إلى ذلك قائلًا : « لا نشك أن الحركة في قولك : لا غلامَ رجل حركة إعراب ، كما لا نشك في أنها في قولنا : لا خيرًا من زيد حركة إعراب ، أما المفرد فإنه مبني مع «لا» وإنما بني معها ؛ لأنه جواب كذلك «ولا» مع ذلك عند سيبويه عاملة في الاسم الذي بنيت معه ، وناصبة له كنصب «إنَّ» لما دخلت عليه ولم ينون ؛ لأنه مبني معها كخمسة عشر .

وفي قولك لا رجل قال المبرد : « الفتحة فتحة بناء » .

---

(١) راجع : الكتاب (٢/ ٢٧٦) ، المقتضب (٤/ ٣٧٣) ، الأصول (١/ ٣٨٩) ، المقتصد (٢/ ٨١٩) ، ابن الشجري (١/ ٣٦٢) ، الخصائص (١/ ٣٤٦) ، ابن يعيش (٢/ ١٠٤) ، المقرب (ص٢١١) ، شرح التسهيل (٢/ ٦٠) ، شرح الكافية (١/ ٢٦٥) ، الهمع (١/ ١٤٥) ، التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (٢/ ١٠٣، ١٠٩) .

وقال أبو سعيد : « الحركة فيه حركة إعراب ، وزعم أن ذلك قول سيبويه » .

وقال الزجاج : « كما قال أبو سعيد واحتج بالعطف في نحو لا أبَ وابنًا » [(١)] .

وقوله في تمثيل المفرد : ولا إله غيرك ، وقوله :

لا نسب اليوم ، ولا خلةً اتسع الخرق على الراقع [(٢)]

وليس قوله : «ولا خلةً» ، بمبني بل هو معطوف بالواو على المنفي و«لا» زائدة لتوكيد النفي ، وقول صاحب المفصل إنه منصوب بإضمار فعل كأنه قال : ولا أرى خلة ، أخذه من قول الخليل ، ومسألة سيبويه عن قوله ألا رجلًا فقال أي الخليل : إنه على قول الرجل فهلا خبرًا من ذلك فكأنه قال : ألا تُرُونَنِي رجلًا ، لا أنه متمن [(٣)] فهو من الإدارة بضم الثاء لا بفتحها الرؤية [(٤)] .

المنصوب ب«لا» النافية للجنس مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين من جهة وبين الكوفيين أنفسهم من جهة أخرى فبينما يرى الكوفيون أنه معرب بها يذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح إلا في حال إفراده [(٥)] .

ويذهب الأخفش مذهب البصريين في هذه المسألة فهو يقول : كل اسم منكور

---

(١) المفضل للسخاوي (٢/ ٧٩٨) .

(٢) البيت من السريع لأنس العباسي السلمي ورد في الكتاب (٢/ ٢٨٥) ، اللسان (١/ ٢٣٨) ، « عتق » ، شرح شواهد المغني (٢/ ٦٠١) ، الدرر (٦/ ١٧٥ـ ٣١٣) ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، شرح التصريح (٢/ ١٠٨) ، المقاصد النحوية (٢/ ٣٥١) ، أو الشقران نولي سلامان بن قضاعة في شرح أبيات سيبويه (١/ ٥٨٣ــ ٥٨٧) ، أو لأبي عامر جد العباس بن مرداس في ذيل سمط الألئ (ص٣٧) ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٤١٢) ، أوضح المسالك (٢/ ٢٠) ، الأشموني (١/ ١٥١) ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص٧٥) ، ابن عقيل (ص٢٠٢) ، ابن يعيش (٢/ ١٠١، ١٣٥) ، (٩/ ١٣٨) ، اللمع في العربية (ص١٢٨) ، الهمع (٢/ ١٤٤ـ ٢١١) .

(٣) المفضل للسخاوي (٢/ ٨٠٢) .

(٤) ينظر : الخزانة (٣/ ٥١) .

(٥) الإنصاف (١/ ٣٦٦) ، أمالي الشجري (٢/ ٢٢٢) .

نفيته بـ«لا» وجعلت لا إلى جانب الاسم فهو مفتوح بغير تنوين »[١] .

أما الكسائي فظاهر كلامه أن «لا» لم تعمل النصب في الاسم بعدها ولا وظيفة لها إلا النفي والاسم بعدها حقه أن يكون مرفوعًا ، ولكنهم غيروه إلى النصب فرقًا بين ما يبتدئ به خبره وهو النكرة وبين ما لا يكون خبره إلا بعده .

ويرى الفراء أنهم نصبوا الاسم بعدها فرقًا بين «لا» التي بمعنى «غير» ، وبين «لا» التي بمعنى ليس ، و«ليس» يكون الاسم بعدها مرفوعًا فنصبوا ليقع الفرق بين المعنيين[٢] .

ويذهب من البصريين مذهب الكوفيين الزجاج والسيرافي وقد نقل السخاوي ~ كلامهما كما سبق ، والحركة فيه حركة إعراب وزعم السيرافي أنه قول سيبويه .

ويرى المبرد أنها لا تعمل النصب في المفرد والحركة فيه حركة بناء ، لأن «لا» خالفت نظائرها من الحروف العاملة في الأسماء في اقتصارها على النكرة ، فلما خالفت ولزمت النكرة وكانت تلك تدخل على المعرفة والنكرة ووجب أن تعمل للزومها الأسماء ، وكل شيءٍ لزم شيئًا ولم يفارقه وجب أن يعمل فيه ، والذي أوجب لها النصب دخولها على المبتدأ والخبر ، وكونها لا تدخل على الأفعال ، وكل ما دخل على المبتدأ مما لا يدخل على الأفعال يعمل النصب نحو : ليت ، ولعل ، ولكن ، وإنَّ[٣] .

ويرى الرضي أن الاختلاف بين النحاة سببه إهمال قول سيبويه ، قال سيبويه : و«لا» تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها[٤] .

هذا ما يراه السخاوي مستدلًا بقول سيبويه : « قال : « وقول صاحب المفصل

---

(١) معاني القرآن (ص١١) ، شرح الرضي (١/ ٢٥٥) .

(٢) معاني القرآن للأخفش (ص١١) .

(٣) المفصل للسخاوي (١١/ ٧٩٨) .

(٤) الكتاب (٢/ ٢٨٥) .

إنه منصوب بإضمار فعل كأنه قال : « ولا أرى خلة » أخذه من قول الخليل وسأله سيبويه عن قول الشاعر :

ألا رجـــلًا جـــزاه الله خـــيرًا يـــدُلُّ عـــلى محـــصلة تبيـــت [١]

فقال الخليل : إنه على قول الرجل فهلا خيرًا من ذلك ، فكأنه قال : ألا تروني رجلًا إلا أنه متمن ، وهذا قول واضح » [٢] ، ويختلف ابن يعيش مع السخاوي في ذلك .

وذكر ابن يعيش : « أن قول الزمخشري بأن خلة منصوب بإضمار فعمل هو قول سيبويه والخليل وليس هذا صحيحًا إذ أن الخليل وسيبويه ينصبان رجلًا في قوله : « ألا رجلًا » ، بإضمار فعل ، والبيت : « لا نسب اليوم ولا خلةً » ، بابه غير باب بيت «ألا رجلًا» ، وعليه فلا يمكن حمل هذا على هذا » [٣] .

والألف إذا دخلت على «لا» جاز أن يكون الكلام استفهامًا وجاز أن يكون تمنيًا ، فإن كان استفهامًا محضًا فحالها قبل أن يلقها ألف الاستفهام ، وذلك نحو قولك : ألا رجل في الدار ، ألا غلاك أفضلُ منك .

فإذا دخلها مع الاستفهام معنى التمني فإن النحويين مختلفون في رفع الخبر .

فأما الخليل وسيبويه والجرمي وأكثر النحويين فيقولون : « ألا رجل أفضل منكَ ولا يجيزون رفع أفضل ، وحجتهم في ذلك أنهم قالوا : كما نقول : لا رجل أفضل منك ، فيرفع لأن «لا» و«رجل» في موضع ابتداء ، وأفضل خبره ، فهو خبر اسم

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن فقعاس (أو قنعاس) ، المرادي في خزانة الأدب (٣/ ٥١ ـ ٥٣) ، الطرائف الأدبية (ص٧٣) ، شرح شواهد المغني (ص٢١٤، ٢١٥) ، وبلا نسبة في الأزهية (ص١٦٤) ، إصلاح المنطق (ص٤٣١) ، أمالي ابن الحاجب (ص١٦٧) ، تذكرة النحاة (ص٤٣) ، الجنى الداني (ص٣٨٢) .

(٢) الكتاب (٢/ ٢٨٥) ، المفضل للسخاوي (٢/ ٨٠١) .

(٣) ابن يعيش (٢/ ١٠١) .

مبتدأ ، وإذا قلت متمنيًا : « ألا رجلَ أفضل منك » ، فموضعه نصب ، وإنما هو كقولك : اللهم غلامًا ، أي هب لي غلامًا .

وكان المازني وحده يجيز فيه جميع ما جاز في النافية بغير الاستفهام فتقول : « ألا رجل أفضلُ منك » [١] .

وذكر السخاوي علة حذف التنوين من المنفي بـ«لا» أن «لا» لا تعمل إلا في النكرة ، ولا معمولها في موضع الابتداء فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها .

يعني أن اختصاصها بالتنكير ، وكونها مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه ، أو سبب حذف تنوين معمولها عند من قال بإعرابه وهذه الحجة حجة سيبويه [٢] : وقد اعترض بعض النحويين على هذه العلة منهم : ابن يعيش ، وابن الحاجب ، والرضي ، والشيخ خالد الأزهري .

قال ابن يعيش مشيرًا إلى علة بنائه : « لا بنيت مع النكرة ؛ لأنها لما وقعت في جواب هل من رجل عندك ؟ على سبيل الاستغراق ، وجب أن يكون الجواب أيضًا بحرف الاستغراق الذي هو «من» ؛ ليكون مطابقًا للسؤال ، فكان قياسه لا من رجل في الدار ، ليكون النفي عامًا كما كان السؤال عامًا ، ثم حذفت «مِنْ» مِنَ اللفظ تخفيفًا ، وتضمن الكلام معناها فوجب أن يبنى ، لتضمنه معنى الحرف كما بنى خمسة عشر ، حين تضمن معنى حرف العطف ، فإن قيل : أيكون الحرف مع الاسم كما بنى خمسة عشر ، حين تضمن معنى حرف العطف ، فإن قيل : أيكون الحرف مع الاسم اسمًا واحدًا ؟ قيل : هذا موجود في كلامهم » [٣] .

وقال ابن الحاجب : « وإنما لم ينتصب ـ يعني اسم لا النافية للجنس إلا إذا كان

---

(١) الأصول لابن السراج (١/ ٣٩٧) ، التصريح (٢/ ١٠٨) ، ارتشاف الضرب (٢/ ١٦٤) .

(٢) الكتاب (٢/ ٢٨٣) ، السخاوي (٢/ ٨٠٢) .

(٣) ابن يعيش (١/ ١٠٥، ١٠٦) .

مضافًا لأنه إذا كان مفردًا تضمن معنى الحرف ، فوجب بناؤه ، وبيان تضمنه معنى الحرف أن قولهم : « لا رجل في الدار » ، أبلغ في النفي من «لا رجل في الدار ، وليس رجل في الدار ، ولا يمكن تقدير ما يكون به كذلك إلا بحرف مؤكد والحرف الذي يؤكد به النفي «مِنْ» فوجب تقديرها ، وأما نصبهم بها فلأنها محمولة على «إن» من حيث إنها نقيضها ، وهم يحملون الشيء على نقيضه ، إما لأنه في أحد الطرفين كما كان الآخر في الطرف الآخر ، وإما لتلازمهما في الذهن ، وليس بين النفي والإثبات درجة ، فلما تلازما وأعطى أحدهما حكمًا ، أعطى الآخر الملازم مثله ، وأما قوله : « لا نسبَ اليومَ ولا خلةٌ » ، فعلى إضمار فعل هذا الكلام وقع منه وَهْمًا ، ولا ضرورة في مثل هذا »[(١)] .

قال الرضي : « والحق أنه مبني لتضمنه «من» الاستغراقية وذلك لأن قولك : لا رجل نص في نفي الجنس بمعنى : لا من رجل ، بخلاف : لا رجل في الدار ولا امرأة ، فإنه وإن كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا نصًا بل هو الظاهر ، كما أن ما جاء في «من رجل» نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل ، إذ يجوز أن يقال : « لا رجل في الدار بل رجلان ، وما جاءني رجل بل رجلان » ، ولا يجوز لا رجل في الدار ـ بالفتح ـ بل رجلان ، وما جاءني من رجل بل رجلان ، لأنه يلزم التناقض ، فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى فبنوها »[(٢)] .

وإنما بنيت على ما تنصب به ، ليكون البناء على حركة استحقاقها النكرة ـ في الأصل ـ قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له ؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية ، فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل ، أعني الإعراب ، ولا يكون مضافًا مبينًا إلا نادرًا نحو خمسة عشرك ونحوه[(٣)] .

---

(١) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب (١/ ٣٨٤) .

(٢) الرضي على الكافية (١/ ٢٥٦) .

(٣) السابق .

وذهب السخاوي إلى اختيار مذهب سيبويه في ذلك وهو بناؤها مع معمولها لتركبها مع ما بعدها تركيب خمسة عشر ، أما النصب فإنها أشبهت «إن» فمن ثم نصبت في المضاف والشبيه بالمضاف [١] .

قال سيبويه : « ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر ؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما أجرى مجراه [٢] .

وذهب أبو إسحاق الزجاج والسيرافي أن فتحة ـ لا رجل ـ وشبهه فتحة إعراب ، وقد علق ابن مالك بعد أن حكة مذهبهما قائلًا [٣] : « وزعم أبو إسحاق والزجاج والسيرافي أن فتحة «لا رجل» وشبهه فتحة إعراب وأن التنوين حذف منه تخفيفًا لشبهه بالمركب ، فإن الاستقراء قد أطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع الصرف أو للإضافة أو لدخول الألف واللام ، أو لكونه في علم موصوف بابن مضاف إلى علم ، أو لملاقاة ساكن أو لوقوف أو لبناء والاسم المشار إليه ليس ممنوعًا من الصرف ولا مضافًا ، ولا ذا ألف ولام ، ولا علمًا موصوفًا بابن ولا ذا التقاء ساكنين ، ولا موقوفًا عليه فتعين كونه مبنيًا ، كيف وقد روي عن العرب : جئت بلا شيء ـ بالفتح ـ وسقوط التنوين ، كما قالوا : جئت بخمسة عشر ، والجار لا يلقى ولا يعلق فثبت البناء بذلك يقينًا .

والعجب من الزجاج والسيرافي في زعمهما أن ما ذهبا إليه من أن فتحه لا رجل وشبهه ، فتحة إعراب ، هو مذهب سيبويه ، استنادًا إلى قوله في الباب الأول من

---

(١) السخاوي (٢/ ٨٠٤) .

(٢) الكتاب (٢/ ٢٧٤) .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٨) ، بتصرف واختصار .

أبواب لا «ولا تعمل فيما بعدها منتصبة بغير تنوين» [١] ، وغفلا عن قوله : في الباب الثاني : « واعلم أن المنفي الواحد إذا لم يل «لك» فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب من خمسة عشر ، لا كما أذهب من المضاف [٢] ، قال ابن مالك : « فهذا نص لا احتمال فيه » [٣] .

وقد وقع الخلاف في ذلك عن سيبويه من حيث عدم فهم عبارته في الكتاب ، إذ ليس في عبارته احتمال أن الحركة إعراب بل نص أنها بناء .

ثم قال ابن مالك : « ومما يدل على أن الفتحة المشار إليها فتحة بناء لا فتحة إعراب ، ثبوتها في « ولا لذات للشيب » في الرواية المشهورة [٤] ، وتوجيه رواية الكسر على أن يكون «لذات» منصوبًا لكونه مضافًا أو شبيهًا بالمضاف ، على نحو ما يوجه به : لا أبا لك » [٥] .

(١) الكتاب (٢/ ٢٤٧) .

(٢) الكتاب (٢/ ٢٨٣) .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٨) .

(٤) البيت من بحر البسيط .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٩) .

المبحث الحادي عشر

الظرف

المسألة الأولى : الظرف وسط ومتعلقه :

جاء في القاموس المحيط : الوسط من كل شيءٍ أعدله ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة:١٤٣] ، أي : عدولًا خيارًا ، ووسَطَ الشيء محركة ما بين طرفيه كأوسطه ، فإذا سكنت كانت ظرفًا أو هما فيما هو مصمت كالحلقة فإذا كانت أجزاؤه متباينة فبالإسكان فقط ، أو كل موضع صلح فيه «بين» فهو بالتسكين وإلا بالتحريك ، والوسطى من الأصابع [١] .

وجلست وسْط القوم بالتسكين ؛ لأنه ظرفًا ، وجلست وسط الدار بالتحريك ؛ لأنه اسم ، وبكون الوسط بالتسكين ظرف بمعنى بين ، يقال : جلس وسط القوم ، والظرف الواقع خبرًا متعلق بمحذوف وجوبًا تقديره اسم فاعل ، أو فعل أي مستقر أو ستقر .

والأول : اختيار جمهور البصريين ، وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة ؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون رسمًا منفردًا ، واختاره أبو حيان وابن مالك .

والثاني : اختيار السخاوي [٢] تبعًا للأخفش والفارسي [٣] وقد نقل السخاوي ذلك فقال : « تقول وسْط رأسك دهن ؛ لأنك خبّرت أنه استقر في الموضع ، أسكنت السين ونصب لأنه ظرف ، وتقول ونظر رأسك صُلب ؛ لأنه اسم غير ظرف » .

---

(١) ينظر القاموس المحيط (٢/ ٣٩١) .

(٢) ينظر : المفضل للسخاوي (١/ ٦١٧، ٦١٨) .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل لأبي حيان (٢/ ١٩٩) ، شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٣٠) ، وراجع : المفضل (١/ ٦١٨) .

وكل ما كان معه حرف خفض فقد خرج من معنى الظرف وصار اسمًا ، كقولك : ضرب في وسط الدار ، ورجح الرضي كون المتعلق فعلًا ، واحتج لذلك بأن الفعل عامل والأصل في العمل للأفعال [١] .

وهو ظاهر كلام السخاوي قال : « لأنك خبَّرت أنه استقر في الموضع » [٢] .

ورجح ابن السراج كون المتعلق اسمًا قال في الأصول : « والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبهها » [٣] .

ويفهم من كلام السخاوي أو وسْط بالتسكين ظرف وأن وسط بالفتح اسم [٤] وهو مذهب الجمهور ، خلافًا للكوفيين يقولون كلاهما ظرف .

ويرى بعض النحويين أنه إذا حسنت فيه «في» فوسط هنا بمعنى «في» فحينئذٍ ظرف وإن لم يحسن فيه موضع «في» لم يكن ظرفًا ، نحو : ملأت وسط الدار قمحًا ، فوسط هنا مفعول به وقمحًا تمييز ، والكوفيون لا يفرقون بينهما «وسْط ـ ووسَط » ، يجعلونهما ظرفين ، وقال الفراء : إذا حسنت فيه بين كان ظرفًا نحو قعدت وسط القوم ، وإن لم يحسن فاسم » [٥] .

هذا وقد وقع وسط ـ بالتسكين ـ مبتدأ كما حكى السخاوي عن الأخفش قوله : إن وسطًا بالتسكين قد جاء في الشعر اسمًا وفارق الظرفية وأنشد :

أَتَتْـــهُ بمجلـــومٍ كـــأن جبينـــه صـلاءَةُ وَرْسٍ وسْـطُها قـد تفلَّقـا [٦]

---

(١) شرح الكافية للرضي (١/ ٥٠٠) ، الخزانة (٣/ ٩٢، ٩٥، ٩٦) .

(٢) المفصل (١/ ٦١٧) .

(٣) أصول النحو لابن السراج (١/ ٢٠١ـ ٢٠٤) .

(٤) المفصل (١/ ٦١٧) .

(٥) راجع ارتشاف الضرب (ص١٤٤٥) ، خزانة الأدب (٣/ ٩٣) ، حاشية الجمل (٢/ ٦٥) .

(٦) من الطويل للفرزدق يهجو بنت جرير زوجها والصلاءة : حدق الطيب ، والورس : نبت أصفر ، والمجلوم : المقطوع والشاهد فيه : وسطها قد تعلقا حيث وقعت وسط مبتدأ ، انظر : ديوانه (ص١٢١) ، وأمالي بن الشجري (٢/ ٢٥٨) ، الهمع (٢/ ١١٤) ، الخزانة (٣/ ٩٢ـ ٩٤) .

وقال أبو حيان [١] : لا يستعمل وسط ـ بالتسكين ـ مرفوعًا إلا في الشعر وأنشد :

وســـطه كـــاليراع أو سرج المجـــ ـــدَّلِ طـورًا يخبـو وطـورًا يُنـيرُ [٢]

وذكر ثعلب أن جلس وسط القوم بسكون السين ، وجلس وسط الدار ، واحتجم وسط رأسه بفتح السين ، فالنحويون ، يفرقون بين وسط بسكون السين ، فهي اسم الشيء ينفك عن المحيط به جوانبه ، تقول وسط رأسه دهن ؛ لأن الدهن ينفعك عن الرأس ووسط رأسه صلب لأن الصلب لا ينفك عن الرأس ، وحكى الأخفش : أن وسطًا قد جاء في الشعر اسمًا وفارق الظرفية ، وأنشد البيت السابق وثعلب يراعي فيما اختاره هنا أن وسطًا إذا كان بعض ما أضيف إليه يحرك السين منه وإذا كان غير ما أضيف إليه يُسكَّنُ سينه ، فوسط الدار بعضها ووسط القوم غيرهم ، وذكر صاحب الخزانة عن ابن هشام اللخمي في شرح الفصيح : وسط الشيء وأوسطه : ما بين طرفيه فإذا سكنت السين كان ظرفًا ، وإذا فتحتها كان اسمًا ، فإنما يكون اسمًا إذا أردتَ به الوسط كُلَّه ، ويكون ظرفًا إذا لم تُردِ به الوسط كله وذلك إذا حُسنت فيه في [٣] .

وأرى أن هناك فرقًا بين التحريك والتسكين في وسط كما قال السخاوي .

وهو ما عليه جمهور النحويين خلافًا للكوفيين إلا ثعلبًا «فهو يزعم أن وسط بالتحريك ظرف كالبصريين » [٤] .

قال سيبويه : « ويدلك على أن المجرور بمنزلة الاسم غير الظرف أنك تقول :

---

(١) التذييل (٣/ ٤٠٢) .

(٢) من الخفيف لعدي بن زيد ، ويُروى البيت بنصب «وسطه» على الظرفية واليراع : ذباب يطير في الليل كأنه نار ، المجدل : القصر ، والشاهد فيه تصرف وسط بوقوعها مبتدأ ينظر : ديوانه (ص٨٥) ، الهمع (٢/ ١١٥) ، الدرر (١/ ١٦٩) ، لسان العرب مادة «وسط» ، شرح التسهيل (٢/ ٢٣٠) ، ارتشاف الضرب (ص١٤٤٥) .

(٣) ينظر : خزانة الأدب (ص٣٦ـ ٣٩) ، بتصرف واختصار .

(٤) التذييل والتكميل (٣/ ٤٠٣) ، ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٤٥) .

زيد وسْط الدار ، وضربت وسطه ، وتقول : في وَسَطِ الدار فيصير بمنزلة قولك : ضربت وسطه مفتوحًا مثله »[١] .

المسألة الثانية : وقوع الظرف مرفوعًا :

ظرف المكان نوعان :

الأول : محدود نحو : القرية والدار والسوق وجميع هذا لا يكون ظرفًا لشيء من الأفعال إلا بـ«في» نحو : قمت في المسجد ، أو في الدار .

والثاني : غير محدود وهو كأسماء الجهات الست فوق وتحت وخلف ، فجميع هذه الأسماء المبهمة غير المحدودة تكون ظرفًا لجميع الأفعال من غير أن تلحق معها «في» ، تقول : جلست فوق السطح وتحت الشجرة وخلفك[٢] .

وقسم السخاوي[٣] الظروف إلى ما يستعمل ظرفًا واسمًا ، كوسط وخلف وإلى ما لا يستعمل في المكان إلا ظرفًا وذلك نحو : عند وسوى وسواء ، ولدن ، دون أما سوى وسواء فلا يستعملان إلا ظرفين وهذا إذا كانا بمعنى غير ، وأما إذا كانا بمعنى العدل فإنهما اسمان ، قال تعالى : ﴿فَانۢبِذۡ إِلَيۡهِمۡ عَلَىٰ سَوَآءٍۚ﴾ [الأنفال:٥٨] .

وإلى ما يستعمل اسمًا وظرفًا إلا أنه يكثر استعمالهُ ظرفًا ويقل استعماله اسمًا ، نحو الجهات الست فوق وتحت وخلف ووراء وأمام وقدام .

والقضية الخلافية هنا هل يقع مرفوعًا أم لا ذكر السخاوي[٤] أنه يقع مرفوعًا في الشعر والنثر فيجوز أن تقول : عبد الله خلفُك بالرفع .

وهذا مذهب سيبويه ووافقه المازني لكن الجرمي لم يجز رفعه إلا في الضرورة

---

(١) الكتاب (١/ ٤١١) .

(٢) شرح عيون الإعراب للمجاشعي (ص١٤٢) ، تحقيق د. عبد الفتاح سلم ، ط دار المعارف .

(٣) المفضل للسخاوي (١/ ٦١٨) .

(٤) انظر : المفضل للسخاوي (١/ ٦١٨ـ ٦٢١) ، بتصرف واختصار .

الشعرية [١] .

الكوفيون يمنعون الرفع في نحو هذه القضية النحوية وحجتهم في ذلك أنك جعلته أي «خلفُك» خبرًا عن زيد ، وزيد لا يستوعب الخلف » [٢] .

قال سيبويه : « في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وهي ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها كما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت عشرون درهمًا » [٣] .

وقال أيضًا : « أعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف بمنزلة زيد وعمرو » [٤] .

وتقول زيدُ خلفًا وقُدامًا فتنصبه على الظرف عند البصريين كما تقول : خلفك وأمامك لا يفرقون بين المضاف والمفرد .

ومنع الكوفيون ذلك وقالوا : متى أفردت فهي أسماء فلا يجيزون : زيدُ خلفًا بالنصب وإنما يقولون : زيد خلفُ بالرفع ، وأجاز الزجاج ما زيد بخلفك ، وتأوله الكوفيون على أن الباء بمعنى في [٥] .

والكوفيون يمنعون الرفع في قولك : فوقك رأسك ، قال أبو حيان : « ونص الأخفش على أن العرب تقول : فوقَك رأسك وتحتك رجلاك فينصبونه [٦] ، وما جاء من كلام العرب مرفوعًا .

---

(١) التذيل والتكميل (٣/ ٤٠٥، ٤٠٦) ، الارتشاف (٣/ ١٤٥١) .

(٢) راجع المفضل للسخاوي (١/ ٦١٩ـ ٦٢٢) .

(٣) الكتاب (١/ ٤٠٤) ، وراجع : ارتشاف الضرب (ص١٤٣٩) .

(٤) الكتاب (١/ ٤٠٧) .

(٥) راجع المفضل (١/ ٦٢٤) .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٥١) .

تأولوه ، قال السخاوي [١] : « وتأول ثعلب بين لبيد » [٢] :

فعـدت كـلا الفـرجين تحـسب أنـه مـولى المخافـة خلفُهـا وأمامُهـا [٣]

وأجاز الزجاج ما زيدُ بخلفك ، وله معنيان : أن يكون الباء بمعنى «في» ، أو يكون على زيادة الباء .

وفي رفع «خلفها» و«أمامها» من قول لبيد السابق تأويلات عدة :

الأول : أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي : هما خلفُها وأمامُها .

والثاني : أن تجعل الهاء في «أنه» ضمير الشأن والقصة ، فيكون مولى المخافة ، مبتدأ وخبره خلفُها وأمامُها والمبتدأ وخبره في موضع خبر «أن» .

الثالث : أن يكون خلفها وأمامها عطف بيان لقوله كلا الفرجين .

الرابع : أن ترفع «كلا» بالابتداء ويكون الخبر «تحسب أنه مولى المخافة» ويكون خلفها وأمامها على هذا بدلًا من «كلا» والتقدير : قعدت وكلا الفرجين خلفها وأمامها ، يظن أنه مولى المخافة ، فيكون كلا وخبره في موضع نصب على الحال ، وأجاز بعضهم أن كلا في موضع نصب ظرف ومنعه الفارسي لأنه مختص » [٤] .

وأجاز بعض النحويين الرفع ، نص عليه أبو حيان .

---

(١) ينظر المفضل (١/ ٦٢٣) .

(٢) هو لبيد بن ربيعة العامري الشاعر ، ت ٤١هـ ، أبو عقيل ، قدم على النبي ﷺ وقومه بنو جعفر بن كلاب ، فأسلم وحسن إسلامه ، الاستيعاب (٣/ ٣٩٢) ، أسد الغابة (٤/ ٥١٩) .

(٣) البيت من الكامل وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص٣١١) ، الدرر (٣/ ١١٧) ، شرح شواهد الإيضاح (ص١٧٠) ، شرح المفصل (٢/ ١٢٩) ، الكتاب (١/ ٤٠٧) ، المقتضب (٤/ ٣٤١) ، الشاهد فيه قوله : «خلفها وأمامها» ، بالرفع بدلًا من المبتدأ «كلا» والثاني معطوف عليه ، فدل ذلك على أن «خلف» و«أمام» من الظروف المنصرفة التي تخرج أحيانًا عن النصب على الظرفية وعلى الجر بـ«من» متأثرة بالعوامل .

(٤) ينظر : المفضل (١/ ٦٢٠ـ ٦٢٣) ، بتصرف .

قال في الارتشاف : « بعض النحاة يقولون : فوقُك رأسُك ، وفوقك قلنسوتك بالرفع ، فأجازوا الرفع فيما أخبروا به عن الرأس والرجل »[١] .

والبصريون لا يفرقون بين المضاف والمفرد فينصبونه في كل حال ويقولون : زيد خلفًا وقدامًا كما تقول : خلفك ، ينصب على الظرف ، ومنع الكوفيون ذلك وقالوا : متى أفردت فهي أسماء ليست ظروفًا[٢] ، وأما ما يكثر استعماله ويقل استعماله ظرفًا فنحو : الناحية ، والفرسخ والميل ، والبريد ، والمذهب ، والمجلس ، والمكان ، والموضع والغربي والشمالي والشرقي ، والجنوبي ، فهذه تدخل عليها العوامل فترفع وتخفض ويستعمل أيضًا ظروفًا كقول جرير :

هبت جنوبًا فذكرى ما ذكرتُكم عند الصفاة التي شرقي حورانَا[٣]

وقالوا : ساروا يمينًا وشمالًا ، وقال عمرو بن كلثوم[٤] :

صددت الكأس عنا أم عمرو وكأن الكأس مجراها اليمينا[٥]

أي : على ذات اليمين[٦] .

---

(١) ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٥١) .

(٢) المفصل (١/ ٦٢٤) .

(٣) البيت من البسيط ، والصفاة : الصخرة ، وحوران بلد بالشام وأراد ذكرى ذكرتكم و«ما» زائدة ، وأراد هبت الريح جنوبًا ، وجنوبًا منصوب على الحال ، والمعنى أنه لما هبت الريح من ناحية من يحبه تذكره وحنّ إليه ، راجع : ديوان جرير (ص٥٦٦) ، الكتاب لسيبويه (١/ ٩٣) ، شرح أبيات الكتاب للسيرافي (١/ ١٩٨) .

(٤) هو عمرو بن كلثوم بن عمرو بن مالك بن عتاب بن ربيعة بن زهير أبو عباد شاعر جاهلي ، ت ٤٠ق.م ، ولد في شمالي جزيرة العرب في بلاد ربيعة ، كان من أعز الناس نفسًا من آثاره : معلقة ، الشعر والشعراء (١/ ٢٢٨) ، معجم الشعراء للمرزباني (ص٦) .

(٥) البيت من الوافر ، وهو في ديوانه (ص٦٥) ، شرح شواهد الإيضاح (ص١٧٢) ، الكتاب (١/ ٢٢٢، ٤٠٥) ، لسان العرب (١٣/ ٢٤٤) ، خزانة الأدب (٨/ ٢٧٢) ، الدرر (٣/ ٨٧) ، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (ص٣٠٢) ، همع الهوامع (١/ ٢٠١) .
والشاهد فيه قوله : «اليمينا» ، حيث نصبه على الظرفية ، وهو ظرف مبهم .

(٦) المفصل (١/ ٦٢٣) .